الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني ..قمة سفين في الصمود
وشموخ قنديل في التجديد والتألق

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28
الاحد
2022/05/29

No. : 7659

صمود امام التحديات

الملتقى بشرى الاتحاد الوطني نحو التجدد والتحديث

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
07701564347

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الملتقى..الاتحاد الوطني الكردستاني صامد في وجه التحديات
- لو كان الرئيس مام جلال حاضرا لما حدثت تلك المشاكل والازمات
- الاتحاد الوطني هو الحزب الوحيد الذي يحافظ على التوازن في اقليم كردستان
- الاتحاد الوطني مع حل المشاكل وفق اسس الدستور وتشكيل حكومة خدماتية
- دور فعال لمنظمة حرية شباب كردستان
- اجتماع "يذيب الجليد" بين الحزبين الكرديين الرئيسيين
- اجتماع الأحزاب الكردستانية مع بلاسخارت... فرصة جيدة لانتخابات شفافة
- نيجيرفان بارزاني مخاطباً بغداد: أوقفوا الضغوط على إقليم كردستان
- الحكومة الاتحادية تلوّح بإجراءات إزاء الإقليم
- العراق تحت أحكام "تجريم التطبيع" مع إسرائيل
- الإطار يستعد لإطلاق مبادرة جديدة والديمقراطي "متفائل" بالتقارب

قضايا كردستانية

- مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والكرد في العراق

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- عبد الحليم الرهيمي: إحاطة بلاسخارت وتحذير العراقيين مما يحدق بهم
- د. عبد الحسين شعبان: العراق إستعصاء سياسي أم أزمة بنيوية؟

المرصد التركي و الملف الكردي

- كرم سعيد: العلاقات التركية-الأمريكية.. فرص التقارب وتحدياته ومكاسب متبادلة

المرصد السوري و الملف الكردي

- بيان حول الهجمات التركية على المنطقة
- تحذيرات أمريكية ودولية لأي تحرك عسكري تركي شمال سوريا
- أمبرين زمان و جاريد سزوبا: ماذا وراء العملية العسكرية التركية المرتقبة ؟
- د.محمد نور الدين: الحرب الخامسة في سوريا: تركيا تغامر بالتفاهمات

رؤى و قضايا عالمية

- كارثة غذاء قريبة تهدد العالم بالجوع
- حسين جمو : العولمة والحرب الكبرى: الحرية ضد التجارة الحرة
- ديفيد بولوك: دول شرق المتوسط في حالة مد وجزر
- وليد عبد الحي : الحكام العرب وتغييب الإرادة العامة

العدد: 7659... 2022-05-29

ملتقى الإتحاد الوطني الكردستاني.. نحو التجديد والإصلاح

الاتحاد الوطني الكردستاني صامد في وجه التحديات

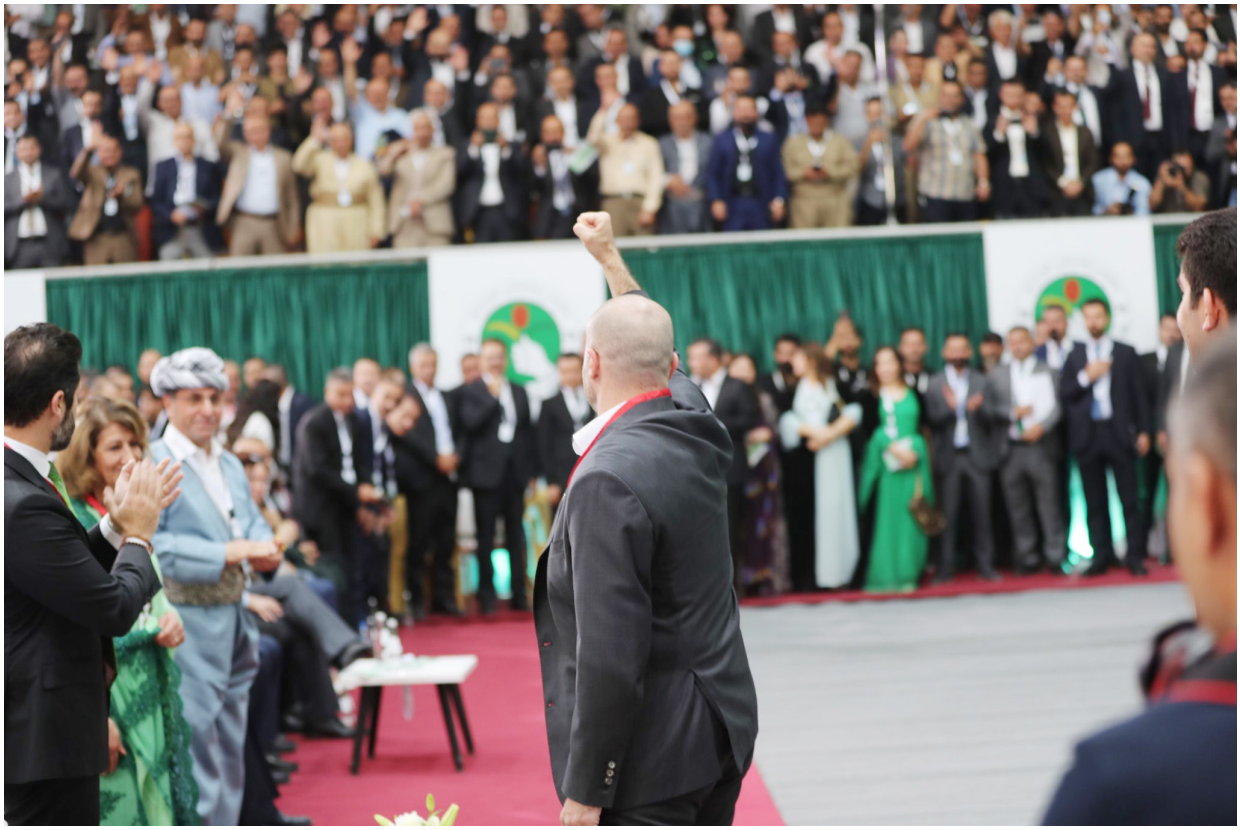

تحت شعار (نحو التجديد والإصلاح) ،انطلقت يوم السبت ٢٠٢٢/٥/٢٨ أعمال ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة السليمانية والذي يستمر لأربعة ايام.

واستهل الملتقى بالوقوف دقيقة صمت ترحما على أرواح الشهداء الأكارم وثم تلاوة آي من الذكر الحكيم.

«الاتحاد الوطني صامد أمام جميع التحديات»

من ثم ألقى السيد قوباد طالباني المشرف على الملتقى كلمة قال فيها، إن "الاتحاد الوطني الكردستاني، تأسس في ظروف صعبة جداً من اجل نصرة وخدمة الجماهير، وهذا الملتقى هو لاعادة النظر بسياسة الاتحاد الوطني الكردستاني وايصال رسالة الاصلاح والتجديد، والذي سيصبح عاملاً للتقارب بين الاتحاد الوطني وجماهيره العريضة. واضاف، ان "الاتحاد الوطني الكردستاني بقي صامداً في وجه جميع التحديات".

وتابع "نسمع دائما قلقا وخوفا على مستقبل الاتحاد الوطني الكردستاني، ونحن نريد ان نطلع على آراء ومقترحات جميع النخب والكوادر والاعضاء حول سياسات الاتحاد الوطني الكردستاني، لان الجميع يعلم بان الاتحاد الوطني الكردستاني هو الحزب الوحيد الذي يحافظ على التوازن في اقليم كردستان هو الحزب الوحيد الذي انهى سياسة التفرد وفرض الامر الواقع».

ولفت طالباني الى أن "المناوئون واهمون اذا تصورا بان الاتحاد الوطني الكردستاني سوف ينهار، ان فضل صمود

وبقاء الاتحاد الوطني الكردستاني شامخاً في وجه التحديات يعود الى كوادر واعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني المخلصين.

واوضح "نحن الان في ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني نجتمع مع رئيس حزبنا بافل جلال طالباني نريد ان نعرف اذا كانت هناك ملاحظات حول سياسات الاتحاد الوطني الكردستاني، ماهي؟ وما هو الحل الناجع لها؟".

وشدد على أن "الاتحاد الوطني الكردستاني واجه تحديات كبيرة خلال السنوات الماضية، منها انشقاق بعض الرفاق ورحيل مرشدنا الكبير فقيد الامة الرئيس مام جلال، بالاضافة الى الكثير من الخلافات الداخلية، وقال البعض بان الاتحاد الوطني الكردستاني سينهار ولن يصمد في وجه كل هذه التحديات لكن بجهود المخلصين والاوفياء من الكوادر ظل الاتحاد الوطني الكردستاني صامداً بوجه كل التحديات".

وأكد طالباني ضرورة مراجعة سياسات الاتحاد الوطني والعمل على استعادة ثقة المواطنين والناخبين واجراء الاصلاح والعمل على تطوير حزبنا والعمل المؤسساتي. مستدركا «ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني سيعمل على جمع الملاحظات والتقارير التي ستطرح وسيقدمها كتوصيات الى قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني للعمل عليها، فيما ستعمل لجان الملتقى على جميع المجالات والطقاع التي تساهم في تقديم خدمات افضل لجميع ابناء شعب كردستان».

لم يحصل في كردستان ان سعى حزب الى صياغة سياساته بمشاركة كوادره

وفي منشور على صفحته الفيسبوك اكد المشرف على ملتقى الاتحاد الوطني قوباد طالباني، ان الملتقى ابتكار جديد في تأريخ العمل الحزبي بكردستان، وفيما شدد انه لم يحصل في كردستان ان سعى حزب الى صياغة سياساته بمشاركة كوادره، اشار الى ان الريادة في الاصلاح والتأسيس لادارة حكم رشيد ستغدو هدف وستراتيجية الاتحاد الوطني.

وقال طالباني، ان "ملتقى الاتحاد الوطني إحدى محطات تأريخ حزبنا المهمة وهو ابتكار جديد في تأريخ العمل الحزبي بكردستان"، مبينا انه "لم يحصل في كردستان من قبل ان سعى حزب الى اجراء مراجعات شاملة لسياساته بمشاركة سائر كوادره واعضائه واعادة صياغة رؤى وخطط وسياسات عصرية متوافقة مع رغبات ومطالب جماهير شعب كردستان". واضاف ان "الملتقى ثمرة ونتاج ستة اشهر متواصلة من العمل واكثر من ١٣٠ اجتماعا و ١٤ لجنة مختصة في المجالات المختلفة ومشاركة فعالة من اكثر من ١٢ الف عضو في الاتحاد الوطني".

وشدد المشرف على الملتقى، انه "مما لاشك فيه ان الاتحاد الوطني ما بعد الملتقى مغاير عن اتحاد ماقبل الملتقى، لان اهداف وفلسفة الاتحاد اعادة الدور الريادي للحزب، ستغدو الريادة في الاصلاح والبناء والتأسيس لادارة حكم رشيد في هذه المرحلة هدف وستراتيجية الاتحاد الوطني".

«الملتقى مكمل للمؤتمر الرابع»

بعده جرى حوار مفتوح مع رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل جلال طالباني، حيث قال إن "المؤتمر الرابع للاتحاد الوطني عالج العديد من الامور داخل الحزب لكن بقيت بعض الامور التي هي بحاجة الى معالجة وستتم معالجتها في هذا الملتقى" وأضاف: ان ملتقى الاتحاد الوطني هو مكمل للمؤتمر الرابع للاتحاد الوطني الكردستاني.

واضاف بافل جلال طالباني: "نعمل مع جميع الرفاق على تطوير نهج وسياسات الاتحاد الوطني الكردستاني وخاصة الشباب منهم مع الذين ناضلوا في السنوات الماضية من اجل نصرة وتطوير الاتحاد الوطني الكردستاني."

ولفت الى ان " لدينا ملاحظات كثيرة على الحكومة نستطيع معالجتها من داخل الحكومة وليس من خارجها، نحن ندعو الشباب للدخول في صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني والعمل معاً من أجل تحسين واقع كردستان بشكل عام".

واوضح بافل جلال طالباني "اجتمعت بشكل مكثف مع شباب كردستان وطرحت عليهم سؤلاً: لماذا تتظاهرون؟، ولكن بعد ذلك غيرت السؤال الى: لماذا لم تتظاهروا لحد الآن، الحكومة اهملت الشباب بشكل عام».

وأضاف: نحن نستطيع الاستفادة من طاقات الشباب وعلينا تشجيعهم وتأهليهم لان هؤلاء الشباب هم الذين سيطورون الحزب، وهم ثروة شعبنا المستقبلية وعلينا تسهيل السبل أمامهم للدخول في حزبنا وحكومتنا لان هذا الجيل الجديد لديه كفاءات وقدرات كبيرة نستطيع الاستفادة منها".

وكشف طالباني "ان هناك حزبا كرديا وقع اتفاقا مع بعض الاطراف العراقية، ونحن كان لدينا مجال لتوقيع نفس الاتفاق لكننا رفضنا، لأنه سيكون خطأ ستراتيجيا كبيراً ان نصبح طرفا في الخلافات بين اخوتنا الشيعة او السنة، وذلك الاتفاق لم يكن فيه أي شيء يصب في مصلحة ابناء شعب كردستان، ولم يتطرق الاتفاق الى موضوع البيشمركة ولا كركوك ولا اي شيء يصب في مصلحة ابناء شعب كردستان.

وفقاً لسياسة فقيد الامة الرئيس مام جلال، علينا تذليل الخلافات وجمع الاطراف السياسية لاتفريقها نحن سننجح في حسم موضوع رئيس الجمهورية.

وردا على سؤوال حول اذا ما كان الرئيس مام جلال موجودا كيف كان سيحل هذه المشاكل على مستوى العراق واقليم كردستان، فاجاب قائلا: لو كان فقيد الامة الرئيس مام جلال حاضرا لما حدثت وتراكمت تلك المشاكل اصلا.

وبين "ان اغلب ابناء شعب كردستان والاحزاب يرفضون نوع الحكم في اقليم كردستان، نحن في الاتحاد الوطني لدينا سياستنا الخاصة ولن نصبح تابعين لأي حزب او طرف خارجي، واغلب الاحزاب الكردستانية لديها نفس فكرة ورؤية الاتحاد الوطني الكردستاني حول ملف الانتخابات، نحن نريد خدمة شعب كردستان والعمل على تحسين واقع ومعيشة المواطنين.

واضاف: خلال اجتماعنا مع الامم المتحدة رأينا هاجسا اميا من الخلافات الموجودة بين الاحزاب الكردستانية، وبحثنا مع الامم المتحدة مشكلة الانتخابات والمفوضية والدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد وكوتا الاقليات وسيكون لدينا اجتماع آخر قريباً، نحن نريد تقريب وجهات النظر بين جميع الاطراف، وان شاء الله سنتمكن من اجراء انتخابات لاعادة توازن القوى في اقليم كردستان.

وأشار الى "أن الاتحاد الوطني الكردستاني ليس حزبا مقتصرا على العراق فحسب بل يسعى من اجل نصرة ومساندة الحقوق المشروعة لجميع الاخوة الكرد في بقية اجزاء كردستان، ويجب ان نخرج من السياسات المناطقية، فهناك اكثر من ٤٥ مليون كردي وعلينا ان نعتبر انفسنا جزءا منهم، وبالوحدة والتكاتف لن يستطيع اي احد الاضرار بقضيتنا المشروعة."

وشدد الرئيس بافل طالباني على "أن سياسة النفط في اقليم كردستان مرفوضة من قلبنا، لان ٦٠٪ من واردات النفط تذهب الى الشركات العاملة في مجال النفط، فهل نحن نصدر النفط لخدمة مواطننيا، أم اغناء بعض الشركات

الاجنبية؟، يجب اصلاح سياسة النفط، نحن لدينا احتياطي كبير من الغاز، وبعكس ما حل بالملف النفطي علينا التعامل مع ملف الغاز بشكل يصب في مصلحة الوضع الاقتصادي والمعيشي لشعب كردستان وليس استفادة بعض الشركات الاجنبية، نحن نريد تصدير غاز كردستان بسياسة واضحة وشفافة تخدم ابناء شعب كردستان، واذا اراد اي طرف استخدام الغاز بعيدا عن مصالح ابناء شعب كردستان، فانا اكرر كلامي لن يمر اي انبوب للغاز الا على جثة بافل جلال طالباني."

وشدد رئيس الاتحاد الوطني على أهمية ملتقى الاتحاد، قائلا: «منذ فترة طويلة لم نجلس مع بعض لنطرح على بعضنا أسئلة ملحة: لماذا وصل الوضع في اقليم كردستان الى ما هو عليه الآن؟ ولماذا الوضع في العراق وبقية أجزاء كردستان هكذا؟ لذا فإن هذا الملتقى مهم للرد على كل هذه التساؤلات».

وفيما يتعلق بمآخذ عدد من كوادر الاتحاد الوطني، قال الرئيس بافل جلال طالباني: «إذا كان كوادرنا الكفوئين يعتقدون أنهم يتم تهميشهم، فذلك خطأنا لأننا لم نستطع إفهامهم كم نحن بحاجة الى خبراتهم وتجاربهم». وأشار الى أنه لايحبذ عبارة (الاتحاد الوطني الجديد) وقال: لنعمل على إعادة الاتحاد الوطني الى اتحاد مام جلال، وأن يكون اتحادنا نحن».

وبشأن الاتفاق بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي حول المناصب، وهل سيكون للاتحاد مرشحون خلال الانتخابات القادمة لرئاسة الاقليم ورئاسة الحكومة؟ قال بافل جلال طالباني: «سيكون للاتحاد مرشحون لرئاسة الحكومة ورئاسة الاقليم، وذلك بعد ان يتسلم مرشح الاتحاد الوطني منصب رئيس الجمهورية». وأضاف: «هدفنا أن نكون الحزب الأول في كردستان، لذا نهدف الى إجراء تغييرات في مسار الحكم، وسيكون لنا مرشحون أكفاء لكل تلك المناصب».

«يجب ان نجعل الاتحاد الوطني الكردستاني حزب هذا العصر»

بعد ذلك جرى حوار مفتوح لأعضاء الهيئة العاملة أداره آريز عبدالله وشارك فيه كل من شاناز ابراهيم أحمد ودرباز كوسرت رسول وفريد أسسرد وآسو مامند، تحدثوا خلاله حول أهمية الملتقى بالنسبة للاتحاد الوطني لمراجعة سياسات ومواقف الاتحاد، ولمواجهة التحديات المستقبلية.

وأثناء مشاركتها في الندوة الحوارية، قدمت شاناز ابراهيم أحمد عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، تهنئة خاصة للسيدة هيرو ابراهيم أحمد، لتوثيقها من خلال عدسة كاميرتها، التأريخ الكبير والمشرف للاتحاد الوطني الكردستاني، قلعة الكردايتي.

وقالت: بقيت ثلاثة ايام على الذكرى العظيمة، اهنئ اهالي الشهداء الابرار والبيشمركة والمناضلين وذوي الاعاقة والسجناء السياسيين والقوات الامنية والتنظيمات وجميع الحاضرين، بذكرى تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني. واضافت: اقدم تهنئة خاصة الى السيدة هيرو ابراهيم أحمد التي وثقت من خلال عدسة كاميرتها تاريخ هذا الحزب الكبير، قلعة الكردايتي.

واشارت الى، ان الوقت الحالي يمثل عصرا جديدا يختلف عن نضال الجبل والثورة، وهو عصر بناء مجتمع مدني وان المرحلة الحالية تمثل مرحلة جديدة يتطلب منا ان نتكيف معه، وأن نجعل الاتحاد حزب هذا العصر.

وحول اعمال الملتقى والاجراءات التي اقيمت له، بيّنت: ان السليمانية اجرت ١٨ ورشة عمل وهيأت ٧٣ مجموعة، واجرت كذلك استبيان شارك فيه ١١١٥ شخصا، مشيرة الى ان الاستبيان يظهر أمل المواطنين بالاتحاد الوطني الكردستاني.

«الاتحاد حزب الماضي والحاضر والمستقبل»

من جهته اعلن آريز عبدالله عضو المكتب السياسي: ان ملتقى الاتحاد الوطني مبادرة ممتازة لان الاتحاد وعلى مر التاريخ كان له الدور المؤثر والكبير، مطالبا الشباب من المناضلين ان يسألوا المناضلين القدامى في الاتحاد الوطني عن تأريخ الاتحاد، وان يسأل المناضلين القدامى، الشباب، عن رؤيتهم ومطالباتهم كي يسجلوا تاريخا مشرقا كما في الماضي.

أما درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة ففقال: اننا كقيادات في الاتحاد الوطني نعتبر انفسنا حزبا فعالا وجماهيريا، في الوقت ذاته، نحن قريبون من معاناة وآلام مواطني شعب كردستان، ولهذا من الضروري اجراء هذا الملتقى بشكل سنوي، لان الاتحاد الوطني الكردستاني حزب الماضي والحاضر والمستقبل، ولهذا فإن القصد من اجراء الملتقى ليس بهدف تغيير الاشخاص فقط وانما هدفنا تجديد السياسيات في الاتحاد الوطني الكردستاني.

واضاف: ان سياسية الاتحاد الوطني واضحة وان الحضور الغفير للجماهير ما هو الا اشارة الى ان الاتحاد الوطني الكردستاني، حزب حيوي.

في الوقت نفسه، طالب آسو مامند عضو الهيئة العاملة للاتحاد الوطني الكردستاني، باستمرار السير على نهج فقيد الأمة الرئيس مام جلال، كونه ترك لنا بيادر من النضال، ولهذا فإن افضل الوفاء للرئيس مام جلال هو الاستمرار بالسير على نهجه. واضاف: من الضروري ايلاء الاهتمام بالشباب واحترامهم.

من جهته اعلن فريد أسسرد سكرتير المجلس القيادي للاتحاد الوطني: ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني يعتبر خطوة جديدة للاتحاد، كون الاخير له رؤية مختلفة عن باقي الاحزاب ويجب ان يكون مختلفا عنهم.

واضاف: على الرغم من ان الاتحاد الوطني له آراء مختلفة، الا انه عند الضرورة له رؤى مشتركة مع باقي الاحزاب، ولهذا فإن الاتحاد الوطني الكردستاني يفتخر بتوجهاته المختلفة، لكن لا يسمح بالمساس بالمصالح العليا والعامة مع الاطراف الاخرى.

«الملتقى لا يقل شأنا عن المؤتمر العام للاتحاد الوطني الكردستاني»

الى ذلك وصف ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، بانه بمنزلة المؤتمر العام، مستشهدا بمقولة لفقيد الامة الرئيس مام جلال «باذن ربنا واعتمادا على شعبنا وانفسنا».

وقال ستران عبدالله في تدوينة على صفحته الشخصية في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: ان ملتقى الاتحاد الوطني لايقل شأناً عن المؤتمر العام للحزب، واصفا مهامه، بمنزلة ومكانة المؤتمر العام.

واضاف، ان «الذكرى يقصد منها اجراء انعطافات حقيقية»، مشيرا الى ان مسيرة النضال قطعت اشواطا كثيرة وتنتظرها الكثير في المستقبل، مستشهدا بمقولة لفقيد الامة الرئيس مام جلال «بإذن ربّنا واعتمادا على شعبنا وانفسنا».

لو كان الرئيس مام جلال حاضرا لما حدثت تلك المشاكل والازمات

مقتطفات من حوار بافل جلال طالباني في ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني

قال رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، في حوار مفتوح على هامش اعمال ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني السبت، إن " المؤتمر الرابع للاتحاد الوطني عالج العديد من الامور داخل الحزب لكن بقيت بعض الامور التي هي بحاجة الى معالجة ستتم معالجتها في هذا الملتقى" وأضاف: ان ملتقى الاتحاد الوطني هو مكمل للمؤتمر الرابع للاتحاد الوطني الكردستاني.

واضاف بافل جلال طالباني: "نعمل مع جميع الرفاق على تطوير نهج وسياسات الاتحاد الوطني الكردستاني وخاصة الشباب منهم مع الذين ناضلوا في السنوات الماضية من اجل نصرة وتطوير الاتحاد الوطني الكردستاني."

ولفت الى ان " لدينا ملاحظات كثيرة على الحكومة نستطيع معالجتها من داخل الحكومة وليس من خارجها، نحن ندعو الشباب للدخول في صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني والعمل معاً من أجل تحسين واقع كردستان بشكل عام".

واوضح بافل جلال طالباني "اجتمعت بشكل مكثف مع شباب كردستان وطرحت عليهم سؤلاً: لماذا تتظاهرون؟، ولكن بعد ذلك غيرت السؤال الى: لماذا لم تتظاهروا لحد الآن، الحكومة اهملت الشباب بشكل عام».

وأضاف: نحن نستطيع الاستفادة من طاقات الشباب وعلينا تشجيعهم وتأهليهم لان هؤلاء الشباب هم الذين سيطورون الحزب، وهم ثروة شعبنا المستقبلية وعلينا تسهيل السبل أمامهم للدخول في حزبنا وحكومتنا لان هذا الجيل الجديد لديه كفاءات وقدرات كبيرة نستطيع الاستفادة منها".

وكشف طالباني "ان هناك حزبا كرديا وقع اتفاقا مع بعض الاطراف العراقية، ونحن كان بامكاننا توقيع نفس الاتفاق لكننا رفضنا، لأنه سيكون خطأ ستراتيجيا كبيراً ان نصبح طرفا في الخلافات بين اخوتنا الشيعة او السنة، وذلك الاتفاق لم يكن فيه أي شيء يصب في مصلحة ابناء شعب كردستان، ولم يتطرق الاتفاق الى موضوع البيشمركة ولا كركوك ولا اي شيء يصب في مصلحة ابناء شعب كردستان.

وفقاً لسياسة فقيد الامة الرئيس مام جلال، علينا تذليل الخلافات وجمع الاطراف السياسية لاتفريقها نحن سننجح

في حسم موضوع رئيس الجمهورية.

وردا على سؤوال حول اذا ما كان الرئيس مام جلال موجودا كيف كان سيحل هذه المشاكل على مستوى العراق واقليم كردستان، فاجاب قائلا: لو كان فقيد الامة الرئيس مام جلال حاضرا لما حدثت وتراكمت تلك المشاكل والازمات اصلا لا في العراق ولا في اقليم كردستان».

وبين "ان اغلب ابناء شعب كردستان والاحزاب يرفضون نوع الحكم في اقليم كردستان، نحن في الاتحاد الوطني لدينا سياستنا الخاصة ولن نصبح تابعين لأي حزب او طرف خارجي، واغلب الاحزاب الكردستانية لديها نفس فكرة ورؤية الاتحاد الوطني الكردستاني حول ملف الانتخابات، نحن نريد خدمة شعب كردستان والعمل على تحسين واقع ومعيشة المواطنين.

واضاف: خلال اجتماعنا مع الامم المتحدة رأينا هاجسا اميا من الخلافات الموجودة بين الاحزاب الكردستانية، وبحثنا مع الامم المتحدة مشكلة الانتخابات والمفوضية والدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد وكوتا الاقليات وسيكون لدينا اجتماع آخر قريباً، نحن نريد تقريب وجهات النظر بين جميع الاطراف، وان شاء الله سنتمكن من اجراء انتخابات لاعادة توازن القوى في اقليم كردستان.

وأشار الى "أن الاتحاد الوطني الكردستاني ليس حزبا مقتصرا على العراق فحسب بل يسعى من اجل نصرة ومساندة الحقوق المشروعة لجميع الاخوة الكرد في بقية اجزاء كردستان، ويجب ان نخرج من السياسات المناطقية، فهناك اكثر من ٤٥ مليون كردي وعلينا ان نعتبر انفسنا جزءا منهم، وبالوحدة والتكاتف لن يستطيع اي احد الاضرار بقضيتنا المشروعة."

وشدد الرئيس بافل طالباني على "أن سياسية النفط في اقليم كردستان مرفوضة من قلبنا، لان ٦٠٪ من واردات النفط تذهب الى الشركات العاملة في مجال النفط، فهل نحن نصدر النفط لخدمة مواطننيا، أم اغناء بعض الشركات الاجنبية؟، يجب اصلاح سياسة النفط، نحن لدينا احتياطي كبير من الغاز، وبعكس ما حل بالملف النفطي علينا التعامل مع ملف الغاز بشكل يصب في مصلحة الوضع الاقتصادي والمعيشي لشعب كردستان وليس استفادة بعض الشركات الاجنبية، نحن نريد تصدير غاز كردستان بسياسة واضحة وشفافة تخدم ابناء شعب كردستان، واذا اراد اي طرف استخدام الغاز بعيدا عن مصالح ابناء شعب كردستان، فانا اكرر كلامي لن يمر اي انبوب للغاز الا على جثة بافل جلال طالباني."

وشدد رئيس الاتحاد الوطني على أهمية ملتقى الاتحاد، قائلا: «منذ فترة طويلة لم نجلس مع بعض لنطرح على بعضنا أسئلة ملحة: لماذا وصل الوضع في اقليم كردستان الى ما هو عليه الآن؟ ولماذا الوضع في العراق وبقية أجزاء كردستان هكذا؟ لذا فإن هذا الملتقى مهم للرد على كل هذه التساؤلات».

وفيما يتعلق بمآخذ عدد من كوادر الاتحاد الوطني، قال الرئيس بافل جلال طالباني: «إذا كان كوادرنا الكفوئين يعتقدون أنهم يتم تهميشهم، فذلك خطأنا لأننا لم نستطع إفهامهم كم نحن بحاجة الى خبراتهم وتجاربهم». وأشار الى أنه لايحبذ عبارة (الاتحاد الوطني الجديد) وقال: لنعمل على إعادة الاتحاد الوطني الى اتحاد مام جلال، وأن يكون اتحادنا نحن».

وبشأن الاتفاق بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي حول المناصب، وهل سيكون للاتحاد مرشحون خلال الانتخابات القادمة لرئاسة الاقليم ورئاسة الحكومة؟ قال بافل جلال طالباني: «سيكون للاتحاد مرشحون لرئاسة الحكومة ورئاسة الاقليم، وذلك بعد ان يتسلم مرشح الاتحاد الوطني منصب رئيس الجمهورية». وأضاف: «هدفنا أن نكون الحزب الأول في كردستان، لذا نهدف الى إجراء تغييرات في مسار الحكم، وسيكون لنا مرشحون أكفاء لكل تلك المناصب».

الاتحاد الوطني هو الحزب الوحيد الذي يحافظ على التوازن في اقليم كردستان

مقتطفات من خطاب قوباد طالباني في ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني

قال قوباد طالباني المشرف على ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، إن "الاتحاد الوطني الكردستاني، تأسس في ظروف صعبة جداً من اجل نصرة وخدمة الجماهير، وهذا الملتقى هو لاعادة النظر بسياسة الاتحاد الوطني الكردستاني وايصال رسالة الاصلاح والتجديد، وهذا الملتقى سيصبح عاملاً للتقارب بين الاتحاد الوطني وجماهيره العريضة».

واضاف طالباني في كلمة خلال انطلاق اعمال ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، ان " الاتحاد الوطني الكردستاني بقي صامداً في وجه جميع التحديات".

وتابع "نسمع دائما قلقا وخوفا على مستقبل الاتحاد الوطني الكردستاني، ونحن نريد ان نطلع على آراء ومقترحات جميع النخب والكوادر والاعضاء حول سياسات الاتحاد الوطني الكردستاني، لان الجميع يعلم بان الاتحاد الوطني الكردستاني هو الحزب الوحيد الذي يحافظ على التوازن في اقليم كردستان هو الحزب الوحيد الذي انهى سياسة التفرد وفرض الامر الواقع».

المناوئون واهمون

ولفت طالباني الى أن "المناوئون واهمون اذا تصورا بان الاتحاد الوطني الكردستاني سوف ينهار، ان فضل صمود وبقاء الاتحاد الوطني الكردستاني شامخاً في وجه التحديات يعود الى كوادر واعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني المخلصين».

واوضح "نحن الان في ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني نجتمع مع رئيس حزبنا بافل جلال طالباني نريد ان نعرف اذا كانت هناك ملاحظات حول سياسات الاتحاد الوطني الكردستاني، ماهي؟ وما هو الحل الناجع لها؟".

تحديات كبيرة خلال السنوات الماضية

وشدد على أن "الاتحاد الوطني الكردستاني واجه تحديات كبيرة خلال السنوات الماضية، منها انشقاق بعض الرفاق ورحيل مرشدنا الكبير فقيد الامة الرئيس مام جلال، بالاضافة الى الكثير من الخلافات الداخلية، وقال البعض بان الاتحاد الوطني الكردستاني سينهار ولن يصمد في وجه كل هذه التحديات لكن بجهود المخلصين والاوفياء من الكوادر ظل الاتحاد الوطني الكردستاني صامداً بوجه كل التحديات".

ضرورة استعادة ثقة المواطنين

وأكد طالباني ضرورة مراجعة سياسات الاتحاد الوطني والعمل على استعادة ثقة المواطنين والناخبين واجراء الاصلاح والعمل على تطوير حزبنا والعمل المؤسساتي. مستدركا «ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني سيعمل على جمع الملاحظات والتقارير التي ستطرح وسيقدمها كتوصيات الى قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني للعمل عليها، فيما ستعمل لجان الملتقى على جميع المجالات والطقاع التي تساهم في تقديم خدمات افضل لجميع ابناء شعب كردستان».

الملتقى ابتكار جديد

وفي منشور على صفحته الفيسبوك اكد المشرف على ملتقى الاتحاد الوطني قوباد طالباني، ان الملتقى ابتكار جديد في تأريخ العمل الحزبي بكردستان، وفيما شدد انه لم يحصل في كردستان ان سعى حزب الى صياغة سياساته بمشاركة كوادره، اشار الى ان الريادة في الاصلاح والتأسيس لادارة حكم رشيد ستغدو هدف وستراتيجية الاتحاد الوطني.

وقال طالباني، ان "ملتقى الاتحاد الوطني إحدى محطات تأريخ حزبنا المهمة وهو ابتكار جديد في تأريخ العمل الحزبي بكردستان"، مبينا انه "لم يحصل في كردستان من قبل ان سعى حزب الى اجراء مراجعات شاملة لسياساته بمشاركة سائر كوادره واعضائه واعادة صياغة رؤى وخطط وسياسات عصرية متوافقة مع رغبات ومطالب جماهير شعب كردستان". واضاف ان "الملتقى ثمرة ونتاج ستة اشهر متواصلة من العمل واكثر من ١٣٠ اجتماعا و ١٤ لجنة مختصة في المجالات المختلفة ومشاركة فعالة من اكثر من ١٢ الف عضو في الاتحاد الوطني".

وشدد المشرف على الملتقى، انه "مما لاشك فيه ان الاتحاد الوطني ما بعد الملتقى مغاير عن اتحاد ماقبل الملتقى، لان اهداف وفلسفة الاتحاد اعادة الدور الريادي للحزب، ستغدو الريادة في الاصلاح والبناء والتأسيس لادارة حكم رشيد في هذه المرحلة هدف وستراتيجية الاتحاد الوطني".

الاتحاد الوطني مع حل المشاكل وفق اسس الدستور وتشكيل حكومة خدماتية

أكد بافل جلال طالباني أن الاتحاد الوطني الكردستاني مع وحدة الصف والوئام بين جميع الاطراف والقوى السياسية، كونه يعتبر عاملا لاستقرار وامن اقليم كردستان.

جاء ذلك خلال استقبال رئيس الاتحاد الوطني بافل جلال طالباني، بمبنى المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، بمدينة اربيل، الخميس، مارك برايسون ريتشاردون، السفير البريطاني لدى العراق.

وخلال لقاء حضره ديفيد هينت القنصل البريطاني في اقليم كردستان، جرى بحث المستجدات السياسية، الاقتصادية والامنية في اقليم كردستان والعراق، فيما تبادلا الآراء ووجهات النظر.

وأعلن بافل جلال طالباني «نحن نؤمن دوما بوحدة الصف والوئام بين جميع الاطراف والقوى السياسية، كونه يعتبر عاملا لاستقرار وامن اقليم كردستان ويجب ان نجعل من اجراء الحوار والتفاهم اساسا لعملنا كي نقدم جميعا الخدمة لشعبنا».

وحول الاوضاع السياسية الراكدة التي يمر بها العراق، أعلن بافل جلال طالباني موقف الاتحاد الوطني الكردستاني، قائلا: «كل الاطراف تعلم اننا مع حل المشاكل وفق اسس الدستور وتشكيل حكومة خدماتية تمثل مطالب جميع الاطراف».

هذا وقدم بافل جلال طالباني، التهاني خلال الاجتماع، بمناسبة ذكرى ميلاد الملكة اليزابيث، ملكة بريطانيا، متمنيا لها العمر المديد كي تستمر في تقديم الخدمة لبلادها.

PUKmedia

دور فعال لمنظمة حرية شباب كردستان

وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، الخميس، برقية تهنئة الى منظمة حرية شباب كردستان مناسبة ذكرى تأسيسها.

وجاء في البرقية:

السادة سكرتير واعضاء منظمة حرية شباب كردستان

بمناسبة الذكرى الـ ٢٣ لتأسيس منظمة حرية شباب كردستان نتقدم بأحر التهاني الى منظمتكم، آملين لكم النجاح المتزاصل.

ان منظمة حرية شباب كردستان، كمنظمة جماهيرية مدنية خاصة بشريحة الشباب، كان لها الدور الفعال من خلال مشاريعها وفعالياتها في تنمية الشباب وتوعيتهم وتحقيق احلامهم، لهذا من الضروري في الوقت الراهن ان تكون منظمتكم فعالة بشكل اكبر من السابق وان تناضل بحماس وان توسع اطار عملها وتصبح منبرا لمطالب الشباب، وكذلك نأمل ان تعمل منظمتكم من خلال مشاريعها، على تسليط الضوء على اوضاع الشباب وان تعمل على حل مشاكلهم، ولاسيما ما يخص ايجاد فرص عمل لهم والحد من ظاهرة الهجرة الجماعية لهم.

في الختام نأمل لكم دوام النجاح.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكردستاني

كماوجه قوباد طالباني المشرف علي مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، الخميس، برقية تهنئة الى منظمة حرية شباب كردستان مناسبة ذكرى تأسيسها.

وجاء في البرقية:

السادة سكرتير واعضاء سكرتارية منظمة حرية شباب كردستان

بمناسبة الذكرى الـ ٢٣ لتأسيس منظمة حرية شباب كردستان، أتقدم بأحر التهاني لكم وكادر واعضاء ومناضلي منظمة حرية شباب كردستان، آملا التطور والنجاح لكم.

في هذه الذكرى الشامخة لمنظمتكم، وبعد التأكيد على دعمي المستمر لكم، ادعو الى زيادة التطوير الكمي والنوعي لمنظمتكم، بهدف تحقيق حقوق ومطالب الشباب المشروعة وتهيئة اجواء ملائمة لاظهار امكانات الشباب وتنمية مواهبهم بشكل يستجيب لمتطلبات سوق العمل وحياة ومعيشة الشباب.

ندعو منظمتكم ان تجعل من هذه الذكرى محطة مهمة لتطوير وتجديد واثارة الحماس والتهيئة للمهام والمسؤوليات خلال المرحلة المستقبلية لشعبنا، بشكل يكافئ خطوات الاتحاد الوطني لخدمة الشباب، بمشاركتهم في جميع مفاصل الحياة.

ودمتم في تقدم ونجاح مطرد.

قوباد طالباني
المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال

PUKmedia

اجتماع «يذيب الجليد» بين الحزبين الكرديين الرئيسيين

البيت الكردي يواجه حاليا تحديات مصيرية ووجودية

*الحرة

لم يتوصل الحزبان الرئيسيان في إقليم كردستان العراق لاتفاق معلن حتى الآن بشأن أبرز المسائل العالقة المتعلقة باختيار رئيس للجمهورية خلال اجتماع مشترك عقد مؤخرا في أربيل وصفه مراقبون وأعضاء في الحزبين بأنه «خطوة أولى» على طريق الحل.

واجتمع وفد من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني مع وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني، الأربعاء، بحضور رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني ورئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني.

وجاء الاجتماع عقب زيارة أجراها رئيس إقليم كردستان إلى محافظة السليمانية معقل حزب الاتحاد الوطني، الأحد، الماضي.

بعد اجتماع، الأربعاء، أصدر الحزبان الكرديان بيانا مشتركا خلا من التفاصيل مع الإشارة إلى أن «مبادرة» رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني وزيارته إلى السليمانية، شكلت «أرضية مناسبة للتفاوض وتطبيع العلاقات بين الجانبين» عبر «العمل على إعادة الثقة والتفاهم والحوار».

وتصاعدت الخلافات بين الحزبين الكرديين على خلفية التنافس على منصب رئيس جمهورية العراق الذي يقضي العرف بأن يكون كرديا.

وتنحصر المنافسة حاليا بين شخصيتين، هما الرئيس الحالي منذ العام ٢٠١٨ برهم صالح، مرشح حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وربير أحمد، مرشح الحزب الديموقراطي الكردستاني.

المطلوب أن يحصل المرشح على أصوات ثلثي النواب ليفوز، علما أن الحزب الديمقراطي تحالف

مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ورئيس البرلمان الحالي محمد الحلبوسي في ائتلاف أطلق عليه اسم «التحالف الثلاثي» في محاولة منهم لتشكيل حكومة أغلبية ينادي بها الصدر منذ عدة أشهر.

بالمقابل اصطف الاتحاد الوطني مع الإطار التنسيقي وهو تحالف شيعي نافذ يضم كتلة «دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وكتلة الفتح التي تنضوي تحتها فصائل موالية لإيران، ويدعون لتشكيل حكومة توافقية بين القوى الشيعية الأبرز كما جرت العادة.

وكان البرلمان العراقي أخفق في مارس الماضي، للمرة الثالثة، بانتخاب رئيس للجمهورية لعدم اكتمال النصاب نتيجة مقاطعة عدد كبير من النواب، ليستمر الانسداد السياسي في البلاد.

«كسر الجليد»

يقول عضو الحزب الديموقراطي الكردستاني شيرزاد قاسم إن «البيان المشترك الذي صدر من الحزبين عقب اجتماع أربيل، يبشر بالخير للوصول إلى حلول للمشاكل» العالقة.

ويضيف قاسم في حديث لموقع «الحرة» أن «المسائل التي نوقشت خلال الاجتماع تتعلق بالقضايا الكردية الداخلية على مستوى الإقليم وتلك المتعلقة بتشكيل الحكومة الاتحادية».

فيما يتعلق بقضايا الإقليم، يؤكد قاسم أنه «تم الحديث عن انتخابات مجلس نواب الإقليم، واستكمال اختيار أعضاء مفوضية الانتخابات، حيث اتفق الحزبان على الكثير من النقاط العالقة في هذا الشأن، وأهمية اجراء الانتخابات في موعدها» في أكتوبر المقبل.

ويرى قاسم أن «التفاهمات والجلوس معا كسر حاجز الجليد» الذي تشكل عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر الماضي.

ويلفت قاسم إلى أنه تم الاتفاق على «اجتماعات قريبة يتم التوصل خلالها لحلول ترضي جميع الأطراف الكردية وتكون مقبولة من قبل الأطراف العراقية الأخرى فيما يتعلق برئاسة الجمهورية وتشكيل الحكومة».

«انفراج قريب؟»

بالمقابل تعرب عضو الاتحاد الوطني الكردستاني بليسة جبارفرمان عن تفاؤلها بأن يسهم الاجتماع الأخير بين الحزبين عن نتائج مبشرة ويخرج بشيء ملموس على أرض الواقع».

وتقول جبار لموقع «الحرة» إن «المكتبين السياسيين للحزبين لم يجتمعا منذ فترة طويلة»، مبينة أن «هذه خطوة أولى في طريق استعادة العلاقات والتنسيق أكثر مقارنة بما جرى في الماضي».

وفيما يتعلق بموقف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من منصب رئيس الجمهورية تشير بليسة إلى أن حزبهم «متمسك بترشيح برهم صالح».

وتبين بليسة كذلك أن «الاتحاد الوطني لا يزال متحالفا مع الإطار التنسيقي وضرورة أن إلا أن يتم اللجوء لفكرة الأغلبية»، لكنها استدركت بالقول «بالنهاية الموضوع سياسي ويمكن أن يتغير في أي لحظة».

واختتمت بليسة حديثها بالتأكيد أن «الوضع لا يزال على ما هو عليه ولا أتوقع أن يكون هناك انفراج في الوقت القريب».

وبعد ستة أشهر من الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت في أكتوبر ٢٠٢١، لا يزال العراق من دون رئيس جديد، وبالتالي من دون رئيس حكومة جديد يتولى السلطة التنفيذية.

وغالبا ما يكون المسار السياسي معقدا وطويلا في العراق بسبب الانقسامات الحادة والأزمات المتعددة وتأثير مجموعات مسلحة نافذة.

ومنذ أول انتخابات متعددة شهدتها البلاد في ٢٠٠٥ يعود منصب رئيس الجمهورية تقليديا إلى الكرد، بينما يتولى الشيعة رئاسة الوزراء، والسنة مجلس النواب.

ويتولى الاتحاد الوطني الكردستاني تقليديا منصب رئاسة الجمهورية، مقابل تولي الحزب الديموقراطي الكردستاني رئاسة إقليم كردستان، بموجب اتفاق بين الطرفين.

«مواجهة الخطر»

وفي هذا السياق يرى المحلل السياسي عصام الفيلي أن الاجتماع الأخير بين الحزبين الكرديين «أذاب الجليد بعد فترة انقطاع شهدت تمسك كلا الطرفين بمواقفه».

ويقول الفيلي إن البيت الكردي يواجه حاليا تحديات مصيرية ووجودية، تبلورت أكثر بعد قرار المحكمة الاتحادية المتعلق بالنفط والغاز، مما دعا الأطراف الكردية لتوحيد مواقفها».

وكانت المحكمة الاتحادية في العراق اعتبرت مؤخرا أن قانون النفط والغاز الذي ينظم صناعة النفط في كردستان العراق غير دستوري وطالبت السلطات الكردية بتسليم إمداداتها من الخام.

ليس هذا وحسب، حيث يشير الفيلي إلى أن «خطرا أكبر آخر يهدد الكرد المتمثل بوجود حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية وهو يشكل تحديا واضحا للحزبين من دون استثناء ويهدد مستقبلهما السياسي».

ويلفت الفيلي إلى أن الحزبيين الكرديين يدركان اليوم أنهما «بحاجة للتعامل بواقعية سياسية مع هذه المعطيات والذهاب للتوافق على رئيس الجمهورية حتى على الأقل يحافظوا على كيانهم السياسي».

وتحدث الفيلي عن «تحركات تجريها بعثة الأمم المتحدة في العراق لإقناع الطرفين بالوصول لنقطة التقاء وتنازل مشترك من أجل اختيار رئيس للجمهورية».

اجتماع الأحزاب الكردستانية مع بلاسخارت

فرصة جيدة لتبادل وجهات النظر والمضي في انتخابات شفافة

:UNAMI

بدعوةٍ من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، التقى رؤساءُ وكبارُ ممثلي الأحزاب السياسية في إقليم كردستان في مجمع الأمم المتحدة في أربيل.

ومع اقتراب موعد انتخابات إقليم كردستان المقرّر إجراؤها في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢، أتاح الاجتماع فرصةً حسنةَ التوقيت للأحزاب لتبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا، بما في ذلك الحاجة إلى الابتعاد عن السياسات الخلافية والمضيّ قدماً في انتخاباتٍ ذاتِ مصداقيةٍ وشفافية. وكان موضوع خدمة مصالح مواطني إقليم كردستان هو السائد في المناقشات.

وأعربت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) جينين هينيس-بلاسخارت عن شكرها للأحزاب على مشاركتها، وحثّت على مواصلة الجهود وتكثيفها للتصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها إقليم كردستان.

وشارك في الاجتماع السادة: بافل جلال طالباني عن الاتحاد الوطني الكردستاني، علي بابير عن جماعة العدل الكردستانية، عمر سعيد علي عن حركة التغيير، فاضل ميراني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، صلاح الدين بابكر عن الاتحاد الإسلامي الكردستاني، وبدرية راشد عن حراك الجيل الجديد.

نيجيرفان بارزاني مخاطباً بغداد:

أوقفوا الضغوط على إقليم كردستان

شارك نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، يوم الخميس (٢٦ أيار ٢٠٢٢) في مراسم تخرج الدورة (٢٧) في الكلية العسكرية الثانية بزاخو، حيث أكمل (٤٩٩) خريجاً من البيشمركة من كل مناطق إقليم كردستان تدريباتهم وتمريناتهم ودراستهم الأكاديمية ضمن هذه الدورة وتخرجوا كضباط للخدمة في صفوف البيشمركة.

الكلية العسكرية الثانية في زاخو، التي تعرف بأكاديمية زاخو العسكرية، تأسست سنة ١٩٩٦ وتتبع وزارة الدفاع العراقية، وهي واحدة من أفضل الكليات العسكرية ونالت المرتبة الأولى على مستوى العراق عدة مرات.

وفي المراسم التي حضرها عدد من كبار المسؤولين الحكوميين والحزبيين والعسكريين، ألقى نيجيرفان بارزاني خطاباً هنأ فيه الخريجين والمعلمين والمدربين، وشدد على أهمية وضرورة توحيد البيشمركة، ودعا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى المزيد من التعاون في هذا السياق، وإنهاء التدخلات في شؤون البيشمركة.

وعن عملية توحيد البيشمركة أيضاً، أشار فخامته إلى الخطوات التي اتخذت حتى الآن حيث تم توحيد عدد من وحدات البيشمركة، لكنه أكد أن هذا ليس كافياً، وأن شعب كردستان وأصدقاء

إقليم كردستان في المجتمع الدولي، يتطلعون إلى أن تجري هذه العملية بصورة أفضل.

وأشار إلى استمرار خطر داعش وضرورة زيادة التعاون والتنسيق بين البيشمركة والجيش العراقي، وخاصة في المناطق المشمولة بالمادة (١٤٠) الدستورية والتي تشهد فراغاً أمنياً يستفيد منه الإرهابيون، كما أشار إلى دور البيشمركة في هزيمة داعش.

وفي جانب آخر من خطابه، تحدث نيجيرفان بارزاني عن أهمية الحوار والتفاهم بين الأطراف الكردستانية، وأشار في هذا السياق إلى اجتماع يوم الأربعاء، بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ووصفه بالاجتماع الجيد، وعبّر عن أمله في عقد المزيد من اللقاءات والاجتماعات في سبيل تحقيق وحدة الصف والتلاحم بين الأطراف السياسية، قائلاً: هناك أرضية جيدة لإنهاء الخلافات.

الأوضاع في العراق والانسداد السياسي في البلد، شكل محوراً آخر في خطاب رئيس إقليم كردستان، حيث تحدث فخامته عن آثار الوضع حياة ومعيشة الشعب وأوضاع إقليم كردستان، وأكد على ضرورة التعاون بين الأطراف العراقية كافة لتجاوز الصعوبات وحل المشاكل.

وفي الجزء الأخير من خطابه، وإلى جانب التأكيد على استعداد وجدية حكومة إقليم كردستان في حل المشاكل مع بغداد على أساس الدستور العراقي، دعا الحكومة الاتحادية والمؤسسات العراقية إلى أن توقف الضغط على إقليم كردستان، إن كانت تعدّ مواطني إقليم كردستان مواطنين عراقيين.

وزير البيشمركة: وحدة كيان اقليم كردستان بحاجة لقوة عصرية

من جهته أكد وزير البيشمركة شورش اسماعيل ضرورة تسريع خطوات تشكيل قوة موحدة، مشيرا الى تمكن الوزارة من تنظيم هدر الأموال في الوحدات المالية.

وقال وزير البيشمركة شورش اسماعيل خلال كلمة له في حفل تخرج الدفعة ٢٧ من كلية زاخو العسكرية: لقد اتفقنا مع وزارة الدفاع على توفير حصة الكرد والبيشمركة في الكليات والمؤسسات العسكرية ومن الآن فصاعدا سيتم إيلاء المزيد من الاهتمام لأولئك الخبراء العسكريين والأكاديميين.

واشار الوزير الى انه تم ضبط هدر الأموال في الوحدات المالية للبيشمركة وأعيدت مليارات الدنانير إلى خزينة الحكومة، لافتا الى انه تم تشكيل «لجنة للعمل على الانضباط العسكري وتقاعد عدد كبير من الضباط»، مشيرا الى ان الوزارة طلبت من مجلس الوزراء فتح باب التجنيد ومن خلال مديرية التجنيد العسكري لضخ دماء جديدة في صفوف قوات البيشمركة.

وشدد الوزير على ضرورة تسريع خطوات تشكيل قوة موحدة، لأنه بدون قوة موحدة حديثة لا يمكن للبيشمركة التحدث عن كيان موحد في في الاقليم لا في الوقت الحالي ولا في المستقبل.

الحكومة الاتحادية تلوّح بإجراءات إزاء الإقليم

صحيفة (الصباح)

بغداد: عمر عبد اللطيف: كشف النائب الأول لرئيس لجنة النفط والغاز في مجلس النواب علي المشكور، عن إجراءات ستتخذها الحكومة الاتحادية تجاه إقليم كردستان في حال لم يلتزم بقرار المحكمة الاتحادية العليا بشأن تسليم النفط إلى المركز.

وقال المشكور في حديث خص به «الصباح، إن «المحكمة الاتحادية أصدرت قرارها الملزم والبات بعدم دستورية (قانون النفط والغاز) الذي أصدره الإقليم، وإلزامه بتسليم نفطه المنتج إلى الحكومة الاتحادية». وأضاف أن «الجانب الكردي أبدى تحفظه على هذا القرار وأنه سيمارس (حقوقه الدستورية) بهذا الصدد»، مشيراً إلى «وجود إجراءات ستتخذ من قبل الحكومة الاتحادية في حال استمر الإقليم بمخالفة قرار المحكمة الاتحادية ولم يأتِ إلى جادة الصواب»، وبيّن بأن «لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية في مجلس النواب ستطرح مقترحات وحلولاً لإمكانية حل الأزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان في ملف النفط».

وبشأن الشركات النفطية التي تعمل في الإقليم، أكد المشكور بأن «أصل عمل تلك الشركات (خاطئ) إضافة إلى وجود تساهل من قبل حكومة الإقليم معها، مما حفزها على التمادي أكثر في هذا القطاع، إضافة إلى أنها تبحث عن الربح في مشاريعها وهذا هو هدفها الأول والأخير». وأشار إلى «وجود زيارة مرتقبة من قبل أعضاء لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية إلى المحافظات المنتجة للنفط ومنها إقليم كردستان ومحافظة كركوك».

من جانبها، أكدت نائب رئيس لجنة الطاقة والثروات الطبيعية في برلمان إقليم كردستان، كوليزار رشيد سندي، استعداد الإقليم للتفاوض مع الحكومة الاتحادية بشأن النفط دستورياً، ولا يمكنه التفاوض على قرار «سياسي» بامتياز، بحسب تعبيرها.

وأضافت سندي لـ»الصباح»، أن «لجنة النفط والغاز البرلمانية في البرلمان العراقي عليها تشريع (قانون النفط والغاز) وفق الدستور، إذا كانت تنشد المصلحة العليا للعراق والعراقيين، ولا يكونوا طرفاً في قرار (سياسي بامتياز) خارج الدستور والحدود العراقية الذي أصدرته المحكمة الاتحادية، على حد قولها. وأعربت عن أمنياتها من أعضاء مجلس النواب والخبراء الذين يريدون مصلحة العراق أن يتعاملوا وفق الدستور وفي حدوده، مبينة أن «أي قرار (سياسي) من أي سلطة اتحادية أخرى خارج الإطار الدستوري غير مقبول من قبل الإقليم والشعب الكردي الذي لا يتنازل عن حقوقه الدستورية».وعدّت سندي قرار المحكمة الاتحادية «محاولة للضغط على الإقليم ليتنازل عن حقوقه الدستورية»، مؤكدةً «استعداد الإقليم للتفاوض مع الحكومة الاتحادية وفق الدستور، ولا يمكنه التفاوض على قرار سياسي، لأن المسألة تتعلق بحقوق الشعب ومصيره».

«تكميم الأفواه وتصفية الخصوم»..

العراق تحت أحكام «تجريم التطبيع» مع إسرائيل

المرصد-فريق الرصد والمتابعة

صوت مجلس النواب في جلسته التاسعة التي عقدت، الخميس، برئاسة محمد الحلبوسي رئيس المجلس وحضور ٢٧٥ نائبا، على مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني(بحسب بيان لمجلس النواب العراقي.

وفي مستهل الجلسة، تلا النائب حسن العذاري كلمة مقتضبة عن السيد مقتدى الصدر، حاثا فيه ضرورة التصويت على قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني، مقدما شكره لجميع أعضاء المجلس الذين شاركوا بالتصويت على القانون وتشريعه.

وصوت المجلس بإجماع الحاضرين على مقترح قانون تجريم التطبيع مع اسرائيل والمقدم من اللجنة القانونية، والذي جاء للحفاظ على المبادئ الوطنية والإسلامية والإنسانية في العراق وثوابت الشعب العراقي في الدفاع عن فلسطين وشعبها والشعوب العربية كافة التي احتلت أراضيها وردع كل من يعمل على التطبيع وإقامة العلاقات مع هذا الكيان الغاصب.

بدوره، قدم الحلبوسي باسم المجلس شكره وتقديره للنواب وبضمنهم اعضاء اللجنة القانونية لمساهمتهم واسنادهم بتشريع هذا القانون، مهنئاً الشعب العراقي بهذا الإنجاز.

بعدها تقرر رفع الجلسة الى يوم الاحد ٢٩ ايار.

انزعاج امريكي

من جهتها أبدت الولايات المتحدة، انزعاجها الشديد ازاء تمرير مجلس النواب مشروع قانون تجريم تطبيع العلاقات مع اسرائيل.وقالت الخارجية بحسب بيان عن لسان متحدثها نيد برايس، إن الولايات المتحدة منزعجة بشدة من تمرير البرلمان العراقي لتشريع يجرم تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وفيما يأتي نص بيان الخارجية الأمريكية:

بيانٌ صادرٌ عن المُتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية السيّد نيد برايس

إن الولايات المتحدة منزعجة بشدة من تمرير البرلمان العراقي لتشريع يجرم تطبيع العلاقات مع إسرائيل. بالإضافة إلى تعريض حرية التعبير للخطر وتعزيز بيئة معاداة السامية، يقف هذا التشريع في تناقض صارخ مع التقدم الذي أحرزه جيران العراق من خلال بناء الجسور وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وخلق فرص جديدة للناس في جميع أنحاء المنطقة.

ستواصل الولايات المتحدة دورها كشريك قوي وثابت في دعم إسرائيل، بما في ذلك توسيع العلاقات مع جيرانها في السعي لتحقيق المزيد من السلام والازدهار للجميع.

الصدر: لا نعادي الديانات بل نعادي التطرف والإرهاب والظلم

هذا وأكد زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، على عدم معاداة الديانات بل «نعادي التطرف والإرهاب».

وفي بيان صادر عن مكتب الصدر، الجمعة (٢٧ أيار ٢٠٢٢) جاء فيه: «معاداة الساميّة ممنوع!، والتطبيع إلزامي!، وقتل المصلين في المساجد في نيوزيلندا وغيرها ليس إرهاباً! ومعاداة الإسلام بحرق المصاحف.. ومنع الحجاب.. وإجبارهم على سن قانون المثليين الذي هو محرم في كل الشرائع.. ونعت الإسلام بالإرهاب ليس ممنوعاً بل هو واجب!، وعدم فتح السفارات لبعض الدول ليس إلزامياً! ومقاومة الاحتلال إرهاب! وتهجير العرب في القدس ومنعهم من دخوله عمل إنسانس! هل هذه هي سياستكم؟».

وأضاف الصدر متسائلاً: «هل هذه هي سياستكم؟!، نحن نحمي الأقليات المسيحية واليهودية، وأنتم تطردون العرب والمسلمين، نحن نستنكر عمل الدواعش الإرهابيين، وأنتم تؤيدون التطرف الغربي! وماذا بعد؟!، واعلموا أننا لا نعادي الديانات، بل نعادي التطرف والإرهاب والظلم».

«تكميم الأفواه وتصفية الخصوم»..

ومع إقرار مجلس النواب العراقي، الخميس، قانونا يجرم تطبيع العلاقات مع إسرائيل، يحذر خبراء من إمكانية استخدام القانون في عمليات تصفية، ليس بين السياسيين أنفسهم فحسب، وإنما لاستهداف ناشطين ومواطنين، من المفترض أن الدستور العراقي كفل لهم حرية التعبير عن الرأي.

تنص المادة (٤) من القانون الذي يشمل العراقيين داخل العراق وخارجه، وفق نسخة متداولة، على أن:

«يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من طبع أو تخابر مع الكيان الصهيوني أو روج له أو لأية أفكار أو مبادئ أو أيدويوجيات أو سلوكيات صهيونية أو ماسونية بأية وسيلة كانت علنية أو سرية بما في ذلك المؤتمرات أو التجمعات أو المؤلفات أو المطبوعات أو وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة أخرى».

طرح مشروع القانون رجل الدين الشيعي النافذ، مقتدى الصدر، الذي فاز تياره بأكبر عدد من مقاعد البرلمان (٧٣

من أصل ٣٢٩) في انتخابات أكتوبر الماضي.

أقر مجلس النواب العراقي، الخميس، قانونا يجرّم تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وفقا لما نقلته وكالة الأنباء الرسمية «واع».

انتهاك حرية التعبير

ويلفت الكاتب و المحلل السياسي، عقيل عباس في حديث لفضائية الحرة ، إلى أن مخالفة هذا القانون «يمكن أن توقع بصاحبها عقوبة الإعدام، أو السجن المؤبد من دون أي تخفيف للعقوبة».

وذكّر عباس بافتراض أن «قول الأفكار ليس جريمة»، مشيرا إلى أن الصيغة الحالية للقانون يمكن أن تجرّم «أي شخص قد يقرأ كتابا لمؤلف إسرائيلي يتحدث عن الصراع من وجهة نظرهم وأن يتحدث بمحتوى هذا الكتاب، وحتى أنك لا تستطيع نشر مقال تعرض فيه وجهة النظر الإسرائيلية بخصوص أي حدث، وإن حدث ذلك فالوسيلة الإعلامية قد تغلق وتفكك».

ويتخوف عباس من احتمال استغلال هذا القانون لاستهداف المحتجين «إذ وجهت فصائل مسلحة للتشرينيين المحتجين على فساد النخبة الحاكمة، تهما بأنهم «عملاء لإسرائيل»، في حين أن القضاء العراقي لن يستطيع ضبط حدود التعاريف الواردة في نص القانون مثل الصهيونية والماسونية»، وبالتالي فإن هذا «قد يفتح بابا يؤدي إلى الاستبداد».

يمكن تقييد حرية الرأي والتعبير ضمن هذا القانون

***ووفقا للخبير القانوني والدستوري، ميثم حنظل ، فإن «المشرّع العراقي يرى أنه يمكن تقييد حرية الرأي والتعبير ضمن هذا القانون حماية لمصلحة أعلى للدولة». أما حول دستورية هذا الأمر، فأكد أنه يعتمد «على رؤية القضاء نفسه إذ يجب أن ينظر لكل قضية على حدة».

لكن حنظل لم يخفِ، خلال حديثه مع موقع «الحرة»، مخاوفه من أن يتم استغلال القانون ليصبح «ستارا لتكميم الحريات والأفواه»، واستخدامه «كسلاح ضد الخصوم السياسيين واستخدامه كستار من أجل الإقصاء».

ما هي ضرورات تشريع هذا القانون

في حين أبدى الخبير القانوني، ميثم حنظل، استغرابه «تشريع هذا القانون في الوقت الحالي، فيما يحتاج المواطن العراقي إلى قوانين وتشريعات ذات أولوية أكبر».

وأوضح أنه حتى الآن «من غير المعلوم ما هي ضرورات تشريع هذا القانون، ولربما قد يكون المشرع العراقي لديه معلومات سرية تتطلب إقرار مثل هذا التشريع»، مبينا أن «التطبيع عادة ما ينطوي على جهد دبلوماسي على صعيد الدولة، – وليس على مستوى الأفراد – والذي قد ينطوي على مسألة تتعلق بالترويج لإسرائيل».

دستورية القانون

واعتبر المحلل عقيل عباس ما هي ضرورات تشريع هذا القانون أن القانون يمثل «تغولا على حق المواطن العراقي في التفكير والقراءة وقول الأفكار، رغم أن الدستور يكفل حماية وحرية التعبير، وأنه لا يجب تمرير أي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية».

في المقابل، يقول الخبير القانوني ميثم حنظل إن «القانون يتفق مع الدستور العراقي، إذ أن نصوص الدستور تصاغ بعبارات فضفاضة قادرة على استيعاب التغييرات التي تحدث في الساحة السياسية والقانونية».

ويتابع حنظل أن «الدستور العراقي يكفل حرية الرأي والتعبير وفقا للنظام العام، وهي فكرة مرنة تحتمل التأويلات، وتبقى مثارا للإشكال.. ويمكن التضييق عليها أو إتاحتها تبعا للرؤى السياسية السائدة والتطبيق القانوني السائد في الدولة».

القانون يشابه تشريعات تونسية وجزائرية

ويعتقد الخبير الدستوري العراقي، علي التميمي ، أن «هذا القانون بالطريقة التي أقر بها لا يتعارض مع الدستور، وفي حال وجود أي اعتراضات دستورية عليه تفصل بها المحكمة الاتحادية، التي تراقب دستورية القوانين».

وزاد، في حديثه مع موقع «الحرة»، أن هذا القانون يشابه تشريعات تونسية وجزائرية تتعلق بمنع التطبيع مع إسرائيل مع وجود اختلافات، لافتا إلى أن «القانون لم يحدد الجهة الرقابية التي تتابع تنفيذه أو من يمكنه تحريك الشكاوى المتعلقة به».

وحول العقوبات التي جاء بها القانون، اتفق التميمي وحنظل بأن قانون العقوبات لعام ١٩٦٠ يتضمنها جميعا، ولكن القانون الحالي جاء بتوسعة أكبر وتفاصيل أكثر، تتعلق بتجريم التطبيع.

الخلفيات السياسية

وحول توقيت إقرار القانون، أشار الكاتب عقيل عباس، إلى أنه ربما جاء من أجل الرد على اتهامات موجهة لحلفاء التيار الصدري، خاصة الكرد، بأن لديهم علاقات مع إسرائيل، وبما يقود إلى تخفيف المعارضة الإيرانية لتشكيل حكومة الأغلبية.

مباركة ايرانية

وبارك السفير الإيراني في العراق، محمد كاظم آل صادق «لممثلي الشعب العراقي الشقيق» إقرارهم قانون تجريم تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وأشار في تغريدة، الخميس إلى أن القانون «شكل حلقة جديدة مدعاة للفخر في سلسلة المواقف الأبية والشجاعه للشعب العراقي تجاه القضايا المصيرية للأمة الأسلامية».

وقال النائب حسن سالم الذي يمثل ميليشيا «عصائب أهل الحق» الموالية لإيران إن إقرار القانون ليس فقط نصرا للشعب العراقي بل لأبطال فلسطين وحزب الله في لبنان.

يلفت عقيل عباس إلى أن الاعتراضات على القانون، من وجهة نظره، «لا تتعلق برغبة العراق وحقه القانوني كدولة في أن يمنع التطبيع أو أن يرفض أن تكون له علاقات سياسية أو دبلوماسية مع أي دولة أخرى، هذا يقع ضمن الحقوق المفهومة للدول، شرط ألا يجرم القانون المواطنين، وإنما يمنع مؤسسات الدولة وشخصياتها من نسج علاقات مع دولة أخرى، لأن إقامة العلاقات بين الدول هو شيء مؤسساتي، وليس شأنا شخصيا أو فرديا يتعلق بالمواطنين».

ويحذر من أن هذا القانون «مطاط» إلى درجة يمكن معها استخدامه لتجريم أي خصم «خصوصا في إطار وضع قضائي غير رصين، وحيث يتهم أشخاص بتهم، وبعد سنوات من السجن يظهر أن التهم غير صحيحة.

ولم يعترف العراق أبدا بدولة إسرائيل منذ قيامها في ١٩٤٨ ولا يمكن للعراقيين ولا الشركات العراقية زيارة إسرائيل، لكن القانون الجديد يذهب لأبعد من ذلك، خاصة تجريم أي محاولة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، بحسب رويترز.

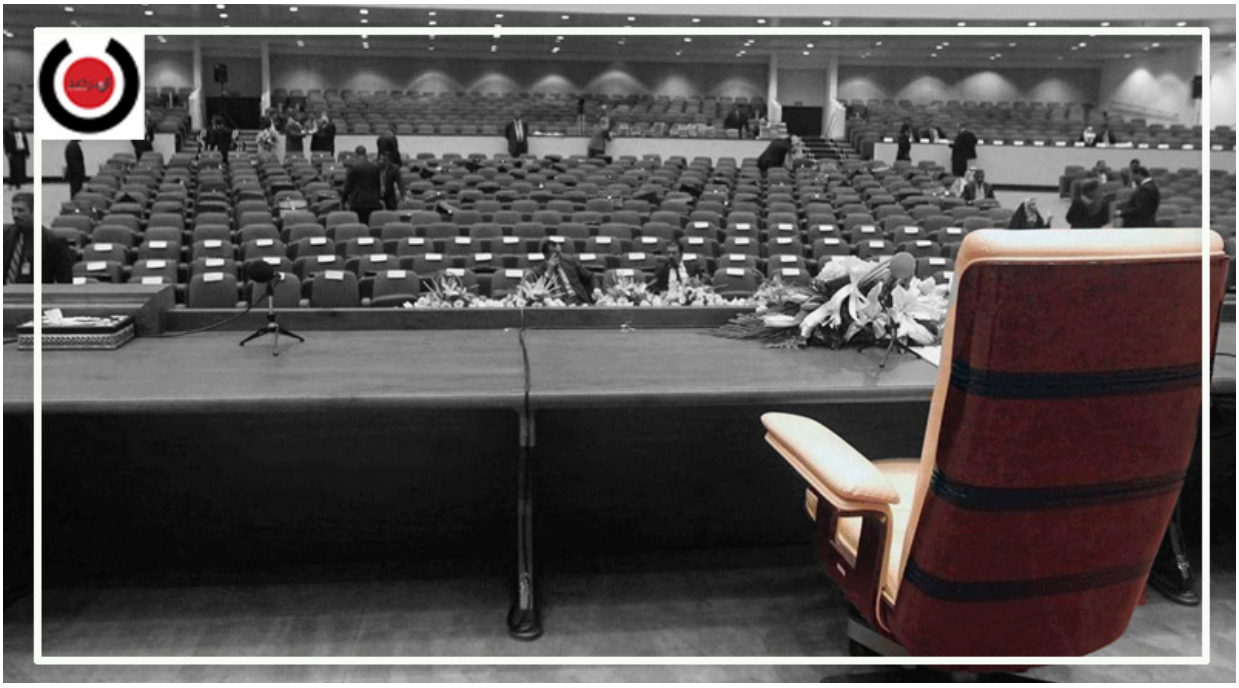

الإطار يستعد لإطلاق مبادرة جديدة والديمقراطي «متفائل» بالتقارب

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

عبرت كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني الخميس، عن أملها وتفاؤلها في أن يسهم التقارب مع الاتحاد الوطني بإنهاء الأزمة السياسية في العراق، فيما أشارت إلى أن الحوار بينهما سيستمر.

وقالت النائب عن كتلة الديمقراطي الكردستاني اخلاص الدليمي لوكالة الأنباء العراقية (واع): «بعد الانسداد السياسي المستمر والذي طال تقريباً ٥ اشهر كان لابد للحوار أن ينفتح مع كل الجهات بما فيها الاحزاب الكردية والاتحاد الوطني»، مبينة أن «جميع السيناريوهات ستكون واردة اثر هذا الحوار ونأمل التوصل لاتفاق».

وأضافت، أن «نيجرفان بارزاني زار السليمانية واستقبل بشكل جيد وتم عقد اجتماع مع الاتحاد الوطني»، مشيرة الى ان «هناك مخرجات مهمة وايجابية لهذه الزيارة واهمها خلق اجواء ودية للتفاهم واستمرار الحوار بين الطرفين».

وأوضحت أن «هناك ارضية مشتركة تجمع الحزبين الكرديين وايضا هناك انعكاسات ايجابية لهذا التقارب، والذي انعكس على الشارع الكردي والعراقي وأوجد بصيص أمل بإنهاء الانسداد السياسي والأزمة السياسية الحالية». وتابعت، «نعول على الاتفاق الكردي – الكردي أن يخرج العملية السياسية من عنق الزجاجة بالاضافة الى حوارات الاحزاب الشيعية والسنية».

الإطار التنسيقي يستعد لإطلاق مبادرة جديدة

كشفَ قيادي في تحالف الفتح ومراقبون للشأن السياسي أنَّ الإطار التنسيقي يستعد لإطلاق مبادرة جديدة لحل أزمة الانسداد السياسي المخيمة منذ الانتخابات الأخيرة في تشرين الأول ٢٠٢١، مبينين أنَّ المبادرة التي يجري الإعداد لها ستكون مختلفة عن سابقتها، وأن «الإطار» لا يهدف لحصد أي منصب أو ترشيح رئيس لتشكيل الحكومة وإنما

الحفاظ على حقوق المكون بتمثيل الكتلة الأكبر من «الإطار» و«التيار».

وقال رئيس كتلة الفتح النيابية، عباس الزاملي في حديث لـ«الصباح»: إنَّ «الاجتماعات بين مكونات الإطار تأتي للضغط على التحالف الثلاثي لإيجاد مخرج لأزمة الانسداد السياسي»، وأوضح أنَّ «الإطار يستعد لإطلاق مبادرة جديدة يتبناها من أجل تقريب وجهات النظر، وهي مختلفة عن المبادرة السابقة التي أطلقها».

وأضاف، أنَّ «المتغيرات على الساحة السياسية وأزمة الانسداد السياسي والحاجة لتشريع الموازنة وقوانين أخرى بها جوانب مالية؛ جعل من تشكيل الحكومة الجديدة حاجة ملحة لأن ذلك كان الهدف من الانتخابات المبكرة، وتأخير تشكيلها ليس من صالح العراق والعملية السياسية، وهي قضايا تتطلب منا العمل الدؤوب على تقريب وجهات النظر والإسراع بتشكيل الحكومة». وأشار إلى أنَّ «كل الكتل السياسية أخذت الوقت الكافي بعد الانتخابات في التحالفات والنظر والدراسة والمشاورة، ولاسيما الكتل الفائزة، لذلك يتحتم علينا الإسراع بتنفيذ التحالفات وإطلاق تشكيل الحكومة».

وتابع أنَّ «المبادرة الجديدة تتضمن انصهار الإطار التنسيقي والتيار الصدري في بوتقة واحدة، وسيكون للتيار الصدري حصة الأسد فيها لأنه كتلة كبيرة وفائزة في الانتخابات», مؤكداً أنَّ «المبادرة الجديدة للإطار ستؤتي ثمارها بشكل واضح وستنهي الانسداد السياسي».

الاتحاد الوطني: خطوتنا المقبلة حلّ مشكلات البيت الشيعي

إلى ذلك، كشف عضو حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، غازي كاكائي، عن الخطة المقبلة في حال تمت التفاهمات مع الحزب الديمقراطي بشكل نهائي.

وقال كاكائي: إنه «لو حصل التفاهم مع الحزب الديمقراطي والعودة إلى التفاهمات السابقة بين الحزبين سنتجه إلى بغداد ونحاول مساعدة بقية الأطراف السياسية خصوصاً المكون الشيعي لتقريب وجهات النظر بين الإطار والتيار ليكون الجميع في صف واحد والمضي بتشكيل حكومة قوية».

وأضاف، أن «أي تقارب يحصل في البيت الكردي سينعكس إيجاباً على البيوتات الأخرى ويصب في مصلحة البلاد»، وتابع أن «هذه المرحلة تحتاج إلى الهدوء والابتعاد عن الإعلام المتشدد وكذلك تهدئة الجماهير السياسية لكي تتوفر أرضية للذهاب إلى حوار وطني شامل».

ائتلاف الوطنية يطرح مبادرة لـ«الإسراع» في تشكيل الحكومة: مساران لا ثالث لهما

من جهته أعلن ائتلاف الوطنية، السبت، طرح مبادرة لحلحلة الخلافات والوصول إلى تفاهمات تساهم في إسراع عملية تشكيل الحكومة، مبنية على مبدأ «لا غالب ولا مغلوب».

وذكر ائتلاف الوطنية في بيان، أنه «كنا قد حذرنا مسبقاً من أن عدم توفير بيئة سليمة ونزيهة لإجراء الانتخابات سيولد مزيداً من الفوضوعدمالاستقراروتائجها ستكرس الانقسام وستزيد الأوضاع سوءاً». وأضاف «الآن وبعد أن وصلت الأمور في العملية السياسية إلىهذاالحد من التعقيدات والتنافس غير الواقعي والذي لا يفضي إلى أي نهاية إيجابية بل بدأ ينعكس هذا التعقيد سلباً على الوضع في البلاد كان لابد من طرح مبادرة وطنية لحل الصراعات القائمة وتهدئة الأوضاع ونزع فتيل الأزمة لتوحيد الصف خصوصاً وأن الوضع الإقليمي والدولي غير مستقر ويمر بمرحلة شد وجذب».

وأكد أن «جوهر مبادرتنا هو العمل بمبدأ لا غالب ولا مغلوبلتكاتف الجميع لحلحلة الخلافات والوصول إلى

تفاهمات تساهم في إسراع عملية تشكيل الحكومة»، مشيراً إلى أن «ائتلاف الوطنية ومن خلال البعض من قياداته وفي مقدمتهم حسن شويرد يعمل على تعزيز هذه المبادرة مع القيادات السياسية الوطنية لتحقيقها وإنجاحها». وبين أن «ائتلاف الوطنية لا يسعى إلى الحصول على المناصب والمكاسب بل الغاية الأساسيةهي تحقيق الحوار الوطني الهادف والبناء غير المشروط والذي يفضي بالتالي إلى تشكيل حكومةٍ وطنيةٍ بعيدة عن المحاصصة والجهوية سواء بانتخابات مبكرة أو من خلال التفاهمات، تضمدجراحات أبناء شعبنا العراقي الكريم».

ضرورة اتفاق الأطراف الكردستانية حول رئيس الجمهورية

هذا وقال الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني صلاح الدين بهاء الدين السبت، إن منصب رئيس الجمهورية أكبر من حصره بحصة حزب، مشدداً على ضرورة أن يكون رأي جميع الكرد منسجماً بهذا الاتجاه لكونه من حصتهم.

وقال بهاء الدين في مؤتمر صحفي عقده في السليمانية، إن منصب رئيس جمهورية العراق من حصة الكرد ويتعين أن يكون رأي الكرد كافة متوافقاً بهذا الصدد.

وكان بهاء الدين يتحدث حول زيارته إلى بغداد حيث عقد خلالها سلسلة من اللقاءات، وبحث فيها جملة من القضايا بما في ذلك منصب رئيس الجمهورية.

وأضاف «يتعين أن يمثل هذا المنصب جميع الكرد وليس حزباً واحداً فقط»، مؤكداً ضرورة أن تتفق الأطراف الكردستانية كافة بشأن هذا المنصب. وتابع «منصب رئيس جمهورية العراق باعتباره حصة الكرد، أكبر من أن يكون من حصة حزب أو طرف، ولا بد من اختيار الشخص المناسب لهذا المنصب».

الركابي: حراك النواب المستقلين لم يفض الى أي تفاهمات

الى ذلك نفى النائب علاء الركابي، السبت، تحقيق أي بوادر إيجابية حيال المشهد السياسي " وصفه " بالمتأزم، موضحا،" أن حراك المستقلين لم يفض إلى أي تفاهمات لغاية الان."

وقال الركابي في تصريح تابعه المسرى،" إنه لا توجد بوادر لحل أزمة تشكيل الحكومة في القريب العاجل رغم مبادرة المستقلين والحركات الناشئة".

وأشار الركابي الى أن " تعمد بعض الأطراف على تعطيل العملية السياسية ورمي الكرة بملعب النواب المستقلين هو هروب لعدم قدرة الطرفين الإطار والتيار على تحقيق النصاب القانوني لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية وإمكانية تشكيل الحكومة".

عدنان الجابري: أكثر من ٤٠ نائباً مستقلاً ملتزمون بالمبادرة

بدوره أفاد عضو مجلس النواب، النائب المستقل عدنان الجابري، بأن أكثر من ٤٠ نائباً ملتزماً بالمبادرة التي طرحا المستقلون مؤخراً.

وقال الجابري لشبكة روداو الاعلامية، ان «النواب المستقلين طرحوا مؤخراً خارطة الطريق، لكنه ولحد الان لم يكن هنالك تفاعل جدي أو ايجابي مع طرح المستقلين، رغم ان النواب المستقلين طرحوا مبادرتهم كحل وسطي بين الاطراف السياسية»، مبينا ان «الانسداد السياسي لازال موجوداً، ولا اعتقد ان الحلول تلوح في الافق».

«اذا بقيت هذه الاطراف السياسية على هذا الجمود، فلن يكون هنالك حل، وفي حال عدم التفاعل مع المبادرة وخارطة الطريق التي طرحها النواب المستقلون فسيبقى الوضع على ما هو عليه»، وفقاً للجابري، الذي اضاف: «لا اعتقد

ان التظاهرات ستحل الانسداد السياسي، والناس شخّصوا من هي العقبة امام فتح الانسداد السياسي».

النائب المستقل عدنان الجابري، رأى ان «التظاهرات لن تكون عاملاً مساعداً في فك الانسداد السياسي، ما لم تضغط على الجهات المعطلة».

بخصوص موقف المستقلين، ومع أي جهة سيذهبون سواء التحالف الثلاثي او الاطار التنسيقي، ذكر الجابري أن «النواب المستقلين طرحوا خارطة طريق، فمن يتوافق معنا نحضر معه الجلسة، ومن لم يتفق معنا ولا يؤمن بطروحات المستقلين فنحن غير ملزمين امام الكتل السياسية».

بشأن عدد النواب المستقلين الذين التزموا بالمبادرة السياسية التي طرحوها، قال النائب عدنان الجابري ان «غالبية النواب المستقلين ملتزمون بهذه المبادرة، بنحو أكثر من ٤٠ نائباً مستقلاً».

رغم كثرة المبادرات لا يزال المشهد قاتماً

ويقول عضومجلس النواب عباس الزاملي لـ(المسرى) إن " أصل الموضوع هو كسر الإرادات، و إجمالاً الموضوع فيه نوع من الخطورة، باعتبار أنه إذا الاطار التنسيقي توجه نحو الدفاع عن إرادته فقط، فبكل تأكيد أن قراراته بالنهايه سيصيبها نوع من الخلل، وكذلك التحالف الثلاثي إذا أصر أكثر على المضي بمشروعه، أي أن يرى قراراته مناسبة بهذه الصورة، على أن يشكل حكومة اغلبية وطنية والتي لم تتحقق إلى اليوم، دون شك هذه القرارات غير مجدية وأن الحكومة لن تتشكل"، مبيناً أن "الإصرار على نفس التوجه القديم يعني إبقاء الوضع كما هو ودون تغيير، وبالتالي التشديد على المواقف السابقة وعدم التنازل من كل الأطراف السياسية جاء بسبب مواقف البعض بمحاولة كسر إرادات الآخرين".

وفي السياق ذاته يقول عضو مجلس النواب عطوان العطواني لـ(المسرى)، إن "الاطار التنسيقي تفاعل مع كل المبادرات التي طُرحت وكان آخرها مبادرة النواب المستقلين، وبالتالي قدم الاطار لهم مبادرة لتقديم مرشحهم لرئاسة الوزراء ضمن مجموعة من المواصفات يرتأيه الاطار التنسيقي ليكون مرشحهم أيضاً ويتبناه المكون الشيعي على اعتبار أن هذا المنصب من استحقاق المكون الشيعي في البلاد"، لافتاً إلى أن "الاطار التنسيقي لديه مرونة كبيرة مع الآخرين للتقارب بهدف الوصول إلى نقطة في المنتصف، ولكن للأسف الجانب المقابل (التحالف الثلاثي) لا يزال متمسكاً بموقفه ومشروعه".

واشار العطواني إلى أن "إصرار التحالف الثلاثي على موقفه للمضي بمشروعه (الأغلبية) يعني استضعاف المكون الشيعي واستصغاره وهو سياق غير صحيح، فبدل أن يكون بهذه الطريقة التي يريدها الجانب الآخر، يرى الاطار التنسيقي أن مشروع تشكيل الحكومة يجب أن يمضي بعمق المكون ويكون قوامه ١٨٣ مقعداً"، آملاً أن يكون هناك تقارب سياسي قريب بين الجانبين، لأن مدة تشكيل الحكومة قد طالت كثيراً، وأوضاع البلاد بشكل عام والاقتصادية منها على وجه الخصوص يعتبر ضاغطاً على الجميع".

الانسداد بدل الاصلاح

ومن جهتها تقول عضو مجلس النواب سوزان منصور لـ(المسرى)، إن "أكثر من ٨ أشهر مضت على الانتخابات المبكرة التي أُجريت على اعتبار القيام بإصلاحات في كل مفاصل الدولة، ولكن للأسف حالة البلاد على أرض الواقع وصلت مرحلة الانسداد السياسي بدل الإصلاح، وذلك بسبب عدم وجود الإرادة والنية الحقيقية داخل الأحزاب والكتل السياسية"، مبينة أن " التعنت والتزمت السياسي لبعض الجهات أحد أسباب هذا المشهد المتازم، أضف إلى ذلك هناك مسألة العدوات الشخصية هي الأخرى من اسباب هذا الانغلاق وما تعانيه البلاد من تأخير تشكيل الحكومة، وللأسف المواطن هو الخاسر الوحيد من هذا التعنت السياسي".

ثلاثون عاماً على إقامة «حكومة إقليم كردستان»:

مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والكرد في العراق

في ذكرى الانتخابات الأولى في «كردستان العراق»، يقوم ثلاثة خبراء بتقييم العلاقات الثنائية والتحديات السياسية والاقتصادية الداخلية.

في ١٧ أيار/مايو، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع بلال وهاب وأمبرين زمان وفانس سيرشوك. ووهاب هو «زميل فاغنر» في المعهد ومؤسس «مركز التنمية والموارد الطبيعية» في «الجامعة الأمريكية في العراق – السليمانية». وزمان هي كبيرة المراسلين في «المونيتور»، حيث تركّز على السياسة وحقوق الأقليات في العراق وسوريا

وتركيا. وسيرشوك هو المدير التنفيذي لـ «معهد كي كي آر العالمي» (KKR Global Institute)، وزميل أقدم مساعد في «مركز الأمن الأمريكي» الجديد، وعضو مهني سابق في «لجنة الأمن الداخلي والشؤون الحكومية» بـ «مجلس الشيوخ الأمريكي». وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاتهم.

بلال وهاب:

بعد أن أبصرت «حكومة إقليم كردستان» النور في عام ١٩٩٢ كنتيجة ثانوية لأحداث أخرى في العراق، أصبحت هذه الحكومة تدريجياً تجربة بناء دولة في الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من السردية الشائعة التي تعتبر أن الكرد هم ضحايا، إلاّ أن الطريقة التي مارس فيها الكرد السلطة خلال العقود الثلاثة الماضية تُظهر نفوذ حقيقي. ويروي الحكم الذاتي الكردي في العراق قصة القدرة على الصمود، ولكن أيضاً انتهاز الفرص وإضاعتها.

إن الحدث الذي حث على الاستقلال الكردي هو غزو العراق للكويت ومن ثم إخراجه منها على يد التحالف بقيادة الولايات المتحدة. فبعد أن رأى كرد العراق أن نظام صدام حسين أصبح ضعيفاً، انتفضوا ضده. وبعد ذلك، دفعت المخاوف من انتقامه إلى هرب ١/٥ مليون كردي إلى الجبال، مما أدى إلى ظهور أزمة إنسانية أرغمت واشنطن و«الأمم المتحدة» على إنشاء ملاذ آمن [للكرد] في شمال العراق.

وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢، أدلى الكرد بأصواتهم في أول عملية انتخابية لهم. ولكن في غضون عامَيْن، بدأت الأحزاب الحاكمة في «حكومة إقليم كردستان» حرباً أهلية كردية لم تنته إلا بعد تدخل واشنطن في عام ١٩٩٨.

وعندما غزت الولايات المتحدة العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، أصبحت «حكومة إقليم كردستان» الجبهة الشمالية بعد هبوط جنود المظلات بالقرب من أربيل. وأدى سقوط صدام إلى زيادة سلطات الكرد وصلاحياتهم وحقوقهم، وقد رسّخ الدستور العراقي الجديد الكثير منها. وفي وقت لاحق، أجرت «حكومة إقليم كردستان» انتخاباتها الثانية في عام ٢٠٠٥، وصدّرت أول برميل للنفط من أراضيها عبر تركيا في عام ٢٠٠٩.

واختُبرت قدرة [إقليم] كردستان على الاستمرار والصمود مراراً وتكراراً في العقد الثالث من قيامه. ففي عام ٢٠١١، نزل المحتجون إلى الشوارع للاعتراض على الفساد واحتكارات الأحزاب في «حكومة إقليم كردستان». وبين عامَي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، هددت الهجمات العسكرية التي شنها تنظيم «الدولة الإسلامية» وأنشطته الأخرى أراضي «إقليم كردستان». وما زالت «كردستان العراق» تواجه اليوم تحديات، وأبرزها انخفاض الميزانية والانقسامات السياسية الداخلية والتهديدات التي تطرحها هجمات إيران ووكلائها.

امبرين زمان:

في بداية هذا النقاش، لا بد من الإقرار بأن مصطلح «الكرد» مضلل. فمنذ عقود ينتشر الكرد في دول قومية مختلفة. وفي حين تجمع بينهم هوية «كردية» مشتركة، إلاّ أن ذلك أكثر صلة بالواقع على الصعيد الفكري منه على الصعيد العملي.

إن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» هو أحد الأحزاب الأكثر نفوذاً من بين الجماعات الكردية كافة، ولكن ينافسه الكيان الكردي في شمال شرق سوريا.

وبهدف قياس نجاح «حكومة إقليم كردستان» فعلياً، لا بد من تقييم ما يجري مع الجماعات الكردية الأخرى. ويميل الصحفيون إلى التساهل مع الكرد و«حكومة إقليم كردستان» إذا جاز التعبير، في انحياز واضح يُعزى إلى المصاعب التي

شهدتها الجماعات الكردية على مر السنين. ومع ذلك، فقد حان الوقت لتخطي هذه السردية. فلم يعد الكرد ضحايا ولا يجوز أن يصوّروا أنفسهم على هذا النحو.

فالكرد هم شعب يتسم بالعزم والقدرة على الصمود، وقدموا تضحيات هائلة وكانوا من بين القوى التي دفعت إلى الإطاحة بصدام، من بين الإنجازات الأخرى التي حققوها.

علاوةً على ذلك، من غير الدقيق اعتبار عام ١٩٩١ تاريخ بداية العلاقات بين الولايات المتحدة والشعب الكردي في العراق.

فهذه العلاقة سبقت التشكيل الرسمي لـ «حكومة إقليم كردستان» وشملت التعامل الوثيق بين الزعيم الكردي مصطفى بارزاني و»وكالة الاستخبارات المركزية» الأمريكية.

وشهدت العلاقة بين «حكومة إقليم كردستان» وتركيا تقلباً على مر السنين. فاشتد غيظ أنقرة عندما ساعدت الولايات المتحدة على تمكين كرد العراق في عام ١٩٩١، ووقفت في وجه التداعيات المحتملة للكرد في تركيا. ومع ذلك، ساعدت الحكومة التركية «حكومة إقليم كردستان» في الاعتماد على نفسها اقتصادياً من خلال السماح لها بتصدير النفط عبر الحدود.

وتكمن المشكلة الأساسية التي تعاني منها اليوم «حكومة إقليم كردستان» في انشقاق الكرد. وهذه الانقسامات ليست جديدة، إذ تتعلق في الواقع بالطبيعة القبلية للكرد والكيفية التي تتحكم بها غالباً شخصيات الزعماء بالحياة السياسية. وأكد استفتاء الاستقلال الذي جرى عام ٢٠١٧ على غياب التجانس في الهوية الكردية، ومنيت «حكومة إقليم كردستان» بخسائر كبيرة نتيجة ذلك الاستفتاء الحاسم.

وتظهر الانقسامات الداخلية الطويلة الأمد أيضاً في صفوف الجيل الجديد من الزعماء السياسيين الكرد الطموحين. وفي الوقت الذي تهدف فيه «حكومة إقليم كردستان» إلى بلوغ النضج السياسي، إلاّ أن أحزابها تُدار أكثر فأكثر بالوراثة، مما يؤدي إلى نفور السكان ودفع الكثير من الكرد إلى المغادرة للعيش في بلدان أخرى بسبب شعورهم بالعجز عن التقدم في حياتهم.

وسيستمر الكرد في البقاء كمجموعة بفضل قدرتهم على الصمود، ولكن مستقبل «حكومة إقليم كردستان» يعتمد على إزالة الطابع الشخصي عن العلاقات السياسية لكي تستطيع هذه الحكومة الاستمرار خارج نطاق الزعماء الحاليين.

وأخيراً، لا ينبغي تجاهل الدور الذي تؤديه روسيا في العراق، حيث استثمرت أكثر من عشرة مليارات دولار. وسيتغير الوضع عندما يتم تطبيق عقوبات ثانوية بسبب أزمة أوكرانيا، وسيخلّف ذلك بعض التداعيات على الكرد. ومع ذلك، تمنح الأزمة أيضاً فرصة لـ «حكومة إقليم كردستان» لكي تساعد في سد ثغرة الطاقة التي تركتها روسيا.

وقد يقدّم ذلك فرصةً لجميع فصائل الكرد العراقيين لكي تتكاتف معاً وتعزز المكانة الاقتصادية والسياسية لـ «حكومة إقليم كردستان».

فانس سيرشوك:

يواصل الشعب الكردي التمتع بقاعدة دعم وتعاطف واسعة من الحزبين في الولايات المتحدة، على الرغم من أن السياسيين والمواطنين الأمريكيين لا يلاحظون بالضرورة بعض الفروق الدقيقة التي تنطبق داخل «كردستان العراق» أو لدى الجماعات الكردية في أماكن أخرى من الشرق الأوسط.

وعلى الصعيد النفسي، يميل الأمريكيون إلى استساغة المستضعفين، ويصبح هذا الشعور أكثر قوة بسبب المصاعب

التي عانى منها الكرد على مر العقود.

بدأ هذا التعاطف ينمو جدياً في أعقاب «حرب الخليج» عام ١٩٩١، عندما تم استخدام القوة الأمريكية في العراق، وضعُف جيش صدام، ورأى الكرد فرصة لكسب بعض النفوذ. وبفضل دعم الولايات المتحدة، تم دحر الدكتاتور من الأراضي التي كان يسيطر عليها سابقاً، وأتيحت الفرصة لمجموعة أقلية لحكم نفسها.

وما أعقب ذلك كان سلسلة طويلة من الحالات التي وجدت فيها الولايات المتحدة نفسها منخرطة في المنطقة، ونَصّب فيها الكرد أنفسهم كحلفاء أساسيين.

ومع ذلك، تنسحب الولايات المتحدة اليوم على نطاق واسع من الشرق الأوسط، وسيكون دورها هناك مختلفاً، وسيخلّف ذلك تداعيات شديدة على «كردستان العراق».

ففي السنوات الثلاثين الأولى لـ «حكومة إقليم كردستان»، كانت المساعدة الأمريكية مهمة جداً لنجاحها وحمايتها، ولكن بقاءها في المستقبل سيعتمد على كيفية حُكم الكرد.

ومع ذلك، من المهم الاعتراف بالتقدم الهائل الذي أحرزته «كردستان العراق» منذ تأسيس «حكومة إقليم كردستان». فإنشاء مطار دولي في أربيل هو أمر هائل. ولا ينبغي أن يُعتبر هذا الإنجاز وغيره من الإنجازات أموراً مسلَّم بها، ويتضح هذا الواقع أكثر فأكثر ما أن يبتعد المرء لبضع مئات من الكيلومترات فقط عن أراضي «حكومة إقليم كردستان».

ولكن في الوقت نفسه، غادر آلاف السكان المنطقة الكردية باتجاه أوروبا، مما يشير إلى استمرار المشاكل الأساسية. وعلى الرغم من أن بعض الأشخاص يجادلون بأن هذه القضايا ناجمة عن الانشقاق الداخلي أو عدم الاستقلال، إلا أن العديد من المشاكل الرئيسية تنبع من واقع كَوْن «حكومة إقليم كردستان» قائمة على المحسوبية وينتشر فيها الفساد.

وقد فشل هذا النوع من الحوكمة مراراً وتكراراً في توفير فرص العمل للشباب أو تعزيز السياسة التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، تقلصت المساحة المخصصة للإعلام الحر بسبب ازدياد الضغط السياسي. وتشكل هذه البيئة صيغة مثبتة تؤدي إلى فقدان أفضل وألمع ما لدى [الكرد من عقول] لصالح البلدان الأخرى.

وفي الواقع، لم تعد الإشادة بالإنجازات التي حققتها الشراكة بين الولايات المتحدة والكرد كافية، ومن الضروري أيضاً الاستعداد لإجراء محادثات صارمة حول السياسة والاقتصاد اللذين لا يسلكان الطريق الصحيح في «كردستان العراق».

وقد كان العقد الماضي مقلقاً بشكل خاص. فقد أصبحت «حكومة إقليم كردستان» أكثر فساداً وأقل حرية وأقل ديناميكية من الناحية الاقتصادية مما كانت عليه قبل عشرة إلى خمسة عشر عاماً. ونحن بحاجة إلى مناقشة سبب ذلك. أما الدينامية الراهنة، فلا يمكن سوى لشعب «كردستان العراق» تغييرها.

*بلال وهاب: هو زميل «سوريف» في معهد واشنطن.

*أمبرين زمان: هي كاتبة في «المونيتور» وزميلة في «السياسة العامة» في «برنامج الشرق الأوسط» في «مركز ويلسون».

*فانس سيرشوك: هو المدير التنفيذي لـ «معهد كي كي آر العالمي»، وزميل أقدم مساعد في «مركز الأمن الأمريكي» الجديد، وعضو مجلس أمناء «الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية» في «إقليم كردستان».

*أعدت هذا الملخص مارغريت دين.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

عبد الحليم الرهيمي:

إحاطة بلاسخارت وتحذير العراقيين مما يحدق بهم

رغم أن الإحاطة التي تقدمت بها السيدة جنتين بلاسخارت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق الأسبوع الماضي أمام المنظمة الدولية في نيويورك، هو تقرير دوري اعتاد ممثلو الامين العام في العراق منذ العام ٢٠٠٣ على تقديمه أمام مجلس الأمن.

لكن هذه إحاطة التقرير التي تقدمت بها بلاسخارت

> اتسمت هذه الاحاطة بنبرة عالية وصريحة لتحذير العالم وتنبيهه لما يحدق بالعراق من أخطار

جاءت مختلفة و(مميزة) هذه المرة بوضوحها وصراحتها وجرأتها، وكذلك في تعبيرها عن حرص العالم على حاضر ومستقبل العراق وشعبه وبما يحدق بهما من أخطار راهناً وفي المستقبل.

وللتوضيح نشير إلى أبرز وأهم ما ورد في إحاطة الممثلة الأممية ومنها: إن العراق يمر (بمرحلة السياسة الصفرية)، التي ينبغي اصلاحها، واذا كان العراق ليس البلد الوحيد بتأخر تشكيل حكومته، فإن هذه الذريعة التي يتستر بها المسؤولون عن هذا التأخر، لا تأخذ في الاعتبار الانسداد السياسي الراهن في البلاد.

أما عن الأخطار التي تحدق بالعراق وشعبه فقد شددت بلاسخارت بعبارات صريحة وواضحة بأن العراق يرفض وعن وجه حق، فكرة ان يمكن معاملته كفناء خلفي، إذْ ينتهك جيران العراق وغيرهم بشكل متكرر سيادته وسلامة أراضيه، متخذة أمثلة واضحة لذلك وهي القصف التركي والايراني المستمر لأربيل والقصف العشوائي للصواريخ عليها، وعلى مناطق عديدة في العراق وبما يعرض أمنه واستقراره لأشد الأخطار، أما عن مخاطر حمل السلاح وانتشاره خارج سيطرة الدولة، فقد أكدت وبمغزى عميق، أن العراق ليس بحاجة إلى حكام مسلحين بتصوير أنفسهم زعماء، الامر الذي يتطلب تشخيصهم باعتبار ذلك ضروريا لترسيخ القانون.

لم تكن هذه المواقف التي عبرت عنها الممثلة الأممية في إحاطتها الأخيرة تكراراً لما قيل في الإحاطات السابقة، إنما اتسمت هذه المرة بنبرة عالية وصريحة لتحذير العالم وتنبيهه لما يحدق بالعراق من أخطار، لكن بشكل أساسي تحذير العراقيين برسالتين إحداهما للسياسيين المتنفذين المسؤولين عما يحدق بالعراق وشعبه تكف عن الاستمرار في سياساتهم المدمرة للعراق، والرسالة الثانية نحو النخب الفكرية والسياسية المخلصة والنزيهة الحريصة على العراق وشعبه، باجتراح الحلول والأفكار والخطط المساعدة على إنهاء الإوضاع الشاذة والأخطار المحدقة بالعراق.

إن الأهمية الكبيرة لإحاطة بلاسخارت أنها لم تقلها في غرفة مغلقة ولا بندوة اعلامية تنهي أهميتها، بأحيانٍ كثيرة، بانتهائها، لكنها قالت ذلك أمام ممثلي أكثر من ١٩٠ دولة لا يعجب كلامها عدد غير قليل منهم، فتحدثت بما يمليه عليها ضميرها، كما يرى كثيرون، أنها أرادت (تحليل خبزتها) كما يقال، لا الاكتفاء بالمنصب الدبلوماسي الرفيع وامتيازاته السخية.

إن ناقوس الأخطار المحدقة بالعراق الـذي دقته بلاسخارت ينبغي أن يستمع اليه الجميع، وخاصة السياسيين المعنيين، ويتأملوا بمضامينه ودلالاته!.

*صحيفة «الصباح»العراقية

د. عبد الحسين شعبان:

العراق.. إستعصاء سياسي أم أزمة بنيويّة؟

ما يزال العراق يعيش وضعاً استثنائياً بكل ما لهذه الكلمة من معنى. وهذا الوضع الاستثنائي يستمر منذ ما يزيد عن أربعة عقود من الزمن، ففي العام ١٩٨٠ دخل العراق حرباً مع إيران ظلّت أوارها مشتعلة لثمان سنوات (١٩٨٨). وفي العام ١٩٩٠ بدأت مغامرة غزو الكويت في ٢ أغسطس / آب وقادت إلى كارثة حقيقية بمسلسل قائم حتى الآن.

كانت البداية حرب قوات التحالف في العام ١٩٩١ لتحرير الكويت، لكنها قادت إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية والمرافق الحيوية العراقية، والأكثر من ذلك تم فرض حصار دولي شامل، طحن عظام العراقيين مثلما محق كراماتهم، دام ١٢ عاماً ونيّف وكان أقرب إلى إبادة جماعية، وتُوّج لاحقاً باحتلال ممنهج في إطار ما أطلق عليه "الفوضى الخلاّقة" (٢٠٠٣) بزعم امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل والعلاقة بالإرهاب الدولي، فضلاً عن إقامته ديمقراطية تكون نموذجاً للشرق الأوسط.

فما الذي حصل؟

أقيم نظام حكم أساسه المحاصصة الطائفية – الإثنية والتقاسم الوظيفي وتقديم قوى ما دون الدولة لتصبح ما فوقها، سواءً كانت دينية / طائفية أم إثنية أم عشائرية أم حزبية أم جهوية أم غيرها، خصوصاً في ظلّ انتشار السلاح ونشاط مليشيات تم دمجها بالجيش أو ظلّت خارجه، وتفشّي ظواهر العنف والإرهاب واستشراء الفساد المالي والإداري نتاج الفساد السياسي القائم على المغانم والزبائنية.

ذلك كان حصيلة ما بعد الدكتاتورية التي حكمت

> حالة التشظي والتفتت وعدم الثقة نجمت عن ممارسات استعلائية وتهميش من جانب الحكومات المتعاقبة

البلاد ثلاثة عقود ونيّف من الزمن، فأنتجت تشوّهات عديدة في المجتمع العراقي زادها الحصار الدولي عمقاً وتشعّباً مما أضعف الوطنية العراقية ودفع بالهويّات الفرعية الإثنية والطائفية إلى الصدارة في عملية انفجارية ساعد في تقنينها الدستور العراقي النافذ (٢٠٠٥) تحت عنوان "المكوّنات" التي جاء على ذكرها عدّة مرات (مرّتان في المقدّمة وفي المواد ٩ و١٢ و٤٩ و١٢٥ و١٤٢) كما حمل الدستور ألغاماً عديدة تكاد تنفجر في كلّ لحظة وأمام أي منعطف وزاوية، مهدّدةً النسيج العراقي ومُضعفةً من الوحدة العراقية. جدير بالذكر أن المسوّدات الأولى لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية كانت من إعداد نوح فيلدمان الأمريكي المتعاطف مع "إسرائيل"، وشارك في وضع الألغام بيتر غالبرايت وهو دبلوماسي أمريكي وكان أول سفير للولايات المتحدة في كرواتيا، وقد تمّ ترحيل العديد من مواد "الدستور المؤقت" إلى الدستور الدائم الذي كانت مرجعيّته الفكرية وخلفيته الحقوقية "قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية".

ولعلّ حالة التشظّي والتفتّت وعدم الثقة نجمت عن ممارسات استعلائية وتهميش من جانب الحكومات المتعاقبة للمجموعات الثقافية، وخصوصاً خلال فترة النظام السابق والذي استمرّ بطرق مختلفة ومنفلته، الأمر الذي فجّر أزمة الهويّة وقاد إلى تمترسات تهدّد مستقبل التعايش ووحدة البلاد، وهكذا تعكّز أمراء الطوائف والمستفيدون من النظام الجديد على الامتيازات الكبيرة التي حصلوا عليها خارج دائرة المواطنة والتي جرى تعويمها على الرغم من أن الدستور جاء عليها. وبالطبع فإن هذه الامتيازات سوف لا يتم التنازل عنها طوعاً أو عن طيب خاطر، لأن هؤلاء يعتبرونها مكاسب واستحقاقات للمكوّنات لن يتخلّوا عنها.

طريق مسدود

لعلّ ذلك يشكّل الخلفية للاستعصاء الذي وصلت إليه العملية السياسية، التي لم تعد قادرة على الاستمرار بالطريقة التي بدأت فيها بعد الاحتلال في العام ٢٠٠٣ حيث وصلت إلى طريق مسدود، وهو ما يعترف به حتى المشاركون فيها، بل والمتحمسون لاستمرارها على الرغم من تعثّرها وفشلها، خصوصاً وأن كلّ طرف يرمي المسؤولية على الأطراف الأخرى، علماً بأن منتفضي تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩ يضعون المسؤولية كاملة على المشاركين وكلّ حسب حجمه ودوره ونفوذه، دون نسيان العامل الخارجي، ولاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيران التي يمتدّ نفوذها إلى العمق العراقي وغيرها من القوى الإقليمية والدولية. خلال السنوات التسعة عشر ونيّف الماضية أُجريَت خمسة انتخابات في العام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٤ و٢٠١٨ ثم في العام ٢٠٢١ لكن قاعدة

> استمرار الوضع على ما هو عليه دون تغيير يذكر يعمق من محتوى الأزمة وقد يقود إلى الانفجار

العملية السياسية بدلاً من التوسّع والرهاوة والتمدّد زادت ضيقاً وانحساراً ولا جدوى، حتى أن المشاركة في الانتخابات في الدورتين الأخيرتين كانت محدودة جداً ووصلت إلى أقل أو أكثر بقليل من ٢٠ بالمئة حسب التقديرات المتشائمة والمتفائلة على حدّ سواء.في ١٥ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢١ أجريت آخر انتخابات، لكن استكمال المراحل التنفيذية بعد اختيار رئيس البرلمان لم يتم حتى الآن، والمقصود اختيار رئيس الجمهورية الذي سيكلّف رئيساً للوزراء بتشكيل الوزارة التي يتمّ عرضها على البرلمان لنيل الثقة أو حجبها.

وضع استثنائي

وحسب الدستور النافذ المادة ٧٦ "يكلّف رئيس الجمهورية مرشّح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال ١٥ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية"، وبما أن الأمر لم يتم، فقد استمرّ الوضع الاستثنائي منذ ما يزيد عن ٧ أشهر وما يزال بسبب تقديم كل من الإطار التنسيقي والتيار الصدري قوائم تشير إلى كونها الكتلة الأكبر نيابياً، ولم يتم البت فيها نظراً للطعون المقدّمة، خصوصاً الالتباس حول مفهوم الكتلة الأكبر، أي قبل الانتخابات أو ما بعدها باتحاد قائمتين أو أكثر. واستمرت أفرقة الشيعية السياسية بالتنافس والسعي لتشكيل حكومة، بتحالف من خارجها ومن داخلها، لكنها لم تفلح حتى الآن، علماً بأن السيّد مقتدى الصدر منح قوى الشيعية السياسية المنافسة له مدّة شهر واحد لتشكيل الحكومة وقال في آخر تصريح له سيكون لنا موقف آخر إن لم يتم التمكّن من تشكيل الحكومة.والاختلاف بين وجهتين فالتيار يدعو إلى حكومة أغلبية وطنية (ولكن بتحالف الكرد والسنة أي العودة إلى المربّع الأول مع تغيير طفيف لجزء من الشيعية السياسية بدلاً من تمثيلها الكامل) وبين الإطار الذي يدعو إلى حكومة توافق دون عزل القوى الكبرى (وهو كذلك عودة إلى المربّع الأول). وهكذا ما تزال العصي قويّة ومعطّلة في دواليب العملية السياسية ، والشارع يغلي بسبب شح الخدمات الطبية والتعليمية وارتفاع نسبة البطالة، فضلاً عن النقص الحاد والمعتّق في الكهرباء وأزمة المياه المستفحلة والتي زادتها أزمة القمح بسبب إنفجار الأزمة الأوكرانية.

وعلى الرغم من واردات النفط التي بلغت ١١٥ مليار دولار هذا العام وارتفاع أسعاره، فإن الحالة الاقتصادية تزداد تدهوراً والوضع المعيشي يزداد سوءًا، حيث لجأت الحكومة إلى تخفيض سعر الدينار أمام الدولار، والأمر يشمل المعضلات السياسية المتراكمة بين الحكومة الاتحادية والإقليم حول النفط والمنافذ الحدودية والرواتب، ناهيك عن التنازع حول عائدية بعض المناطق المختلطة، إضافة إلى ما تعرّض له المسيحيون والإيزيديون وبقية المجموعات الثقافية من استهدافات طالت وجودهم ومستقبلهم، حيث

> عدم الثقة بين المجموعات السياسية سيؤدي إلى أن يصبح الأمر الواقع واقعاً

اتسع نطاق الهجرة على نحو شديد.

وحتى لو تشكّلت الحكومة من أي من الفريقين أو بتعاونهما، فماذا يمكن أن تنتج في ظلّ نظام أسّس على المحاصصة (رئيس الجمهورية: من حصّة الكرد ورئيس الوزراء: من الشيعية السياسية ورئيس البرلمان: من السنية السياسية). وهكذا تستمر خريطة التقسيم والفرز من الأعلى إلى الأدنى، حيث تتكرّس هذه الحالة بتعويم الوحدة الوطنية والإرادة السياسية الموحّدة، وخصوصاً في القضايا الحاسمة والأساسية، الأمر يضع الباحث أمام ثلاث احتمالات كما تقول الدراسات المستقبلية.

الأول –

استمرار الوضع على ما هو عليه دون تغيير يذكر، وهذا سيكرّس الانسداد السياسي ويعمّق من محتوى الأزمة وقد يقود إلى الانفجار.

الثاني –

تحسّن الوضع ولو ببطيء وبالتدرّج، الأمر الذي يحتاج إلى تفاعل الإرادات السياسية والتخلّص من النظام المحاصصاتي، وهذا يتطلّب تعديلات جوهرية في الدستور لإزالة الألغام منه وتحديد المعاني والمباني بنحو واضح، وخصوصاً علاقة بغداد بأربيل، ناهيك عن اعتماد مبادئ المواطنة والمساواة الأساس في علاقة المواطن بالدولة. إذْ لا مرجعيّة ينبغي أن تعلو فوق مرجعية الدولة، خصوصاً باعتمادها حكم القانون.

الثالث –

تدهور الوضع وقد يقود ذلك إلى احترابات وتصدعات في الوحدة الوطنية، وهو ما كان الرئيس جو بايدن قد دعا إليه تحت عنوان الفيدراليات التي هي أقرب إلى دوقيات أو كانتونات شبه منفصلة، بإقامة الحدود فيما بينها وتحديد هويّات المرور (أقرب إلى جوازات سفر) ووضع قوّة فاصلة لمنع الاحتراب، وهو المشروع الذي قدّمته إلى الكونغرس في العام ٢٠٠٧ وهذا عملياً يعني تقسيم العراق وإن كان على مراحل ووفقاً للأساس الإثني – الطائفي، الأمر الذي قد يقود إلى عمليات تطهير جديدة دينية / طائفية وعرقيّة، ولعلّ استمرار الحال على ما هو عليه، خصوصاً عدم الثقة بين المجموعات السياسية سيؤدي إلى أن يصبح الأمر الواقع واقعاً.

*شبكة النبا المعلوماتية

الباحث كرم سعيد:

العلاقات التركية-الأمريكية.. فرص التقارب وتحدياته ومكاسب متبادلة

مركز تريندز للبحوث والاستشارات الستراتيجية

أسهم إعلان إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، في ٥ إبريل ، موافقتها بيع مقاتلات "F16" لتركيا؛ في تحول العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، الشركاء الاستراتيجيين في حلف الناتو، بعد أن شهدت العلاقات بينهما جملة من التوترات خلال السنوات الماضية على خلفية شراء أنقرة منظومة الدفاع الصاروخي الروسية (إس-٤٠٠)، وإخراج واشنطن للأخيرة من برنامج المقاتلة الأمريكية "F35"، والدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب الكردية في شمال شرق سوريا، التي تعتبرها تركيا تنظيماً إرهابياً. وقد ترجم ذلك التحول في مساعي إدارة بايدن لإقناع الكونجرس بأن

حيازة تركيا "F16" سيكون متماشياً مع مصالح الأمن القومي الأمريكي وسيخدم أيضاً وحدة حلف شمال الأطلسي "الناتو" على المدى الطويل.

هذه الخطوة لم تكن الأولى من نوعها لكسر حدة التوتر بين البلدين، فقد سبقها، تأكيد تركيا استمرار تعزيزها التعاون العسكري مع واشنطن. كما أعلنت أنقرة وواشنطن في ٤ إبريل ٢٠٢٢ تأسيس آلية استراتيجية، لتعزيز التعاون في مجالات مثل الاقتصاد والدفاع، وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الأمريكي جو بايدن على هامش قمة مجموعة العشرين في روما في ٣١ أكتوبر الماضي، حيث أعربا عن رغبتهما المشتركة في تعزيز العلاقات الثنائية.

وتسمح تلك الآلية، وفقاً لوكيلة وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند، لمسؤولي البلدين بالتباحث في جميع القضايا الثنائية، من التجارة إلى حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وكذلك مناقشة القضايا الإقليمية من سوريا إلى أوكرانيا.

في هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على التحول الذي تشهده السياسة الإقليمية والدولية لتركيا في الآونة الأخيرة، من محاولات إصلاح العلاقة مع أوروبا، وصولاً إلى الانفتاح والتفاهم مع محيطها الإقليمي، وهي مؤشرات توحي بأن هذا المسار سينسحب على العلاقات التركية-الأمريكية. كما أن التداعيات التي خلفتها الحرب الروسية-الأوكرانية، أسهمت في دفع العلاقات بين أنقرة وواشنطن قدماً، خاصة أن الموقف التركي تجاه الأزمة بدا متماهياً مع الرؤية الأمريكية، وهو الأمر الذي يكرس مساحات التقارب بين البلدين. كما تتطرق الدراسة إلى تأثير الملفات الخلافية على مستقبل العلاقة بين البلدين، غير أن التطورات الإقليمية والدولية المغايرة، وتصاعد حدة الأزمة الأوكرانية قد تدفع البلدين إلى قطع شوط على صعيد تسوية الملفات العالقة بينهما.

أولاً: السياقات التسع المحفزة للعلاقات بين البلدين

يأتي التقارب التركي-الأمريكي في هذا التوقيت اللافت وسط ظروف إقليمية ودولية مغايرة، ويتزامن أيضاً مع رغبة أمريكية في احتواء القضايا الخلافية مع أنقرة. ويمكن استعراض ملامح ذلك من خلال ما يلي:

١-موافقة إدارة بايدن على منح تركيا "F16":

تبذل إدارة بايدن جهوداً حثيثة لتمرير صفقة بيع مقاتلات "F16" لتركيا برغم الخلافات المحتدمة بين البلدين، في محاولة لمكافأة تركيا عن جهودها في الأزمة الأوكرانية، وفي إطار محاولة خفض سقف التوتر بينهما. وأبلغت إدارة بايدن في ٥ إبريل ٢٠٢٢ الكونجرس عزمها بيع مقاتلات لتركيا. وتعتقد الإدارة الأمريكية أن البيع المحتمل لهذا النوع من المقاتلات إلى تركيا سيكون متماشياً مع مصالح الأمن القومي الأمريكي، ويخدم "الناتو" على المدى الطويل.

وبرغم أن رسالة إدارة بايدن للكونجرس لا تقدم أي ضمان أو جدول زمني لتوريد مقاتلات "F16" لتركيا؛ فإنها تشير في جوهرها إلى أن ثمة توجه أمريكي مغاير نحو إعادة النظر في الإجراءات العقابية التي اتخذتها واشنطن ضد أنقرة بعد حصولها على منظومة الدفاع الروسية "S-٤٠٠".

٢- تثمين واشنطن الوساطة التركية في الأزمة الأوكرانية:

وفرت الأزمة الأوكرانية فرصة ثمينة لتحقيق اختراق في القضايا الخلافية بين واشنطن وأنقرة خاصةً بعد تسجيل الثانية، في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، موقفاً نادراً، بمنع السفن الحربية للدول المشاطئة وغير مشاطئة للبحر الأسود من عبور

مضيقَي البوسفور والدردنيل، إضافةً إلى إدانة أنقرة، في ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، الهجومَ الروسي على أوكرانيا، وَوَصْفِهِ بأنه "حالة حرب". ويضاف إلى ذلك إعلان أنقرة، في ٢٢ فبراير ٢٠٢٢، معارضتها لاعتراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستقلال منطقتي دونيتسك ولوجانسك شرق أوكرانيا، ناهيك عن الاستمرار في التزام توريد المُسيَّرات التركية للحكومة الأوكرانية، وفقاً للعقود المبرمة بينهما، وهي جميعها خطوات نظرت إليها الإدارة الأمريكية بإيجابية، وفتحت الباب أمام إمكانية التوصل إلى حلول فاعلة بشأن الملفات الخلافية بين أنقرة وواشنطن.

في المقابل، اتجهت أنقرة إلى تعزيز وساطتها بين موسكو وكييف، وممارسة ضغوط متباينة على الرئيس الروسي بوتين؛ بهدف وقف الصراع العسكري بين روسيا وأوكرانيا. ويتسق هذا الدور مع السياسة الخارجية الأمريكية القائمة في الأساس على إنهاء التدخل الروسي في أوكرانيا، وفي الملفات الإقليمية المختلفة؛ بهدف محاصرة النفوذ الروسي. كما أنه بفعل الأزمة الأوكرانية، والتحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي أفرزتها الحرب، فضلت معظم دول الناتو والاتحاد الأوروبي تحييد خلافاتها مع تركيا والتركيز على التعاون مع أنقرة لمواجهة هذه التحديات، وتأكيد مكانة تركيا الجيوسياسية والاستراتيجية في الناتو إلى جانب محوريتها في خطة أوروبا لإيجاد بدائل للغاز الروسي عبر مد خط لنقل غاز شرق المتوسط لأوروبا مروراً بالأراضي التركية.

٣- استمرار رغبة أنقرة في تعزيز التعاون الدفاعي:

وقعت إدارة بايدن في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١ مشروع قانون للدفاع يسمح للحكومة الأمريكية بتتبع الآثار المترتبة على الأمن القومي الأمريكي وتقييمها فيما يتعلق بتوسّع برنامج الطائرات المسيَّرة في تركيا. كما عارضت واشنطن إدخال تركيا لمنظومة إس-٤٠٠ الخدمة الفعلية.

وبرغم ذلك أبدت تركيا حرصاً لافتاً على تعزيز تعاونها الدفاعي مع الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال أكدت تركيا أنها منفتحة ومستعدة لاقتناء منظومة باتريوت الدفاعية الأمريكية إلى جانب منظومة إس-٤٠٠ الروسية في سياق سعيها إلى تحقيق تنوع مهم في أنظمتها الدفاعية. كما أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في ٢٤ مارس ٢٠٢٢، تقدم محادثات بلاده مع واشنطن بشأن بحث إمكانية بيع الإدارة الأمريكية إلى تركيا طائرات إف-١٦ الحربية مقابل الأموال التي دفعتها تركيا في إطار برنامج طائرات إف-٣٥، وأضاف في تصريحات له: "إن وزير الدفاع خلوصي أكار، يُجري محادثات مع الجانب الأمريكي بخصوص شراء وتحديث مقاتلات من طراز (F-١٦)، وإن المحادثات تشهد مرحلة إيجابية"، وتابع: "قال لي الرئيس الأمريكي بايدن: سأعرض مقاربتي الإيجابية على الكونجرس بشأن هذا الموضوع وسأتابعه".

٤-كثافة الاتصالات بين مسؤولي البلدين:

تشهد الفترة الراهنة كثافة في التواصل بين أنقرة وواشنطن، وزادت وتيرة الاتصالات، والمحادثات بين مسؤولي البلدين بعد تصاعد حدة الأزمة الأوكرانية، فقد هاتف الرئيس الأمريكي جو بايدن نظيره التركي في ١٠ مارس الماضي، إلى جانب زيارة نائبة وزير الخارجية الأمريكي "ويندي شيرمان" لأنقرة لبحث سبل التعامل مع الأزمة الأوكرانية، وتعزيز صلابة التحالف الغربي الذي تقوده واشنطن ضد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا. كما اتفق البلدان على اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ آلية الحوار الاستراتيجي المشترك، وكشف عن ذلك تصريحات "فيكتوريا نولاند" نائبة وزير

الخارجية الأمريكي، التي قالت عشية زيارتها لتركيا، واجتماعها مع مسؤولي وزارة الخارجية والرئاسة التركية، في ٤ إبريل ٢٠٢٢، بأن "هناك طاقة جديدة في العلاقات".

بالتوازي مع ما سبق، زارت وفود اقتصادية تركية، في ١٤ مارس ٢٠٢٢، العاصمة الأمريكية وعدداً من الولايات الرئيسية، في إطار فعاليات "الدبلوماسية التجارية" بين أنقرة وواشنطن، التي تستهدف الوصول بحجم المبادلات التجارية بين البلدين إلى ١٠٠ مليار دولار.

٥- تعيين سفير أمريكي جديد:

تزامنت جهود تحسين العلاقات بين أنقرة وواشنطن، مع تعيين الثانية سفيراً جديداً لها لدي تركيا، حيث صادق مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١ على تعيين "جيف فليك" سفيراً للولايات المتحدة لدى تركيا بعد أن رشحه الرئيس الأمريكي جو بايدن. وتشير العديد من التقديرات إلى أن تعيين جيف فليك السيناتور الجمهوري المعتدل خطوة على طريق معالجة الملفات الخلافية بين أنقرة وواشنطن، فقد أطلق عشية تعيينه تصريحات قال فيها أنه سيحاول إظهار التوازن بين الحاجة إلى تركيا وبين الرغبة في تصويب سياسات حكومتها.

٦- تنامي الاستثمارات الأمريكية في السوق التركية:

أبدت العديد من الشركات الأمريكية التي خرجت من السوق الروسية عقب العقوبات الغربية على موسكو؛ بسبب تدخلها العسكري في أوكرانيا اهتماماً لافتاً بالانتقال نحو السوق التركي، وكشف عن ذلك زيارة مساعد رئيس الغرفة التجارية الأمريكية "ميرون بريليانت" لتركيا في مارس الماضي بصحبة رجال أعمال أمريكيين لإجراء لقاءات ومباحثات مع المسؤولين الأتراك لبحث التسهيلات التي يمكن أن تمنحها تركيا للشركات الأمريكية التي تستعد للخروج من السوق الروسية والانتقال للسوق التركية. كما أن السفير الأمريكي في أنقرة "جيف فليك" طلب من أكثر من ١١٠٠ شركة أمريكية غادرت السوق الروسية، بحث فرص نقل مشاريعها إلى تركيا بالنظر إلى جودة الفرص الاستثمارية وأسعار الطاقة وأسعار النقل الدولية والقوى العاملة. يشار إلى أن الاستثمارات الأمريكية تمثل أولوية مهمة للاقتصاد التركي؛ فقد بلغ صافي تدفق رأس المال إلى تركيا ١٧٤ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢١، منها ١٤ ملياراً لشركات أمريكية؛ أي ما يعادل ٨٫١٪ من إجمالي الاستثمارات، وهو ما يجعل الولايات المتحدة صاحبة ثاني أكبر استثمارات خارجية في تركيا بعد هولندا التي تحتل المرتبة الأولى بقرابة ٢٧ مليار دولار، كما بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا مع نهاية عام ٢٠٢١ نحو ٧٧ ألف شركة، منها ٢٠٣٠ شركة أمريكية.

٧- تجميد "إيست ميد":

صعّدت الولايات المتحدة من ضغوطها على مشروع "أيست ميد" لنقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر أنبوب يبدأ من سواحل إسرائيل مروراً بقبرص ثم جزيرة كريت اليونانية. وأعلنت إدارة الرئيس جو بايدن في ١٠ يناير ٢٠٢٢ أنها لن تدعم المشروع سياسياً ومالياً، بالتوازي مع تأكيدها أنه بخلاف العوامل الاقتصادية والتجارية، فإن مشروع خط الأنابيب يعتبر مصدر توتر في شرق المتوسط. وبحسب مراقبين، فإن التحفظات الأمريكية على المشروع تمثل فرصة كبيرة لتركيا لاستعادة حضورها، وتعظيم نفوذها، وإعادة صياغة خريطة التحالفات في صراع شرق المتوسط لمصلحتها. كما يُشار

في هذا الصدد إلى دعوة الولايات المتحدة إلى ضرورة إعطاء أولوية لربط شبكات الكهرباء بين دول شرق المتوسط بما فيها تركيا.

٨- التقارب التركي-الإسرائيلي:

وفر التقارب التركي-الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، فرصة ثمينة لتحسين العلاقات التركية-الأمريكية، وظهر ذلك في ترحيب السفارة الأمريكية لدى تركيا بزيارة الرئيس الإسرائيلي لتركيا في ٩ مارس الماضي، والتي كانت الأولى من نوعها منذ نحو ١٨ عاماً. وقالت السفارة في تغريدة لها على "تويتر": "سعداء باللقاء الأخير بين أردوغان وهرتسوغ. إن تحسين العلاقات بين إسرائيل وتركيا يخدم مصلحة البلدين والشعبين". وبحسب مراقبين، فإن إصلاح العلاقة مع إسرائيل منح تركيا مدخلاً إضافياً لاستعادة حضورها، وتعظيم نفوذها لدى واشنطن.

٩- اتفاق وجهات النظر داخل تركيا للتقارب مع واشنطن:

كشفت توجهات المعارضة التركية، وقطاع معتبر داخل حزب العدالة والتنمية على رفض السياسة التي يتبعها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إزاء الولايات المتحدة، حيث يفتقر الرئيس وحزبه إلى رؤية مستنيرة للقفز على الملفات الخلافية مع واشنطن، والإصرار على توظيف التوتر مع واشنطن لتعزيز حضور الرئيس أردوغان وسط القواعد التقليدية المحافظة في الداخل التركي. وقد مزجت مقاربة الداخل التركي بشأن العلاقة مع واشنطن بين انتقادات لسياسات الرئيس أردوغان، وفي الوقت ذاته تأكيد محورية أنقرة في الاستراتيجية الأمريكية، ومن ثم أهمية ضرورة حل الخلافات العالقة، واتخاذ خطوات جدية للتوصل إلى صيغ توافقية حيال القضايا الخلافية بين البلدين.

في هذا السياق، ومع اقتراب الاستحقاق الانتخابي في منتصف ٢٠٢٣ يسعى الرئيس التركي إلى تحييد ضغوط معارضيه في ملف العلاقات التركية-الأمريكية من خلال أخذ زمام المبادرة لإصلاح العلاقة مع واشنطن، والتحايل على الانتقادات التي يوجهها الخصوم لإدارة ملف السياسة الخارجية التركية، وبخاصة مع القوى الدولية، وفي الصدارة منها واشنطن.

ثانياً، تحديات ضاغطة لمسار العلاقات بين البلدين:

تتواصل جهود أنقرة وواشنطن منذ تصاعد حدة الأزمة في أوكرانيا لتعزيز التفاهمات السياسية والتعاون المشتركة في عدد واسع من المجالات؛ إلا أن ثمة تحديات تقف حجر عثرة في مسار العلاقة بين البلدين، يمكن بيانها على النحو التالي:

(١) تصاعد ضغوط الكونجرس للتشدد ضد تركيا:

تصاعدت دعوات المجالس التشريعية الأمريكية، وبخاصة الكونجرس لإدارة بايدن إلى تبني نهج أكثر تشدداً تجاه تركيا. وعلى سبيل المثال، أكد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور "بوب مينينديز" في فبراير الماضي، أن بلاده ستواصل الجهود في محاربة التراجع الديمقراطي في تركيا.

لم تقتصر مواقف الكونجرس ضد تركيا على ما سبق، فقد طالب في وقت سابق عدد واسع من النواب الأمريكيين بضرورة تدخل الإدارة الأمريكية لمراقبة ومحاصرة برامج تركيا العسكرية، وبخاصة الطائرات المسيَّرة، حيث أبدى ٢٧ نائباً من أعضاء الكونجرس في أغسطس ٢٠٢١، مخاوفهم من برنامج الطائرات المسيَّرة التركية، وطالب الأعضاء وزير الخارجية

الأمريكي أنتوني بلينكن بتعليق تصاريح التصدير العسكري لتركيا إلى حين التأكد من أن برنامج الطائرات المسيَّرة التركية خالي من أي تكنولوجيا أمريكية. وفي سياق مواز، قدم رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي "بوب منينديز" في نوفمبر ٢٠٢١، مشروع قانون من أجل مراقبة برنامج المسيَّرات التركية المسلحة عن كثب.

(2) معارضة صفقة S-400 :

برغم الجهود الإيجابية التي انعكست على حالة التقارب بين أنقرة وواشنطن؛ فإن استمرار رفض المشرّعين الأمريكيين بيع أسلحة أمريكية إلى تركيا، يمثل تحدياً للعلاقة بين البلدين، حيث يعارض عدد واسع من أعضاء الكونجرس إتمام صفقات التسليح مع تركيا طالما لم تتخلَ عن منظومة الدفاع الروسية إس-٤٠٠. كما يعتقد الكونجرس أن أية موافقة على صفقات تسليحية مع أنقرة تتعارض مع مصالح واشنطن الأمنية والسياسية، بالنظر إلى توجه تركيا شرقاً، وتوثيق علاقاتها مع موسكو وبكين. ويمكن فهم إرسال ١١ عضواً بمجلس النواب الأمريكي، في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، رسالة إلى إدارة بايدن أعربوا فيها عن "شعورهم بالقلق العميق" بشأن شراء تركيا ٤٠ طائرة من طراز F١٦ وتحديث ٨٠ طائرة أخرى، لاسيَّما وأن تركيا تتصرف كخصم للولايات المتحدة الأمريكية بشرائها منظومة S-٤٠٠ الروسية..

(٣) دعم واشنطن الهياكل الكردية:

تعتبر تركيا حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري امتدادًا لمنظمة العمال الكردستانية التي تصنفها تركيا كياناً "إرهابيًّاً"، لكن ثمة مواقف مغايرة للرئيس الأمريكي جو بايدن، والذي يُصنف على أنّه من أكثر السياسيين الأمريكيين الداعمين للقضية الكردية. وتجلت مظاهر الدعم في خطابه الشهير عام ٢٠٠٢ في برلمان كردستان العراق خلال زيارته للإقليم، فقد عبر من خلاله عن تعاطفه مع القضية الكردية وتعهد بدعمه لها، ووصف كردستان العراق ببولندا الشرق الأوسط. ثم قال للشعب الكردي: "لن تكون الجبال صديقتكم الوحيدة".

إضافة إلى ذلك كان لـ"بايدن" مواقف متعاطفة مع الكرد في سوريا، حيث عارض العمليات العسكرية التي أطلقتها تركيا ضد وحدات حماية الشعب الكردية في أغسطس ٢٠١٦ ويناير ٢٠١٨. كما وصف بايدن في وقت سابق قرار الرئيس السابق "ترامب" بسحب القوات الأمريكية من سوريا قبيل عملية "نبع السلام" التي أطلقتها تركيا في أكتوبر ٢٠١٩ بأنّه خيانة للكرد، ولقوات سوريا الديمقراطية، التي يشكل الكرد الأغلبية العظمى فيها. بل إنّه رفض وصف تركيا للقوات الكردية في سوريا بالجماعة الإرهابية، واعتبرها قوات صديقة أسهمت مع التحالف الدولي في القضاء على تنظيم "داعش" في مدينة الرقة السورية. في هذا السياق، فإن الملف الكردي لا يزال أحد القضايا الخلافية بين أنقرة وواشنطن، فبينما تدعم الثانية إقامة "حكم ذاتي" للوحدات الكردية شمال سوريا، تعارض الأولى الكيانات الكردية وتصنفها بالإرهابية.

(٤) انتقاد السياسات الداخلية:

خلافًا لـ"ترامب" الذي أبدى إعجابه بالرئيس التركي "أردوغان" الذي كان يصفه بأنه "صديق"، فقد وبَّخ "بايدن" الممارسات السلطوية للرئيس "أردوغان" في الداخل التركي، وانتقد سعيه لتأميم المجال العام وتقييد الحريات. وفي المقابل وجه تقرير حقوق الإنسان السنوي الصادر في إبريل الجاري عن الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٢١ انتقادات لاذعة لأوضاع حقوق الإنسان في الداخل التركي. وبحسب التقرير، فإن الحكومة التركية بموجب قانون "مكافحة الإرهاب" الذي دخل حيز التنفيذ في العام ٢٠١٨، واصلت تقييد الحريات الأساسية، وعرّضت سيادة القانون للخطر، بعد إقدامها منذ محاولة الانقلاب في عام ٢٠١٦ على عمليات الطرد والفصل الجماعية. كما أشارت الخارجية الأمريكية في تقريرها الخاص

بتركيا إلى محنة السجناء السياسيين، بمن فيهم المسؤولين المنتخبين، إضافة إلى عمليات الخطف والإعادة للأعضاء المزعومين في حركة غولن، دون اتباع الإجراءات القانونية.

لم تقتصر الانتقادات لأوضاع الداخل التركي على ما سبق، ففي ٢٦ فبراير ٢٠٢١ وقع ١٧٠ عضواً بمجلس النواب الأمريكي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي خطاباً أُرسل إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن يطالبون فيه إدارة الرئيس بايدن بالتصدي لقضايا حقوق الإنسان "المقلقة" في تركيا.

وكذلك يرفض "بايدن" تسليم الداعية التركي "فتح الله غولن" الذي يتهمه "أردوغان" بتدبير الانقلاب الفاشل في صيف ٢٠١٦.

على صعيد ذي شأن، أدرجت الولايات المتحدة تركيا في القائمة الأمريكية للدول المتورطة في تجنيد الأطفال، وذلك في ظل علاقات السلطات التركية مع فصيل "فرقة السلطان مراد" المسلح الناشط في سوريا. ونشرت وزارة الخارجية الأمريكية، في يوليو ٢٠٢١ تقريراً معنوناً باسم "الاتجار بالبشر عام ٢٠٢١" أفادت فيه بإدراجها تركيا في قائمة الدول المتورطة في استخدام الجنود الأطفال.

ثالثاً، مكاسب متبادلة للتقارب المحتمل:

تطرح مؤشرات التقارب الراهنة بين أنقرة وواشنطن العديد من التداعيات الإيجابية على مسارات العلاقة بين البلدين، يمكن بيانها على النحو التالي:

أ. تحييد الخلافات:

على الرغم من استمرار القضايا الخلافية بين تركيا والولايات المتحدة؛ فإن جهود التقارب الراهنة، وتعزيز التنسيق حيال الأزمة الأوكرانية، يدفعهما نحو تحييد الخلافات، وتبني النهج البراغماتي، ناهيك عن عدم تصعيد حدة الخلاف إلى درجة غير مسبوقة، والعودة إلى موازنة المصالح بالنظر إلى المصالح المشتركة بين البلدين. كما أن زيادة الاحتقان قد تدفع البلدين إلى تبني خيارات لا تتوافق مع حساباتهما، لاسيَّما في ظل الانخراط المكثف لهما في قضايا إقليمية تحظى بأولوية من جانبهما. ومن هنا، قد تستمر جهود ترطيب العلاقات من خلال توفير خيارات متعددة، وإنتاج بدائل توفر هامشاً لحرية الحركة والمناورة لكلا البلدين.

ب. تأمين المصالح:

على الرغم من حالة الجدل حول مستقبل العلاقة بين أنقرة وواشنطن، والتي عززتها الفشل في التحايل على القضايا الخلافية؛ فإن ثمة اعتبارات تدفع نحو تعزيز مساحات الحوار والتعاون، أولها: حاجة الولايات المتحدة إلى بناء تحالف دولي مناهض للتدخلات الروسية في أوكرانيا، وتمثل أنقرة حجر الزاوية في هذا التحالف بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي في الأزمة الأوكرانية. ثانيها: أن واشنطن باتت تعي أن الاستمرار في تضييق الخناق على أنقرة قد يدفعها إلى تعزيز توجهها شرقًا نحو روسيا والصين. وتدرك إدارة بايدن أن أنقرة تمثل في التوقيت الراهن "موازناً استراتيجيًّاً" لمواجهة الدور المتزايد لموسكو في مناطق ذات حساسية للمصالح الأمريكية. ثالثها: أن أنقرة تمتلك موقعاً جيوسياسيًّاً، يمنحها قدرة على تمديد نفوذها وتأثيراتها داخل أغلب الساحات المهمة بالشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز، والبحر الأسود، وآسيا الوسطى، وبالتالي لا يمكن إغفال تركيا في إدارة المصالح الأمريكية في هذه المناطق.

ج. استعادة مركزية أنقرة في الاستراتيجية الأمريكية:

توجهت الإدارة الأمريكية نحو فتح قنوات حوار متنوعة مع الحكومة التركية خلال المرحلة الراهنة، وذلك بهدف زيادة مساحات التنسيق المشتركة بشأن الأزمة الأوكرانية، وتعزيز الاصطفاف التركي إلى جانب الناتو والقوى الغربية في إدانة التحركات الروسية في أوكرانيا.

الأرجح أن التحركات الأمريكية الأخيرة تجاه تركيا مثلت فرصة لاستعادة أنقرة جانب من نفوذها لدى مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة، وهو ما يعني زيادة نفوذ تركيا في واشنطن والدوائر الإقليمية والدولية المرتبطة بالمصالح الأمريكية، ومنها حلف الناتو. كما يتوقع زيادة دور أنقرة لدى الولايات المتحدة مستقبلاً مع غياب حسم الأزمة الأوكرانية، وإصرار موسكو على الاستمرار في عسكرة الأزمة فضلاً عن قدراتها على مواجهة العقوبات الغربية، وتحويل جانب منها إلى مكاسب روسية. وهنا، فإن إدارة بايدن تعي أن استمرار الخلاف مع تركيا قد يحولها إلى رئة اقتصادية لموسكو في المرحلة المقبلة.

د. خفض التصعيد مع أوروبا:

يوفر التقارب الحادث في العلاقة بين أنقرة وواشنطن بيئة خصبة لدفع العلاقات التركية-الأوروبية قدماً، من خلال إقناع الأوروبيين بأهمية التخلي عن الإجراءات العقابية ضد تركيا، وهو ما ظهر في التقارب الحاصل في الآونة الأخيرة بين أنقرة وباريس، وكشف عنه لقاء جمع الرئيس التركي ونظيره الفرنسي في ٢٤ مارس الماضي على هامش القمة الطارئة لزعماء حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وقد اتفقت أنقرة وباريس على تنحية خلافاتهما، ومواصلة التعاون الوثيق بين بلديهما. وعلى هذا الأساس، فإن كسر حدة التوتر بين أنقرة وواشنطن يسمح ببناء مواقف أوروبية إيجابية تجاه تركيا، خاصة أن الولايات المتحدة أكدت أهمية إعادة صياغة العلاقة مع تركيا خلال هذه المرحلة، كما دعت إلى ضرورة تبني مقاربة غربية موحدة تجاه روسيا بعد تدخلها في أوكرانيا تأخذ في الاعتبار مصالح الحلفاء، وبخاصة تركيا.

ختاماً

يمكن القول إنه بالرغم من استمرار القضايا الشائكة بين أنقرة وواشنطن؛ فإن فرص التقارب بين البلدين وكسر حالة التوتر تبقى هي الأوفر خلال المرحلة الراهنة، خاصةً بعد تصاعد حدة الأزمة في أوكرانيا، وحاجة واشنطن إلى مضاعفة الضغوط الإقليمية والدولية على موسكو. كما تدرك واشنطن أن تركيا العضو في حلف الناتو تبقى ورقة رابحة لحماية المصالح الأمريكية في مناطق نفوذها، خاصة مع تمدد النفوذ الروسي والصيني في مساحات إقليمية ودولية تمثل أولوية لواشنطن، وتتقاطع فيها المصالح مع تركيا، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان فضلاً عن منطقة القرن الأفريقي.

في المقابل، فإن جهود التقارب بين البلدين ربما يتزايد تأثيرها مع اتجاه تركيا نحو تصفير المشاكل مع محيطها الإقليمي والدولي. كما أن براغماتية الرئيس الأمريكي ونظيره التركي قد تدفعهما إلى انتهاج مرونة لاحتواء الخلافات العالقة بينهما، وضبط حدود التوتر بالنظر إلى المصالح المعقدة والمتشابكة في عدد معتبر من القضايا الحيوية.

*باحث متخصص في شؤون تركيا والمغرب العربي - مصر

بيان حول الهجمات التركية على المنطقة

أصدر المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية (QSD) بياناً حول الهجمات المستمرة لدولة الاحتلال التركي على مناطق شمال وشرق سوريا، وجاء في البيان:

"تتعرض المناطق السكنية والمرافق المدنية في بلدة (زركان وأبو راسين وناحية شيراوا جنوب عفرين) منذ صباح اليوم، السبت إلى قصف عشوائي بمدفعيات الاحتلال التركي ومرتزقته، على الرغم من أن تلك المناطق تحمل علامات واضحة على ازدحامها بالمدنيين من سكانها الأصليين ومهجّري منطقة (سريه كانيه وعفرين) المحتلتين.

كما أن قصف الاحتلال منذ وصل الى أكثر من ٣٢٠ قذيفة لا على التعيين منازل المدنيين والمؤسسات الطبية والاتصالات في مركز بلدة (زركان) التي تأوي أكثر من ٧ آلاف مدني، حيث لا يزال القصف مستمراً ويستهدف مساحات واسعة في المنطقة.

وفي ناحية(شيراوا) وبلدة (تل رفعت)، قصف الاحتلال أحراش ومزارع المدنيين بأكثر من ١٤٠ قذيفة مدفعية حيث تسببت بأضرار مادية واسعة.

إن القصف الاحتلال التركي العشوائي المتواصل ضد المناطق المأهولة بالمدنيين حوّل المنطقة إلى ساحة حرب حقيقية ويأتي في إطار سياسة العقاب الجماعي التي ينتهجها جيش الاحتلال بحق أهالي المنطقة ويؤكد النزعة التركية في عدم التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وخاصة في ظلّ الاستخدام المتعمّد للأساليب العسكرية والأسلحة بعيدة المدى التي لا يتناسب استخدامها ضد المناطق المأهولة بالمدنيين.

إن الإصرار التركي في نقل ساحة المعركة إلى المناطق الآهلة بالسكان وتخيير المدنيين بين القتل أو التهجير هو جريمة حرب واضحة، ولذلك ندعو كافة المؤسسات الحقوقية الدولية إلى التحقيق في الجرائم التركية منذ عام ٢٠١٨ وإحالة المجرمين المسؤولين عنها إلى المحاكم المختصة، كما ندعو الأطراف الدولية الضامنة إلى إبداء خطوات ميدانية ملموسة لمنع الاحتلال التركي من ارتكاب المزيد من أعمال القتل بحق شعبنا."

تحذيرات أمريكية ودولية لأي تحرك عسكري تركي شمال سوريا

*اعداد:المرصد-فريق الرصد والمتابعة

أثارت التهديدات التركية بتحرك عسكري مرتقب شمال سوريا وتثبيت "منطقة آمنة" ردود أفعال دولية ومحلية.

واشنطن: أي هجوم في شمال سوريا سيقوّض الاستقرار الإقليمي

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية نيد برايس، يوم الثلاثاء، إن أي هجوم جديد في شمال سوريا سيقوض الاستقرار الإقليمي بدرجة أكبر، ويعرض الحملة على تنظيم «داعش» للخطر، وذلك تعليقاً على قول الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إن تركيا ستشن قريبا عمليات عسكرية جديدة.

وردا على سؤال حول تصريحات أردوغان ، قال برايس إن واشنطن تشعر بقلق بالغ إزاء التصاعد المحتمل للأنشطة العسكرية في شمال سوريا، وتتوقع أن تلتزم تركيا، وهي عضو مثلها في حلف شمال الأطلسي، بالبيان المشترك الصادر في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩ بخصوص العمليات العسكرية الهجومية في سوريا.

وذكر أنه "من المهم أن تحافظ جميع الأطراف على مناطق اتفاقية خفض التصعيد وتوقف إطلاق النار وتحترم آليات تعزيز الاستقرار في سوريا والعمل على حل سياسي ينهي الصراع".

وأعرب المتحدث باسم الخارجية الامريكية عن قلق واشنطن العميق من حديث تركيا عن تصعيد محتمل لنشاطاتها العسكرية شمال سوريا الأمر الذي سيؤثّر بشكل كبير على السكان.

وأضاف: "نتفهّم مخاوف تركيا الأمنية المشروعة على حدودها الجنوبية ولكن أي هجوم جديد على المنطقة سيقوّض الاستقرار الإقليمي ويعرّض القوات الامريكية وحملة التحالف ضد تنظيم داعش للخطر".

عن الحملة العسكرية لمكافحة تنظيم "داعش"، قال المتحدّث باسم الخارجية الامريكية، إن "التنظيم الإرهابي لا يزال يحتفظ بخلايا سرية، وقدرة على تنفيذ الاغتيالات والهجمات والقيام بحملات التجنيد وترهيب السكان على نطاق واسع في كل أنحاء سوريا".

وأشار المتحدّث، إلى أن التحرّكات الخطيرة التي قام بها تنظيم "داعش" مؤخراً بما في ذلك الهجوم على مرافق احتجاز سجناء داعش في محاولة من التنظيم لتعزيز صفوفه وإطلاق سراح أفراد مهرة في بعض القطاعات التي يحتاج التنظيم إلى الدعم فيها في هذه المرحلة.

وذكر: "بدون العمليات المستمرة لقوات التحالف وقوات سوريا الديموقراطية (قسد)، سيكون بإمكان داعش إعادة ترتيب صفوفه لتهديد الولايات المتحدة وحلفائها بشكل مباشر".

الخارجية الامريكية توضح أسباب رفض واشنطن للتصعيد التركي

وجددت وزارة الخارجية الامريكية خلال تصريحات لـ"الحل نت" التأكيد على رفض أية عملية عسكرية يمكن أن يقوم بها الجانب التركي في الشمال السوري.

المتحدث الإقليمي باسم وزارة الخارجية الامريكية، ساميويل وربيرغ، قال في مقابلة صحفية خاصة مع موقع "الحل نت" إن واشنطن تدين أي تصعيد وتدعم الإبقاء على خطوط وقف إطلاق النار الحالية في سوريا، مبديا القلق الشديد للولايات المتحدة بشأن التقارير حول زيادة النشاط العسكري المحتمل في شمال سوريا، لما في ذلك من تأثير على المدنيين السوريين.

وشدد على أهمية قيام كل الأطراف في سوريا بالحفاظ على مناطق وقف إطلاق النار، واحترام هذه المناطق لتعزيز الاستقرار في البلاد من أجل العمل نحو حل سياسي للصراع.

المتحدث الامريكي أشار إلى توقعات الولايات المتحدة بأن تلتزم تركيا بالبيان المشترك الصادر في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٩، بما في ذلك وقف العمليات الهجومية في شمال شرق سوريا.

وربيرغ أفاد لـ"الحل نت" بأن واشنطن تدرك "المخاوف الأمنية المشروعة لتركيا على حدودها الجنوبية، ونحن على تواصل مع الحكومة التركية، ولكن أي هجوم جديد من شأنه أن يقوض الاستقرار الإقليمي ويعرض للخطر القوات الأمريكية وحملة التحالف الدولي ضد داعش".

وربيرغ بيّن خلال حديثه لـ"الحل نت" حول إمكانات إنشاء "المنطقة الآمنة" بأن الولايات المتحدة تدعو كافة الأطراف إلى وقف إطلاق النار وعدم التصعيد لأن هذا لا يصب في مصلحة الشعب السوري، كما أن وقف إطلاق النار هو الذي سيضمن ويساهم في استقرار المنطقة على المدى الطويل. "نبقى على اتصال بالمسؤولين الأتراك للحديث عن أي مخاوف أمنية، ولكن في الوقت الحالي من المهم جدا المحافظة على خفض التصعيد".

الامم المتحدة: سوريا لا تحتاج إلى مزيد من العمليات العسكرية

من جهتهاأكدت الأمم المتحدة تمسكها بموقفها المدافع عن سلامة الأراضي السورية، ولاقت تصريحات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان تحذيرات أمريكية.

وفي إحاطته الصحافية اليومية، قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، إن "سوريا لا تحتاج إلى مزيد من العمليات العسكرية من أي جهة"، مضيفاً أن "ما تحتاج إليه سوريا هو حل سياسي"،

وفي نيويورك شدّد المتحدّث باسم الأمم المتّحدة ستيفان دوجاريك على رفض المنظّمة الدولية أيّ عمل عسكري جديد في سوريا، سواء من جانب تركيا أو أيّ طرف آخر.

وردّاً على سؤال بشأن العملية العسكرية التي أعلن أردوغان عن رغبته بشنّها في سوريا قال دوجاريك للصحافيين «نحن ندافع عن وحدة أراضي سوريا. ما تحتاجه سوريا ليس مزيداً من العمليات العسكرية، أيّاً كان مصدرها».

وأضاف أنّ «ما تحتاجه سوريا هو حلّ سياسي. ما تحتاجه سوريا هو مزيد من المساعدات الإنسانية، وهذان هما الأمران اللّذان نعمل عليهما».

التحالف الدولي متمسك بالتعامل مع قسد

من جانبها، قالت المتحدثة الإقليمية باسم التحالف الدولي لمقاتلة تنظيم "داعش"، ، إن التحالف يواصل العمل مع القوات الشريكة على الأرض ممثلة بقسد لضمان الحفاظ على الاستقرار في المنطقة ومنع عودة تنظيم "داعش" إلى نشاطاته.

منظمات أمريكية تحث إدارة بايدن على ردع الهجمات التركية

الى ذلك طالب تحالف من منظمات المجتمع المدني الأمريكية إدارة الرئيس بايدن بمنع تركيا من القيام بعمليات عسكرية جديدة ضد الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا, وأيضاً طالب التحالف الكونغرس الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية سريعة وقوية على تركيا في حالة حدوث أي هجوم عسكري تركي.

وفي التفاصيل أصدر تحالف منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة بياناً مشتركاً شديداً نددت فيه بخطط تركيا للهجوم على روج آفا, وأشار البيان المكتوب إلى أن هجمات تركيا المحتملة والتي تنتهك اتفاقيات جنيف منذ عام ٢٠١٦، ستشجع تنظيم وتحيي تنظيم داعش الإرهابي, وتم التأكيد على أن خطط تركيا لاحتلال المزيد من الأراضي بحجة إنشاء منطقة آمنة لن يُسمح بها, موضحاً بأن أردوغان بحديثه عن عمليات عسكرية جديدة يهدف إلى ترسيخ قاعدته الوطنية في الداخل التركي من خلال زيادة التوترات مع استمرار تراجع شعبيته واقتراب موعد الانتخابات العامة.

وجاء في البيان:

نحث إدارة بايدن على منع تركيا من شن غزو غير شرعي آخر, وتوسيع احتلالها في شمال وشرق سوريا, كما ندعو الكونغرس إلى ضمان مواجهة أي عمل عسكري بعقوبات اقتصادية وعسكرية سريعة وقوية ضد تركيا.

كما تضمن البيان آراء ممثلي الجمعيات في ائتلاف منظمات المجتمع المدني, حيث قال (ديليمان عبد القادر) رئيس رابطة الصداقة الأمريكية الكردية:

لدى إدارة بايدن والكونغرس فرصة لوقف أردوغان قبل أن ينتقل إلى غزو آخر غير عادل, نظام أردوغان الذي يهدف

إلى غزو المنطقة أصبح مصدر قلق أمني كبير لشعوب شمال وشرق سوريا.

***وبدوره قال (ريتشارد غزال) الأمين العام لمنظمة الدفاع عن المسيحيين في واشنطن:

تركيا تهدف إلى تدمير الديمقراطية الناشئة في شمال وشرق سوريا والقضاء على المجتمعات المسيحية الناطقة باللغة الآرامية, من خلال حملات القصف اليومية, وهذا لا يمكن السكوت عنه, وتهديدات أردوغان ليست مجرد لعبة طائشة, بل إنها اختبار منهجي ومتعمد لتصميم الولايات المتحدة والناتو.

وطالب (آرام هامبريان) من اللجنة الوطنية الأرمينية الأمريكية بفرض حظر فوري على مبيعات الأسلحة لتركيا، وكذلك فرض عقوبات شديدة على أردوغان ودائرته المقربة من أجل وقف عدوانهم.

كما قال (سمير كالرا) العضو المنتدب لمؤسسة امريكيون من أصل هندي: سيكون من المتهور بيع أسلحة لتركيا حتى تغير موقفها في سوريا وباكستان وأماكن أخرى.

وقال (كليف سميث) مدير مشروع واشنطن في منتدى الشرق الأوسط: قوات سوريا الديمقراطية كانت شريكاً حاسماً في قتالنا ضد داعش وتستحق الدعم الأمريكي, يجب أن تتأكد الحكومة الأمريكية من أن أردوغان يعرف أن عدوانه سيكون له ثمن.

صالح مسلم: نأخذ التهديدات التركية على محمل الجد ونستعد للحرب

من ناحيته علّق صالح مسلم، عضو مجلس الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) في سوريا، على تصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان التي أعلن فيها عن قُرب شنّ هجوم جديد على شمال وشرق سوريا، بالقول إنّ هجمات تركيا على المنطقة مستمرة منذ فترة طويلة، وإنّ التهديدات بالهجوم قد صدرت من قبل.

وفي تصريحات صحفية، رأى مسلم أنّ «حزب العدالة والتنمية عالق في السياسة الداخلية لتركيا، وهو يريد أن يأخذ قسطًا من الراحة من خلال مهاجمة الكرد.» وقال «يوجد الآن تحالف حرب وفاشية في السلطة. كلما تعمقوا في الحرب، كلما اعتقدوا أنهم سيبقون على قيد الحياة لفترة أطول. علينا الدفاع عن أنفسنا ضد كل أنواع الهجمات. نحن نأخذ تهديداتهم على محمل الجد، ولا خيار أمامنا سوى المقاومة. علينا اتخاذ الاحتياطات ضد الهجمات. لا نريد هجوما ولكن عندما تطرق الهجمات بابنا علينا أن ندافع عن النفس».

وأشار مسلم إلى أن العملية العسكرية التركية الجديدة تهدف كذلك إلى تأجيل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها عام ٢٠٢٣، وقال: «إذا حدثت فوضى فمن الممكن تأجيل الانتخابات. حزب العدالة والتنمية يريد مواصلة وجوده من خلال تعميق الحرب. ربما يقومون أيضًا بإعداد البنية التحتية لذلك. وفي كل الأحوال علينا أن نأخذ هذه التصريحات على محمل الجد وأن نتخذ احتياطاتنا «.

وأكد عدم وجود تغيير في مواقع القوات الضامنة في المنطقة، وقال «كل القوى في المنطقة تعلن أنها لا تريد مثل هذا الهجوم. يدرك الجميع أن هذا الهجوم سيساعد في تقوية تنظيم داعش. وتقول الدول الضامنة إن أي هجوم محتمل سيخدم الإرهاب. تركيا تدوس على حقوق الإنسان في الأماكن التي تسيطر عليها وتحدث التغيير الديموغرافي.»

وفي إشارة إلى سياسة تركيا فيما يتعلق بانضمام السويد وفنلندا إلى الناتو، قال مسلم: «إن تركيا أيضًا انتهازية عندما يتعلق الأمر بفنلندا والسويد. هذه ألعاب عثمانية. إنهم يديرون سياسة الابتزاز. لقد فعلوا هذا دائمًا حتى الآن. الابتزازات التي ارتكبتها تركيا حتى الآن تهدد الجميع، المنطقة الآن هي مركز عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. تركيا هي المركز الرئيسي للإرهاب وهي تفعل ذلك تحت مظلة الناتو. إنها تستمد قوتها من الناتو في كل هجماتها. والآن

أردوغان يبتزّهم مرة أخرى. يجب على الناتو أن يقول كفى، وأن يُخرج تركيا من عضويته «.

وشدد مسلم على أن سكان المنطقة سيدافعون عن أراضيهم ضد الهجمات المحتملة: «إن شعوب المنطقة ترى وتحلل كل شيء. الناس سياسيون الآن. إذا كان هناك هجوم، فسيقاوم الناس. كانت هناك اعتداءات عديدة على القرى، لكن الأهالي لم يغادروا قراهم. إن الحرب في روج آفا ليست فقط حرب أهل روج آفا. هذه حرب تركيا ضد الشعب الكردي. ترى الدولة التركية وجودها في غياب الكرد. الهجمات المستمرة في إقليم كوردستان والهجمات في روج آفا ليست مستقلة عن بعضها البعض. يجب على الشعب الكردي التصرف بهذا الوعي. هناك موجة ضخمة من الهجمات وهذا مؤشر على أنه لم يعد أمامهم خيار. أردوغان يلعب أوراقه الأخيرة بتصعيد الحرب في كل مكان. لكنّ أي شخص يتعامل مع الفاشية سوف يخسر.

فرنسا تدعو تركيا لتجنب أي عمل أحادي في سوريا

ودعت فرنسا تركيا إلى تجنب أي أفعال قد تتعارض مع مصالح التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية وذلك بعد أن بدأت الولايات المتحدة سحب قواتها من شمال شرق سوريا.

وقالت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان إنه يجب محاكمة المتشددين المعتقلين في شمال شرق سوريا، بمن فيهم المقاتلون الأجانب، حيث اقترفوا جرائمهم.

دمشق: اي توغّل تركي جديد جريمة حرب

أكدت وزارة الخارجية السورية، ، أنها ستعتبر أيّ توغل عسكري تركي في أراضيها «جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية»، وذلك بعد تلويح الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بإنشاء منطق آمنة على بعد ٣٠ كيلومترا خارج حدودها الجنوبية، لمكافحة ما وصفه بالتهديدات الإرهابية، في إشارة على الأرجح إلى الجماعات المسلحة الكردية في شمال سورية.وقالت «الخارجية» السورية إنها بعثت برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن وصفت فيها تصرفات تركيا بأنها غير شرعية.

رويترز :عملية تركية متوقعة في سوريا تثير التساؤلات حول أهدافها

أثار تعهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تنفيذ عملية عسكرية جديدة على الحدود الجنوبية لبلاده تكهنات حول الأهداف المحتملة، مع ظهور بلدة تل رفعت السورية كهدف أساسي لأي عملية.

وبعد يومين من إعلان أردوغان عن الخطة، قالت صحيفة يني شفق الموالية للحكومة، الأربعاء، إنه تم اتخاذ الاستعدادات لعملية جديدة بهدف توسيع «المناطق الآمنة» التي أقيمت بالفعل في شمال سوريا، مع تحديد عدة أهداف.

وقالت الصحيفة «من بين الأهداف المحتملة للقوات المسلحة التركية والجيش الوطني السوري (المدعوم من تركيا) تل رفعت وعين العرب (كوباني) وعين عيسى ومنبج».

وسيطرة تركيا على البلدات التي تقع على امتداد قطاع بوسط الحدود التي يبلغ طولها ٩١١ كيلومترا مع سوريا أو بالقرب منه يمكن أن توسع وجودها العسكري وتعززه بالقرب من ساحل البحر المتوسط على طول ما يقرب من ثلاثة أرباع الحدود.

ولا توجد حتى الآن مؤشرات تذكر على حدوث نفس التحركات العسكرية التي سبقت عمليات التوغل التركية الأربع

الماضية في شمال سوريا. وقال أردوغان إنه سيجري اتخاذ قرارات تتعلق بعمليات عسكرية في اجتماع لمجلس الأمن القومي يوم الخميس.

وتخضع المناطق المستهدفة المحتملة لسيطرة وحدات حماية الشعب المدعومة من الولايات المتحدة والتي تعتبرها أنقرة امتدادا لحزب العمال الكردستاني، وهو جماعة كردية مسلحة تشن تمردا في جنوب شرق تركيا منذ عام ١٩٨٤. وتصنف تركيا الجماعتين ضمن المنظمات الإرهابية.

استهداف وحدات حماية الشعب

كانت وحدات حماية الشعب الهدف الرئيسي لعدة عمليات نفذتها تركيا في شمال سوريا منذ عام ٢٠١٦ وسيطرت خلالها على مئات الكيلومترات من الأراضي وتوغلت بعمق نحو ٣٠ كيلومترا.

وقال المتحدث باسم وحدات حماية الشعب نوري محمود لرويترز إن الجماعة تأخذ تهديدات أردوغان على محمل الجد، مضيفا «على التحالف الدولي وامريكا وروسيا الالتزام بالوعود التي قطعوها تجاه هذه المنطقة. يجب أن يكون لوجودهم في مناطقنا جدوى، بمعنى أن يوقف الهجمات المتكررة على شعبنا».

وذكرت صحيفة يني شفق أن الهدف الأهم لأحدث عملية سيكون تل رفعت التي تبعد حوالي ١٥ كيلومترا عن الحدود التركية والتي قالت إن المقاتلين الكرد يستخدمونها قاعدة لشن هجمات في عفرين وأعزاز وجرابلس التي تسيطر عليها تركيا ومقاتلون سوريون مدعومون من أنقرة.

وتقع تل رفعت شمالي مدينة حلب وإلى الجنوب مباشرة من أعزاز. وتنفيذ عملية هناك فقط لن يمثل توسعة «للمناطق الآمنة» التي أقامتها تركيا على الحدود، لكنه سيدفع قواتها إلى عمق أكبر في سوريا.

وقالت المحللة المعنية بشؤون سوريا في مجموعة الأزمات الدولية دارين خليفة إن من غير الواضح ما إذا كان أردوغان يتحدث عن عملية في تل رفعت أو في مناطق أبعد إلى الشرق، لكنها سلطت الضوء على أهمية البلدة.

وقالت إن تل رفعت يمكن أن تمنحه ما يريد، وسيجنبه ذلك إثارة مشكلة كبيرة، مضيفة «لا أعتقد أن الامريكيين يهتمون بأمر تل رفعت».

وتتمركز معظم القوات الامريكية في شمال سوريا في مناطق أبعد إلى الشرق.

وذكرت دارين خليفة أن روسيا، التي نشرت قوات في المنطقة، لم تعالج مخاوفه بشأن هجمات المسلحين من تل رفعت على المناطق التي تسيطر عليها تركيا، وأن أردوغان يقول منذ سنوات إنه ينبغي السيطرة على البلدة.

كوباني؟

تحدثت تقارير عن بلدة كوباني (عين العرب) ذات الأغلبية الكردية بأنها هدف محتمل آخر. وكان لنجاح وحدات حماية الشعب الكردية في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية هناك عام ٢٠١٥ دور في تحول دفة الأمور ضد التنظيم.

وقال المتحدث باسم وحدات حماية الشعب الكردية نوري محمود إن «كوباني تمثل قيمة انتصار عالمي في الحرب على الإرهاب». وأضاف «ليس هناك شك في أن قواتنا ستفعل ما يلزم للدفاع» عن المنطقة.

وتشكل وحدات حماية الشعب عنصرا أساسيا في قوات سوريا الديمقراطية، التحالف الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة إلى حد بعيد في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

لكن دارين خليفة هوّنت من شأن احتمالات استهداف تركيا لكوباني.

وقالت «لا أعتقد أن هناك أي رغبة في التعثر في كوباني»، مشيرة إلى التغيرات السكانية الكبيرة وردود الفعل التي

ستنشأ إذا فر السكان الكرد.

وأضافت أنه رغم أن القوات الامريكية ليست موجودة في منبج فعليا، فإنها منطقة نفوذ امريكية، لذلك «أتوقع أن تؤدي أيضا إلى رد فعل امريكي».

وقد يؤدي أي هجوم على كوباني أيضا إلى إثارة رد فعل قوي من كرد تركيا الذين يشكلون حوالي ٢٠ بالمئة من سكان البلاد. وكان هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على كوباني في عام ٢٠١٤ قد أثار احتجاجات قتل فيها العشرات في تركيا.

وحذر الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد في تركيا مدحت سنجار من عواقب خطط أردوغان لتنفيذ عمليات عسكرية جديدة.

وقال لنواب الحزب «يجب أن نتوقع جميعا أن هذا سيؤدي مرة أخرى إلى دوامة دامية في هذه المنطقة وفي البلد».

وحديث أردوغان عن عملية عسكرية يسلط أيضا مزيدا من الضوء على الخلاف بين تركيا وشركائها في حلف شمال الأطلسي بشأن انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف، حيث تتهم تركيا البلدين بإيواء أشخاص مرتبطين بحزب العمال الكردستاني.

وقال محللون إن خطط العملية العسكرية تعكس اعتقاده بأن الغرب لن يعارض مثل هذه العمليات عندما يحتاج إلى دعم أنقرة لمساعي الدولتين الأوروبيتين الانضمام إلى الحلف.

وأضاف المحللون أن إعلان أردوغان يهدف كذلك إلى تعزيز الدعم من جانب القوميين في وقت يستعد فيه لانتخابات صعبة العام المقبل. وكانت العمليات العسكرية عبر الحدود قد عززت معدلات تأييده في الماضي.

اردوغان يستعد للتحرك

وكان الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان أعلن الإثنين أنّ بلاده ستشنّ قريباً عملية عسكرية جديدة في شمال سوريا لإنشاء «منطقة آمنة» بعمق ٣٠ كيلومتراً على طول حدودها مع جارتها الجنوبية.

ومنذ ٢٠١٦ شنّت تركيا ثلاث عمليات عسكرية في سوريا لإبعاد المقاتلين الكرد السوريين الذين تحالفوا مع الولايات المتّحدة في حملتها ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية الجهادي.

وعقب ترؤسه اجتماعا للحكومة، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مساء الاثنين الماضي، إن بلاده ستشرع قريبا في استكمال إنشاء ما أسماه "مناطق آمنة" بمحاذاة الحدود بين سوريا وتركيا.

كما أعلن عزم حكومته إنشاء مناطق آمنة بعمق ٣٠ كيلومترا، على طول الحدود الجنوبية لتركيا، وهو الأمر الذي حققت أنقرة جزءا منه، عبر عمليات عسكرية شنتها في الشمال السوري، كان آخرها العملية التي أسمتها تركيا "نبع السلام" أواخر عام ٢٠١٩.

كذلك أوضح أردوغان بأن عمليات عسكرية ستبدأ بمجرد انتهاء تحضيرات الجيش والاستخبارات والأمن لذلك. مضيفا بالقول "سنتخذ قراراتنا بهذا الخصوص خلال اجتماع مجلس الأمن القومي، الخميس المقبل". إلا أن هذا الاجتماع لم يخرج بمواقف واضحة حول التهديدات بالعملية العسكرية المزمعة، ما يوحي بأن أنقرة كانت تريد اختبار المواقف الدولية لأي عملية عسكرية متهورة بسوريا، فكان التراجع وعدم إعلان أي موقف تصعيدي جديد ضد الشمال السوري بعد إعلان الخارجية الامريكية والأمم المتحدة رفضهم لأي تصعيد عسكري في الشمال السوري.

بيان مجلس الأمن القومي التركي، مساء الخميس، أشار إلى أن "العمليات العسكرية الجارية وتلك التي ستُنفذ على حدودنا الجنوبية ضرورة لأمننا القومي ولا تستهدف سيادة دول الجوار". دون أن يصدر أي تأكيد حول موعد العملية أو إمكانية حصولها بالأساس.

أمبرين زمان و جاريد سزوبا:

ماذا وراء العملية العسكرية التركية المرتقبة شمالي سوريا؟

* المونيتور

قبل يومين، قال مجلس الأمن القومي التركي في بيان له إن العمليات العسكرية الحالية والمستقبلية على طول الحدود الجنوبية للبلاد ضرورية لأمن تركيا مشددا على أنها لا تستهدف سيادة جيرانها.

وترك البيان المصاغ بغموض الباب مفتوحا أمـام احتمال أن ينفذ الرئيس التركي «رجب طيب أردوغــان» التهديدات التي وجهها قبل أيام بشن هجوم جديد يستهدف القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة شمالي سوريا. وقال مسؤولون كرد وأمريكيون لـ«المونيتور» إن التهديدات التركية بالتدخل لإنشاء منطقة آمنة بعمق ٣٠ كيلومترًا يجري التعامل معها باعتبارها جادة و«خطيرة».

وفي حديثه، قال «أردوغان»: «الهدف الرئيسي لهذه العمليات هو إنشاء مناطق آمنة وتحييد المناطق التي تعد مراكز انطلاق للهجمات ضد بلادنا»، دون أن يقدم تفاصيل. وقد بدأت وسائل الإعلام الموالية للحكومة في تركيا بقرع طبول الحرب بالفعل. وعرضت قناة «إيه خبر» لقطات لمقاتلين من الجيش الوطني السوري (مسلحين ومدربين من قبل الجيش التركي) وهم ينفذون ما قالت القناة إنها تدريبات تمهيدا للعملية الجديدة.

وتأتي تهديدات تركيا وسط خلاف مع حلفائها في الناتو بشأن طلب فنلندا والسويد الانضمام إلى الحلف الغربي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. ويقول «أردوغان» إن تركيا لن توافق على عضويتهما حتى

> سيعطي انتزاع المزيد من الأراضي من الكرد المجال لتوطين ملايين اللاجئين

تتعامل هذه الدول بجدية مع مخاوف أنقرة الأمنية بشأن الجماعات الكردية المسلحة.

وبالفعل، غادرت الوفود السويدية والفنلندية أنقرة قبل أيام خالية الوفاض. ولعل الجديد هنا أن الصراع في أوكرانيا قد خلق مساحة جديدة لتركيا للانخراط في تكتيكات المساومة مع شركائها الغربيين للحصول على قائمة مطالب تشمل تخفيف العقوبات العسكرية الأمريكية بسبب شراء تركيا منظومة «إس ٤٠٠» الروسية، وتقديم ترقيات لأسطول تركيا المتقادم من طائرات «إف١٦» المقاتلة.

وتطالب أنقرة السويد برفع الحظر العسكري الذي فرضته على أنقرة بعد الغزو التركي لشمال شرق سوريا عام ٢٠١٩ وإنهاء جميع التعاملات الجماعات الكردية المسلحة. ومع ذلك، فإن التنازلات من الغرب ليست سوى عنصر واحد من حسابات «أردوغان» التي تتعلق أساسًا بالديناميكيات السياسية الداخلية.

ويمر الاقتصاد التركي بأزمة منذ فترة طويلة في الوقت الذي تواصل فيه الليرة دوامة الهبوط مع الارتفاع المتواصل في الأسعار. في غضون ذلك، فإن الخسائر في صفوف الجنود الأتراك في كردستان العراق – حيث يشن الجيش التركي آخر عملياته ضد حزب العمال الكردستاني – يزيد من حدة المشاعر القومية حيث تبث القنوات الموالية للحكومة المزيد من اللقطات المؤثرة للجنود في الآونة الأخيرة، جنبًا إلى جنب مع التعليقات التي تتنبأ بالنصر الوشيك في المعركة ضد حزب العمال الكردستاني.

وسيعطي انتزاع المزيد من الأراضي من الكرد المجال لعودة ملايين اللاجئين السوريين غير المرغوب فيهم في تركيا، وقد يفسر هذا سبب صمت حزب الشعب الجمهوري عن خطط «أردوغان» بهذا الخصوص، حيث إن لديه أيضا حزب قومي حليف له هو «الحزب الجيد».

وستجبر العملية العسكرية الجديدة المعارضة على الالتفاف حول العلم والعودة إلى نوع الخطاب الذي ينفر الناخبين الكرد وهو ما قد يصب في صالح «أردوغان» وسط تكهنات متزايدة بإجراء انتخابات مبكرة في نوفمبر/تشرين الثاني.

ويعد الكرد كتلة تصويتية متأرجحة ومهمة وهو ما كشفته في انتخابات الإعادة في بلدية إسطنبول عام ٢٠١٩. وإذا رفضت هذه الكتلة التوجه إلى صندوق الاقتراع تعبيرا عن استيائهم فإن هذا سيعطي «أردوغان» ميزة كبيرة.

ويرى البعض أن «أردوغان» يحاول استغلال حرب أوكرانيا لانتزاع تنازلات من جميع الأطراف فبينما تسعى تركيا إلى إرضاء روسيا من خلال جعل قضية حزب العمال الكردستاني عقبة أمام عضوية فنلندا والسويد في الناتو، يمارس «أردوغان» ضغوطا على الأوروبيين

> الخسائر في صفوف الجنود الاتراك يزيد من حدة المشاعر القومية

بشأن قضية اللاجئين للحصول على الموافقة على المنطقة الآمنة في شمال شرق سوريا.

وقبل أيام، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية «نيد برايس» إن الولايات المتحدة «قلقة للغاية بشأن التقارير والمناقشات حول زيادة النشاط العسكري المحتمل في الشمال السوري وتأثير ذلك على قوات العمليات الخاصة الأمريكية المنتشرة في شمال شرق سوريا». وأضاف «برايس» أن واشنطن تتوقع أن تلتزم تركيا باتفاق ٢٠١٩ لوقف عملياتها العسكرية في المنطقة التي يسيطر عليها الكرد، معتبرا أن الإبقاء على خطوط وقف إطلاق النار «أمر حاسم لاستقرار سوريا».

لاضمانات أمنية

وقال مسؤول في إدارة بايدن لـ «المونيتور» شريطة عدم الكشف عن هويته، إنه لا توجد مؤشرات واضحة حول المكان الذي قد تركز فيه تركيا هجومها، سواء حول تل رفعت أو عين عيسى أو كوباني أو أي مكان آخر. لكن المسؤول قال إن البيت الأبيض يتعامل مع تهديد «أردوغان» على أنه خطير.

وكرر السكرتير الصحفي للبنتاجون «جون كيربي» يوم الخميس قلق وزارة الخارجية بشأن نوايا أنقرة، لكنه قال إنه ليس على علم بأي حوار عسكري رفيع المستوى مع القوات المسلحة التركية بشأن هذه القضية. وقال «كيربي» إن المسؤولين العسكريين الأمريكيين على اتصال يومي بالقوات الكردية في سوريا. ومع ذلك، قال مسؤولون كرد إن الأمريكيين والروس لم يقدموا ضمانات أمنية ردًا على تهديدات تركيا.

ويبقى أن نرى ما إذا كانت القوات الأمريكية ستدافع عن مناطق عملياتها ضد القوات التركية أو وكلائها. ورفض متحدث باسم التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة التعليق على الأمر. وأشار «جيمس جيفري»، السفير الأمريكي السابق في تركيا والمبعوث الأكبر لإدارة «ترامب» إلى سوريا، إلى أن تركيا تسيطر بالفعل على مساحات شاسعة من الأراضي السورية على طول حدودها.

وسيتطلب ربط هذه الأراضي لإنشاء منطقة آمنة موسعة ضم مناطق تسيطر عليها روسيا مثل كوباني ومنبج. وفي اتفاق سوتشي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، وافقت روسيا على خروج القوات الكردية من تلك المناطق. ومع ذلك قال «جيفري»: «لا يوجد دليل على أنهم فعلوا ذلك أو حتى أن روسيا حاولت حثهم على ذلك لذا فإن سؤالي هو ما إذا كانت تركيا تتعامل مع روسيا في هذا الشأن حيث إن اقتحام المناطق التي تتواجد فيها القوات الروسية لا يبدو ذكياً».

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

د.محمد نور الدين:

الحرب الخامسة في سوريا: تركيا تغامر بالتفاهمات

يبدو أن خطط العملية العسكرية التركية الخامسة في سوريا، ماضية بثبات، أقلّه إعلامياً، بهدف إنشاء منطقة آمنة بعمق ٣٠ كيلومتراً، تُحقّق وعد الرئيس رجب طيب إردوغان، عشيّة إطلاق عملية «نبع السلام».

عمليّةٌ يقول الرئيس التركي إن احترام حساسيّتها، من قِبَل الأطراف الآخرين، سيشكّل مرجعاً لسياسة أنقرة، التي ينتظر «حلف شمال الأطلسي» رضاها، ليضمّ فنلندا والسويد إلى صفوفه.

وإن كان الضوء الأخضر الامريكي غير متوفّر إلى الآن لعملية من هذا النوع، لا يزال الموقف الروسي ملتبساً إزاءها، فيما يبدو أن أنقرة مستعدّة لتُغامر بالتفاهمات التي أرستها مع الأطراف الفاعلين في الأزمة السورية

حرّكت تصريحات الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، حول احتمال قيام بلاده بعملية عسكرية في شمال سوريا، «الستاتيكو» القائم هناك، منذ آذار ٢٠٢٠.

وكان إردوغـان قد أعلن، عقب اجتماع لحكومته الإثنين الماضي، أن تركيا بدأت بإنشاء «منطقة آمنة» بعمق ٣٠ كيلومتراً على طول الحدود الجنوبية (لم يُحدِّد سوريا بالاسم)، على أن تبدأ العمل لسدّ «النواقص» في هذه المنطقة.

وقال إن «قوّاتنا المسلّحة واستخباراتنا وقوانا الأمنية، ما إن تنتهي من استعداداتها، حتى ستبدأ، إن شاء الله، هذه العمليات العسكرية، وسنرى مَن يحترم الحساسيات الأمنية لبلدنا، ومَن لا يحترمها، وسنجعل ذلك مرجعاً لسياساتنا المستقبلية».

وبالفعل، جاء اجتماع مجلس الأمن القومي التركي، يوم أمس، لينقل التطوّرات إلى مرحلة جديدة، بإقراره خطّة العملية العسكرية.

ومع أن مصادر كردية من داخـل (كوباني)، لم ترَ بعد أيّ تحرّك على الأرض أو في السماء، حيث لا

> تركيا تغامر بتعريض المناخ الإيجابي الذي نشأ مع الغرب بسبب أوكرانيا للتبدد

تزال المروحيات الروسية تقوم بدورياتها المعتادة، إلاّ أن المصادر تشير إلى «حالة من الرعب» تسود سكّان المناطق التي يمكن للعملية العسكرية التركية أن تستهدفها، خصوصاً على أبواب حصاد الموسم الزراعي والامتحانات النهائية للعام الدراسي.

العملية العسكرية التركية المحتمَلة، تُعدّ الخامسة بعد أربع عمليات كبيرة، هي: «درع الفرات» (آب ٢٠١٦) التي شملت مناطق جرابلس والباب ودابق؛ «غصن الزيتون» (كانون الثاني ٢٠١٨) التي احتلّت بعدها القوات التركية مناطق راجو وجندرس و٣٣٢ نقطة سكنية بما في ذلك مدينة عفرين؛ «نبع السلام» (تشرين الأول ٢٠١٩) التي أدّت إلى احتلال رأس العين وتل أبيض وسلوق، ووضع تركيا يدها على جزء من طريق «إم ٤» الواقع شرق الفرات؛ و«درع الربيع» (٢٧ شباط ٢٠٢٠)، والتي نتج منها اتفاق بين أنقرة وموسكو قضى بتسيير دوريات تركية – روسية مشتركة من منطقة طرمبة إلى منطقة الحور على امتداد طريق «إم ٤».

وفيما أثيرت تساؤلات عن المناطق التي تُعتبر، من وجهة النظر التركية، «نواقص» في خريطة «المنطقة الآمنة»، خصّصت صحيفة «تركيا» عنوانها الرئيس، ، للهجوم المتوقّع، والذي سيشمل، بحسبها، السيطرة على مناطق عين عيسى، عين العرب، تل رفعت، منبج، مطار مينغ، وسدّ تشرين، وسيشارك فيه ٥٠ ألفاً من الجنود الأتراك، و«الجيش الوطني السوري» الموالي لأنقرة.

من جهته، يقول الخبير التركي المعروف في شؤون الإرهـاب والأمـن، عبدالله آغار، في حوار مع صحيفة «ميلليت»: «تنقصنا عملية عسكرية واحدة بعد.

رئيس الجمهورية قال جملةً هي الأدقّ عشيّة عملية نبع السلام: عرض المنطقة ٤٣٢ كيلومتراً وعمقها ٣٠ كيلومتراً، أي أن الوضع أُسّس له في حينه.

وهذا يعني ضرورة استكمال العملية العسكرية في المناطق التي لم تشملها العملية بين تل أبيض ورأس العين».

ويحدّد آغار هذه المناطق بـ«منبج، عين العرب والقامشلي، وصولاً إلى الحدود العراقية»، معتبراً أن من شأن السيطرة على تلك المناطق أن «تحرّر المجتمع الكردي بنسبة عالية جداً من حزب العمال الكردستاني.

لكنّ هناك أيضاً مجتمعاً كردياً في حيَّي الشيخ مسعود والأشرفية في حلب».

ويضيف: «نريد أن نقتلع حزب العمّال الكردستاني الذي يطلق رصاصة على وطننا وعلى جنودنا وعلى أرضنا وعلى جنود الناتو وعلى دولة أطلسية.

وبقدر ما نريد ذلك، يجب على دول الناتو أن تريده، لأن حزب العمال الكردستاني يطلق النار على جنود أطلسيين. يجب أن تكون معركتنا واحدة».

> العملية إن حصلت، ستشكل فرصة لتركيا لاختبار الموقف الحقيقي لامريكا

وفي مقالته حول العملية، يرى مراد يتكين أن سلسلة عمليات «المخلب» التي تقوم بها القوات التركية في شمال العراق، ربّما تمهّد لعملية محتملة في شمال سوريا، وفي العراق توازياً، إذ إن الهدف منها «دفع القوات الكردية إلى خلف مرمى المدفعية التركية، أي أبعد من ٣٠ كيلومتراً».

ويتوقّف الكاتب عند توقيت إعلان الهجوم، باعتباره يأتي «بعد ورود أنباء صحافية تركية عن أن روسيا سحبت العديد من جنودها المنتشرين في مناطق مثل إدلب وحماة واللاذقية ومحيط حلب ومنبج وتل رفعت والحسكة وعين العرب، حيث ينشط حزب العمال الكردستاني، لنقلهم إلى أوكرانيا».

ويتساءل يتكين: «هل هذا يعني أن روسيا تقول لإردوغـان: تعال تقدَّم وأطلق النار، وتعطيه الضوء الأخضر لذلك، أم هذا مجرّد فخّ ليصبح في موقف المواجِه ليس فقط للولايات المتحدة، بل أيضاً لإيران التي يمكن أن تملأ الفراغ مع حزب الله في تلك المناطق؟».

ويضيف يتكين أن العملية، إن حصلت، ستشكّل فرصة لتركيا لاختبار الموقف الحقيقي للولايات المتحدة، كما للسويد وفنلندا، تجاه «حزب العمّال الكردستاني».

وبحسب الكاتب، فإن روسيا ستُبقي على ٦ إلى ٧ آلاف جندي في سوريا، على خطّ دمشق – اللاذقية – طرطوس. ويرى أخيراً أن أيّ هجوم عسكري جديد سيحرف الأنظار ولو مؤقّتاً عن الأزمـة الاقتصادية الحالية، لكنّه سيضيف عامل توتير مؤثّراً على صيف ٢٠٢٢ الذي سيمرّ ساخناً.

من جهته، يرى الجنرال المتقاعد، رئيس دائرة الاستخبارات السابق في رئاسة أركان الجيش، إسماعيل حقي بكين، أن «تركيا يمكن أن تقوم بعملية عسكرية واسعة، ولكنها تغامر بتعريض المناخ الإيجابي الذي نشأ مع الغرب بسبب أوكرانيا للتبدّد، والقيام بعملية كبرى في ظلّ الفيتو التركي على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي، سوف يجعل كلّ السهام ترتدّ عليها».

مثل هذا الخيار سيثير، وفق الخبير، «استياء روسيا وإيران... الحلّ النهائي في سوريا هو أن تجلس الحكومة التركية مع الحكومة السورية. وبهذه الطريقة، لن نكون بحاجة إلى مثل هذه العمليات، خصوصاً أننا نقول دائماً إننا نعترف بوحدة الأراضي السورية».

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

إيكونوميست: كارثة غذاء قريبة تهدد العالم بالجوع

«كارثة الغذاء» المقبلة.. هذا هو عنوان غلاف العدد الأخير من مجلة «إيكونوميست» التي تحذر من أن الحرب في أوكرانيا تحرف كفة العالم الهش نحو جوع كبير، معتبرة أن مسؤولية هذا الوضع تقع على الجميع.

منذ بداية الحرب أعلنت ٢٣ دولة من كازخستان إلى الكويت عن فرض قيود على صادرات الطعام التي تغطي نسبة ١٠٪ من السعرات الحرارية الدولية. وتم تقييد خمس تصدير الأسمدة، ولو توقفت التجارة فستنتشر المجاعةوكتبت المجلة أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دمر بقراره غزو أوكرانيا، حياة الناس في مناطق أبعد من ساحة المعركة وعلى مساحة واسعة قد يندم عليها. فالحرب ضربت نظام الغذاء العالمي الذي عانى أصلاً بسبب كوفيد-١٩ والتغيرات المناخية وصدمة الطاقة. فقد توقف تصدير أوكرانيا من الحبوب والبذور الزيتية، وباتت روسيا مهددة. وزادت أسعار القمح بنسبة ٥٣٪ منذ بداية العام الحالي وارتفعت بنسبة ٦٪ أخرى في ١٦ مايو (أيار) بعد إعلان الهند عن تعليق صادرتها منه، محدثة موجات من القلق.

كلفة المعيشة

ويبدو أن أزمة كلفة المعيشة لم تنبه الحكام بعد لخطورة ما سيحدث في المرحلة المقبلة. ففي ١٨ مايو (أيار) حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من الأشهر المقبلة، و«النقص في الغذاء العالمي» الذي قد يظل قائماً

لمدة سنوات مقبلة. فزيادة أسعار المواد الغذائية زادت أعداد الناس الذين لا يحصلون على ما يكفيهم من ٤٤٠ مليون نسمة إلى ١/٤ مليار شخص. وهناك ٢٥٠ مليون شخص يعيشون على حافة المجاعة. ولو استمرت الحرب لمدة طويلة وتأثرت الإمدادات من روسيا وأوكرانيا فسيعاني مئات الملايين من الفقر ويصاب الأطفال بالهزال ويجوع الناس.

حلول عاجلة

وحضت المجلة قادة العالم على التعامل مع الجوع العالمي كقضية ملحة تحتاج إلى حلول عاجلة.

وتبلغ نسبة امدادات روسيا وأوكرانيا من القمح ٢٨٪ والشعير ٢٩٪ و ١٥٪ من الذرة و ٧٥٪ من زيت الذرة. ويستورد لبنان وتونس نصف الحبوب التي يحتاجان إليها، ومصر نسبة ثلثي ما تستهلكه. ويسهم الغذاء الذي تصدره أوكرانيا بتوفير السعرات الحرارية إلى ٤٠٠ مليون شخص. وتوقفت هذه الصادرات لأن أوكرانيا زرعت الألغام في مياهها لمنع الهجوم الروسي وبسبب حصار موسكو لميناء أوديسا. وكان برنامج الغذاء العالمي، حتى قبل الحرب قد حذر من أن عام ٢٠٢٢ سيكون رهيباً.

المطر

وقالت الصين، أكبر مصدر للقمح في العالم أن محصول هذا العام سيكون الأسوأ بسبب تأخير المطر عملية الزراعة. ويهدد ارتفاع درجات الحرارة في الهند، ثاني أكبر منتج في العالم، ونقص المطر، باستنزاف المحاصيل من سلال غذاء أخرى في العالم من حزام القمح في الولايات المتحدة إلى منطقة بيوس في فرنسا. وتعاني منطقة القرن الأفريقي من أسوأ سنوات الجفاف، نتيجة للتغيرات المناخية. كل هذا سيترك آثاراً وخيمة على الفقراء. فالعائلات في الإقتصادات الصاعدة تنفق نسبة ٢٥٪ من ميزانياتها على الطعام، وفي دول الصحراء الإفريقية ٤٠٪ . أما في مصر فيوفر الخبز نسبة ٣٠٪ من السعرات الحرارية. وفي معظم الدول التي تستورد الحبوب لا تستطيع الحكومات تحمل الدعم لمساعدة الفقراء، وخصوصاً إذا كانت تستورد الطاقة، وهي سوق أخرى تعاني من اضطرابات.

مخاطر الشحن

وتحذر المجلة من أن الأزمة ستزداد سوءاً، فقد شحنت أوكرانيا معظم محاصيل الصيف الماضي قبل الحرب. ولا تزال روسيا تبيع القمح، رغم الكلفة المضافة ومخاطر الشحن. لكن الصوامع الأوكرانية التي لم تتضرر نتيجة الحرب مليئة بالشعير والذرة. وليس لدى المزارعين خيارات لتخزين المحصول المقبل. وربما وجدت روسيا نفسها في مواجهة نقص البذور والأسمدة التي تستوردها عادة من الإتحاد الأوروبي.

ورغم زيادة أسعار الحبوب، فإن المزارعين في أماكن أخرى ليست لديهم القدرة لتعويض النقص. وواحد من الأسباب هو التقلب في الأسعار. والأسوأ هو انخفاض هامش الربح نظرا لزيادة أسعار الأسمدة والطاقة. وهذان القطاعان هما الكلفة التي يتكلف بها المزارعون وكلاهما في حالة من الفوضى بسبب الحرب والبحث عن الغاز الطبيعي. ولو خفف المزارعون من استخدام الأسمدة فالمحاصيل ستقل، ولكن في الوقت الخطأ. ويمكن ان يفاقم رد السياسيين القلقين الوضع، فمنذ بداية الحرب أعلنت ٢٣ دولة من كازخستان إلى الكويت عن فرض قيود على صادرات الطعام التي تغطي نسبة ١٠٪ من السعرات الحرارية الدولية. وتم تقييد خمس تصدير الأسمدة، ولو توقفت التجارة فستنتشر المجاعة.

حسين جمو :

العولمة والحرب الكبرى: الحرية ضد التجارة الحرة

*المركز الكردي للدراسات

يُجمع معظم خبراء الاقتصاد حول العالم على أن العام ٢٠٢٢ سيكون صعباً وقاسياً على الجميع، وأن الأفق قاتم في ظل التضخم العالمي جراء أزمات متتالية آخرها الحرب في أوكرانيا والإغلاق في الصين. هذه التوقعات مدعمة بأرقام وإحصائيات. في الدول النامية يزداد الوضع خطورة، و في إحدى بلدانها، و هي سريلانكا، سقطت الحكومة و ما زالت الاضطرابات مستمرة بسبب ضغوط معيشية غير مسبوقة على السكان والناجمة عن ارتفاع الأسعار فضلاً عن سوء الإدارة المزمن.

المعضلة الكبيرة أمام الانقسام الحاد بين القوى الكبرى، أنه للمرة الأولى منذ انتصار «السوق الليبرالي المفتوح» على «سوق الدولة القومية» و «السوق الاشتراكية» منذ نهاية الحرب الباردة، تعود إلى الواجهة دعوات لصياغة الاقتصاد على أساس الموقف السياسي، رغم استحالة تحقيق ذلك نظرياً بسبب طابع العولمة الاقتصادية الذي ربط بين الدول بشكل غير مسبوق في التاريخ. وبلغ هذا التحدي ذروته في الغزو الروسي لأوكرانيا.

كتل اقتصادية- سياسية

مبدئياً تلوح في الأفق ثلاث كتل اقتصادية – سياسية – عسكرية، اثنتان منها في حالة مواجهة؛ أكبرها كتلة حلف شمال الأطلسي (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي)، و في الجهة المقابلة هناك روسيا رغم صغر حجم اقتصادها (المرتبة ١١ عالمياً) لكنه مسنود بصناعة عسكرية قوية و حضور روسي كقوة عظمى دولية. و الكتلة الثالثة هي الصين، لكن ما زال غير محسوم ما إذا كانت موسكو وبكين ستتقاربان لتشكلا ما يشبه كتلة متحدة، رغم الاختلاف الكبير في طبيعة الاقتصاد ونوعيته بين البلدين، وكذلك الارتباط الكبير بين الصين والاقتصاديات الليبرالية الغربية، وهذا ما يرجح

> مبدئياً تلوح في الأفق ثلاث كتل اقتصادية- سياسية- عسكرية، اثنتان منها في حالة مواجهة

بقاء الصين على حافة الصراع بين الغرب و روسيا.

على خلفية الإجراءات المتزايدة الرامية لعزل بلاده، ذكر وزير الخارجية سيرغي لافروف، في ٢٣ مايو، أن الكرملين سيركز على تطوير العلاقات مع الصين مع قطع العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوروبا. وقال في خطاب نشر موقع وزارة الخارجية على الإنترنت نصه «إذا أرادوا (الغرب) عرض شيء ما فيما يتعلق باستئناف العلاقات، فسننظر بجدية فيما إذا كنا سنحتاجه أم لا.. وبما أن الغرب تبنى الآن 'موقف الدكتاتور'، ستنمو علاقاتنا الاقتصادية مع الصين بشكل أسرع».

هل تحسم المجر مصير العولمة؟

إن الإجراء الذي سيحسم الانقسام الاقتصادي وتفكك عولمة «السوق المفتوح» لصالح نسخة أكثر خضوعاً للأيديولوجيات الكبرى، يتمثل في ما إذا كانت الدول الغربية ستنجح في الاتفاق على حظر شراء النفط والغاز من روسيا. وهناك تضارب بشأن الإجماع الأوروبي في ظل معارضة قوية من المجر للحظر بسبس عدم جاهزيتها لمثل هكذا خطوة. و الثلاثاء (٢٤ مايو) رجحت ألمانيا أن يوافق الاتحاد الأوروبي على حظر واردات النفط الروسية «في غضون أيـام»، فيما تمسكت المجر بمطالبها بالحصول على استثمارات في مجال الطاقة قبل أن توافق على مثل هذا الحظر، واصطدمت مع دول الاتحاد الأوروبي التي ضغطت من أجل موافقة سريعة على هذا الإجراء العقابي. وعرض الاتحاد الأوروبي ما يصل إلى ملياري يورو (٢،١٤ مليار دولار) لدول في وسط وشرق أوروبا تفتقر إلى إمدادات غير روسية.

واعتبر رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان أن بلاده «ليست في وضع يسمح لها بقبول الحزمة السادسة من العقوبات على روسيا». فالحظر النفطي المقترح سيؤدي على الفور إلى اضطرابات خطيرة في الإمدادات للمجر ويرفع الأسعار بحوالى ٥٥ إلى ٦٠ ٪.

وقد يكون أمراً استثنائياً وتاريخياً أن يتوقف بقاء نموذج «العالم سوق واحدة» على قرار رئيس الوزراء المجري.

هل يمكن تحييد الاقتصاد عن الحرب؟

و تفتح فلسفة «العقوبات» في الفكر السياسي الغربي، الباب أمام أسئلة عن جدوى هذا السلاح في العلاقات الدولية في ظل دفع العلام بالأجمع الثمن، خاصة حين يكون الهدف اقتصاد دولة كبرى. و سبق أن تسببت مدرسة العقوبات في انهيار وتداعي اقتصاديات

> تفتح فلسفة العقوبات في الفكر السياسي الغربي الباب أمام أسئلة عن جدوى هذا السلاح في العلاقات الدولية

دول عدة بدون أن يؤثر ذلك على تماسك وصلابة الأنظمة المستهدفة. وتكون التداعيات عابرة للحدود في حالة دولة مثل روسيا، فالاقتصاد الروسي رافد قوي لنموذج اقتصاد العولمة في الطاقة والزراعة، والدليل على ذلك ليس تحليلاً، إنما في التحذيرات التي يطلقها القادة في القارة الأفريقية، وكذلك المنظمات الدولية، من خطورة اضطرابات قارية تعصف بأفريقيا جراء تداعيات العقوبات والحرب على الاقتصاديات الهشة في أفريقيا. و الواقع أن في الأمر معضلة اخلاقية يتعين على صناع السياسة التعامل معها: هل من الأفضل تحييد الاقتصاد عن الحرب؟

في كل الأحوال، المعطيات تشير إلى أن الأسوأ لم يأتِ بعد. فقد حذّرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا من «أفق قاتم» للاقتصاد العالمي، خلال ندوة في دافوس. وأشارت إلى توقع حدوث انكماش اقتصادي في بعض البلدان التي لم تتعافَ من أزمة كوفيد، والتي تعتمد بشكل كبير على روسيا أو على استيراد المواد الغذائية.

ولتقدير فداحة الأزمة الحالية في الاقتصاد العالمي، أشار جوزيف ستيجلتس، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، إن الارتفاع العالي للأسعار «أسوأ من حيث الحجم» من الأزمة التي شهدها العالم في سبعينيات القرن العشرين أثناء الحظر العربي لتصدير النفط إلى الدول الغربية بسبب انحيازها لإسرائيل.

«الناتو» ضد التجارة الحرة!

أمام هذه الصورة «القاتمة» كما وصفتها مديرة صندوق النقد الدولي، أدلى ينس ستولتنبرغ الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في دافوس، بدلوه حول التداخل بين الأمن والاقتصاد، و لخّص الاتجاه المستقبلي حول هل يمكن للعولمة أن تشمل فقط الدول ذات النظام السياسي المتماثل؟ بمعنى آخر: هل يمكن تجزئة العولمة حسب الأنظمة السياسية والاقتصادية؟

قال ستولتنبرغ: الحرب في أوكرانيا أظهرت كيف أن العلاقات الاقتصادية مع الأنظمة السلطوية يمكن أن توجد نقاط ضعف»، في إشارة إلى واردات الاتحاد الأوروبي من الوقود الأحفوري الروسي وبناء الصين لشبكات الجيل الخامس من الاتصالات. وأوضح: «علينا أن نعترف أن خيارتنا الاقتصادية لها تداعيات على أمننا». ثم أردف جملة قد تصبح علامة أيديولوجية للحقبة التي يتم تأسيسها حالياً في أوكرانيا و إيذاناً بتفكيك العولمة الاقتصادية، أو بعبارة أدق «محاولة» تفكيك التشابك في السوق العالمية، وكانت هذه الجملة التي نطقها ستولتنبرغ هي: «الحرية أهم من التجارة الحرة».

ديفيد بولوك:

دول شرق المتوسط في حالة مد وجزر: هل يتحول الأعداء إلى أصدقاء؟

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

على الرغم من أن شبح تحقق أسوأ السيناريوهات التي تجلت قبل بضع سنوات فقط لم يعد قائماً، إلا أن أفضل السيناريوهات القائمة على التعاون التحويلي لا تزال بعيدة المنال.

نحن الآن في خضم مرحلة انتقالية من المشهد الجيوسياسي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بعيداً عن الصراعات ونحو التعايش المشترك، إن لم نقل التعاون. وبديهياً، هناك بعض الأسئلة التي تطرح نفسها في هذه المرحلة: كيف تسارعت وتيرة هذا التغيير واتسعت رقعته في الأشهر الأخيرة ولماذا حدث ذلك؟ ما الذي يعزز احتمال استمراره على الأقل لفترة من الوقت؟ سيتناول هذا المقال الصورة العامة لهذا التحوّل الذي تشهده المنطقة من خلال الإجابة على هذه الأسئلة.

يتمثل العامل الوحيد الأكثر أهمية وراء هذا التحول الإيجابي هو التغيير في موقف تركيا، مما يدل على نطاق واسع على انتصار السياسة المحلية على السياسة الخارجية. وفي الوقت نفسه، وبغض النظر عن كافة المسائل السياسية، لا يجب أن ننسى الدور الذي تلعبه عوامل الطاقة العالمية والمناخ والاقتصاد في هذا التحوّل أيضاً. فالقيمة النسبية المتصورة على المدى القصير والوجهات المفضلة لموارد الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط قد تغيّرت، مما جعل المواجهات حولها أقل احتمالاً على المدى القريب.

ولتقدير مدى الاختلاف الذي يبدو عليه المشهد البحري اليوم، من الضروري العودة إلى عاميْ ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. فخلال معظم هذين العامين، شهدت المنطقة أزمات صغيرة متواصلة بسبب التنافس على الحَفر والتنقيب والمطالب البحرية والعمليات العسكرية البحرية الفعلية التي جرت في كافة أنحاء شرق المتوسط، بدءاً من الساحل الليبي ووصولاً إلى اللبناني. وفي تناقض صارخ، تراجعت حدة المنافسة بشكل ملحوظ خلال العام والنصف العام الماضيين. وكانت تركيا هي الرائدة في كلتا الحالتين، للأسوأ في الماضي القريب وللأفضل اليوم.

تركيا والتغيير في سياستها

كما هو الحال غالباً، قد يكون السبب الذي يدعو تركيا إلى تغيير سياستها (إن لم يكن تبديل موقفها بالكامل) تجاه الدول المجاورة نابعاً من الداخل. فالرئيس رجب طيب أردوغان سيرشح نفسه مجدداً للانتخابات في غضون عام تقريباً، في وقت يتدهور فيه الاقتصاد التركي، حيث تتراجع قيمة الليرة التركية بينما يناهز التضخم في البلاد ٤٠ في المائة. كما أنه تمّ تخفيض تصنيف تركيا الإئتماني إلى الدرجة غير الاستثمارية، والآن بعد أن خسر «حزب العدالة والتنمية» الحاكم الانتخابات في المدن الرئيسية، يبدو أن قاعدة مؤيديه من الطبقة الوسطى في المحافظات قد انحسرت أيضاً بشكل كبير.

ولذلك، فإن أردوغان بحاجة ماسة إلى حبل نجاة اقتصادي قريباً، وفي وقت أقرب مما يمكن أن تصبح أي ثروات طاقة بحرية متاحة. ويبدو أن السعودية والإمارات مرشحتان واضحتان كمساهمتين ولكن مقابل ثمن، وهو: تصالح معنا، ومع مصر، وحتى مع إسرائيل فضلاً عن أصدقائهما الجدد في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويزور كبار المسؤولين الخليجيين والمصريين واليونانيين والإسرائيليين تركيا للمرة الأولى منذ سنوات، حيث وعد الخليجيون بمساعدات وتعاملات تجارية وودائع مصرفية واستثمارات بقيمة عشرات مليارات الدولارات، بهدف عزل إيران ومصادر تهديدات أخرى.

وفي استجابة لهذه المبادرة، تخفض تركيا دعمها لجماعة «الإخوان المسلمين». كما تُظهر تعاوناً أكبر مع جهود صنع السلام في ليبيا - حيث أرسلت إليها مؤخراً بعثة عسكرية جريئة لدعم أحد طرفي الحرب الأهلية وطالبت بمساحات شاسعة من البحر الأبيض المتوسط مقابل ذلك. كما تشير أنقرة إلى استعداد جديد للتفاوض مع كافة الدول المجاورة لها في منطقة البحر المتوسط بدلاً من استفزازها بشأن ترسيم الحدود البحرية.

أما إسرائيل فهي حالة خاصة في هذا الصدد. فعلى الرغم من كل العداء بين أردوغان وإسرائيل، إلاّ أنه لم تحدث أي مواجهات عنيفة علنية بينهما منذ أكثر من عقد على طراز حادثة سفينة «مافي مرمرة» المشهورة بسوء السمعة قبالة ساحل غزة. وفي المقابل، وفي خطوة إيجابية للغاية، قام أردوغان في ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ بخطوة علنية رسمية مختلفة جداً عن المعتاد في هذا المجال، إذا قال للمراسلين الصحفيين الأتراك: «بإمكاننا استخدام الغاز الطبيعي الإسرائيلي في بلادنا... كما يمكننا الانخراط في جهود مشتركة تتعلق بمروره إلى أوروبا».

وهذا في الواقع مجرد حلم بعيد المنال أكثر من كونه احتمالاً جاداً، لكنه نابع من أسباب إقتصادية ولوجستية وليست سياسية. وتتمثل النقطة الأساسية في وجود إرادة سياسية الآن في أنقرة للتقارب من دول البحر المتوسط، مدفوعة بمحركات اقتصادية وسياسية محلية التي من المحتمل أن تستمر على مدى السنوات القليلة المقبلة.

لبنان

شهد العام الماضي أيضاً الكثير من النقاشات حول إشراك لبنان. ومن البنود المطروحة هي مخطط لاستجرار الغاز الطبيعي من شرق المتوسط إلى لبنان، من خلال مسار خط أنابيب بري ملتف للغاية يمر عبر الأردن وسوريا، على أن يكون مصدر الغاز من المياه المصرية والإسرائيلية. ويجري البحث بهذا المشروع المعقد بوساطة أمريكية وبهدف معلن هو تخفيف الضائقة الاقتصادية الخانقة التي يشهدها لبنان.

ومن الأهداف غير المعلنة الأخرى هي تشجيع إحراز تقدّم على صعيد الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان أو على الأقل استئناف المفاوضات بشأنها. وفي أوائل عام ٢٠٢٢، وافقت الحكومة اللبنانية، التي يهيمن عليها «حزب الله»، أخيراً على العودة إلى طاولة المحادثات، بوساطة أمريكية أيضاً. وعلى الرغم من أن الطرفين لن يتوصلا إلى اتفاق عما قريب على ما يبدو، فمجرد بروز هذا الاحتمال قد يمنع تصاعد حدة التوترات.

وعلى الرغم من احتمال تطوير قدرات لبنان على سحب الغاز من المياه بعد الاتفاق على ترسيم الحدود مع إسرائيل، والذي قد يستغرق سنوات، إلا أنه قد يعِد في النهاية بتحقيق مكاسب كبيرة لاقتصاد البلاد الغارق في الصعوبات. علاوةً على ذلك، قد يحمي أيضاً الأصول الإسرائيلية في البحر من بعض الأعمال العدائية تجاهها؛ فالجانب اللبناني، وحتى «حزب الله»، يدركان تماماً أن أي شركة لن تستثمر في منطقة حرب.

ومع ذلك، يبدو أن «حزب الله» ليس في عجلة من أمره لوضع اللمسات الأخيرة على أي اتفاق. وتعكس إعاقته لمسار الأمور انتصار السياسة على الاقتصاد، في تناقض صارخ مع مجريات الأحداث مع تركيا. فـ «حزب الله» يفضل السيطرة على اقتصاد متهاوٍ بدلاً من إثارة استياء إيران أو الاعتراف بأي اتفاق مع إسرائيل، وذلك لأسباب خاصة إيديولوجية ونفعية. وعلى الرغم من أن «حزب الله» يبقى خارج الصورة الجديدة لمنطقة شرق المتوسط، إلا أنه لن يتمكن من إشعال فتيل صدام حاد مباشر مع إسرائيل.

إسرائيل

هناك تناقض في سياسة إسرائيل الحديثة حيال منطقة البحر الأبيض المتوسط. فإسرائيل تحرص على جمع أكبر عدد ممكن من الشركاء في المنطقة وترحب بنزع فتيل الخلاف فيما يتعلق بمطالب الخصوم ذوي الصلة. وبالتالي، تتفاعل إسرائيل بحذر ولكن بشكل إيجابي مع المبادرات الأخيرة من أنقرة للتنسيق البحري وفي مجال الطاقة، وسط الحفاظ على اتصال وثيق مع كل من اليونان وقبرص ومصر (وكذلك مع الإمارات العربية المتحدة، التي تشارك في العديد من المشاريع في البحر الأبيض المتوسط). كما وقّعت الحكومة الإسرائيلية بهدوء على نقل الغاز البحري المصري والإسرائيلي عبر الأردن إلى سوريا ولبنان.

ومع ذلك، يرزح الإئتلاف الإسرائيلي الحاكم الجديد تحت وطأة ضغوط متعددة جدية من قبل العناصر المدافعة عن البيئة، ولا سيما لأن وزير البيئة ينحدر من اليسار. لهذا السبب، علق الإئتلاف العمل بالعديد من المشاريع الرئيسية ذات الصلة، من بينها توسيع خط أنابيب إماراتي ينقل الغاز والنفط من إيلات الواقعة على البحر الأحمر إلى أشدود على البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب أي عمليات جديدة واسعة النطاق للتنقيب عن النفط والغاز في

البحر أو الحفر لاستخراجهما. ومما يزيد من هذه الحالة من عدم اليقين هي هشاشة حكومة إسرائيل الحالية، التي يؤمّن مقعد واحد في الكنيست صمودها حتى الآن.

وإلى جانب هذا التردد الإسرائيلي، ظهرت عقبة جديدة في أوائل عام ٢٠٢٢ حين أعلنت الولايات المتحدة أنها ستوقف دعم بناء خطوط أنابيب الطاقة الإسرائيلية (أو المصرية) تحت البحر إلى أوروبا. ومع ذلك، تَوصل «الاتحاد الأوروبي» للتو إلى حل بديل جزئي للمسألة - يحظى بدعم الولايات المتحدة - ويَعِد بأن يكون أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية والبيئية والفنية يتمثل بمدّ كابل كهربائي في البحر يصل إلى أوروبا ويحمل إمدادات مصرية و/أو قبرصية و/أو إسرائيلية، وتصل تكلفة الاستثمارات الفعلية المقترحة فيه إلى ٧٠٠ مليون دولار تقريباً. وإذا تحقق هذا المشروع بالفعل، فسيرسي فعلياً أسساً أكثر متانة لعلاقات تعاونية من هذا النوع بين مختلف دول البحر الأبيض المتوسط.

اليونان وقبرص

إن وصف مفصل للسياسة اليونانية أو القبرصية بشأن قضايا شرق المتوسط هو خارج نطاق هذه النظرة العامة. ويكفي القول إن كلا الحكومتين رحبتا بالتغيّر الجديد في موقف تركيا، بما في ذلك الزيارات الرفيعة المستوى، والبيانات الرسمية التصالحية، وبعض الاتفاقات بشأن مختلف الأمور الثانوية، والأهم من ذلك، الغياب شبه التام للأعمال الاستفزازية.

ومع ذلك، لم يتمّ حلّ أي من الخلافات الشائكة، وليس من المحتمل أن يتم حلها في أي وقت قريب. ولا يزال التوصل إلى تسوية نهائية ورسمية بشأن تقسيم قبرص أو توحيدها بعيد المنال - إلى جانب المطالبات البحرية المتضاربة التي ينطوي عليها الأمر. وبالمثل، لم يُحرَز سوى تقدم ضئيل في توسيع «منتدى غاز شرق المتوسط» ليضمّ تركيا. وفي الواقع، فإن التكهن الأكثر منطقية على المدى القريب هو الهدوء النسبي ولكن ليس حل النزاع أو التعاون الفعال.

مصر

تشكل مصر إحدى أبرز الدول المستفيدة من هذه التحالفات الجديدة في شرق المتوسط. فهي لم تعد تواجه خطراً من تركيا، سواء في البحر أو في ليبيا أو على المستوى السياسي المحلي. كما أنها مرشحة طموحة لأن تكون جزءاً من العديد من عروض الطاقة الجديدة متعددة الأطراف، وجميعها بتمويل من الخارج. ولديها أيضاً مصلحة عالمية وإقليمية أكبر وأكثر فعالية في ضمان أمن العبور عبر البحر الأحمر وقناة السويس وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط، حيث قد تضطلع فيه بدور متزايد إلى حدّ ما.

وفي خلال ذلك، بإمكان مصر السعي إلى إبرام اتفاقات إضافية ثنائية أو متعددة الأطراف خاصة بها في شرق المتوسط، وسط تطلّعها إلى الوصول حتى إلى سوريا على الأقلّ. ومع ذلك، فإن أياً من هذه الخطوات لا تعِدُ بتدفق كبير فعلياً للأموال النقدية أو الاستثمارات في اقتصاد البلاد الذي لا يزال على الحافة. وتجد القاهرة نفسها مشتتة بسبب الاضطرابات المستعرة على جبهات أخرى، سواء في أثيوبيا أو السودان.

لذلك، وفي حين تستعيد مصر تدريجياً دورها في المنطقة، فمن غير المرجح أن تصبح الطرف المبادر أو المحرّك الرئيسي الذي كانت عليه في الأوقات السابقة. وبدلاً من ذلك، من المرجح أن تعزّز الميل العام الجديد نحو الاستقرار والحدّ من النزاعات، وذلك وفق حسابات تعود عليها بالفائدة. وهذا وحده يُعدّ مساهمة قيّمة لتحقيق المصلحة العامة.

إلى ذلك، يتمثل أحد الجوانب المهمة في موقع مصر في الهجرة في البحر المتوسط أو تدفق اللاجئين. فعلى الرغم من المستويات المرتفعة للفقر والضغط السكاني، حيث يتخطى عدد سكان البلاد حالياً ١٠٠ مليون نسمة وسيواصل ارتفاعه، إلاّ أن القاهرة لا تزال تُحكِم قبضتها على حركة الهجرة هذه. ولا شك في أن استمرار تدفق المساعدات والاستثمارات من «الاتحاد الأوروبي» والولايات المتحدة إلى مصر يشكّل الجانب المفيد الآخر من هذه المقايضة الضمنية إلى حدّ ما.

الجهات المخرّبة والأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها: إيران و«حماس» وروسيا والصين

يجدر هنا أخذ نظرة سريعة على بعض الاعتبارات الأخرى. فـ «حماس» تسيطر على غزة ولكن ليس على ساحلها، الذي يشهد دوريات إسرائيلية متواصلة. ومن المؤكد أن الأسلحة وغيرها من المواد المهربة لا تزال تمرّ عبره إلى حدّ ما، إلاّ أنها لا تشكّل تهديداً بحرياً مهماً. وخلال المناوشات التي دامت ١٠ أيام في أيار/مايو ٢٠٢١ بين «حماس» وإسرائيل، أطلقت الحركة آلاف الصواريخ والقذائف، ولكن القليل منها فقط حاولت (دون جدوى) استهداف السفن أو المنصات البحرية الإسرائيلية.

وفي المقابل، تعرَّض ميناء أشدود الإسرائيلي القريب على البحر المتوسط والمنشآت الرئيسية (محطة خط الأنابيب، ومحطة الطاقة، ومحطة تحلية المياه) في عسقلان لهجمات خطيرة سواء من «حماس» أو «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»، إلا أن معظمها كانت خارج المسار أو تم اعتراضها من قبل «القبة الحديدية» والدفاعات الأخرى. وفي المستقبل القريب، يمكن توقع أن يؤدي الجمع بين الردع الإسرائيلي والدفاع عن النفس، بالإضافة إلى التنسيق المصري المعزز في احتواء «حماس»، إلى الحد من هذا التهديد، على الأقل في الساحة المباشرة للبحر الأبيض المتوسط.

أما إيران، فتملك أساساً قدرات أكبر بكثير، وبالتالي لديها طموحات أوسع نطاقاً في الساحة نفسها. كما أنها قادرة على النفاذ إلى موانئ في كل من سوريا ولبنان وتستخدم قناة السويس للعبور في بعض الأحيان. ومع ذلك، أفادت بعض التقارير أنها لم تستهدف منشآت بحرية إسرائيلية بشكل مباشر في البحر المتوسط سوى مرة أو مرتين، حيث لا يزال موقع قوتها ضعيفاً نسبياً.

يُذكر أن إيران تزوّد «حماس» (وكذلك شريكتها، «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين») في غزة و«حزب الله» في لبنان بالسلاح والمال والتدريب. وفي حال تجدد أي مواجهات عسكرية كبيرة بأي شكل من الأشكال، فقد تُستخدم بعض هذه الإمدادات من دون شكّ ضدّ الساحل الإسرائيلي والمنشآت البحرية من جديد. ولكن في الوقت الحالي، تركز إيران بشكل أكبر على جبهات أخرى، وبالطبع تشعر بالقلق من الانتقام الإسرائيلي. لذلك يبدو من المرجح أن إيران تفضل مبدأ ضبط النفس من قبل عملائها، ما لم تكن بحاجة إلى ردّهم على الإجراءات الإسرائيلية التي

تستهدف بنيتها التحتية (النووية).

وتركز روسيا أيضاً هذه الأيام بشكل أكبر على جبهات أخرى مثل آسيا الوسطى وسوريا وتركيا وأوروبا بشكل عام، وقبل كل شيء أوكرانيا. وبالتالي فهي منخرطة في البحر الأسود بشكل أكثر نشاطاً مما يسميه العرب البحر الأبيض، أي البحر الأبيض المتوسط. لكن في الوقت نفسه، تُعتبر روسيا قوة مهمة في البحر المتوسط، مع مَنْفذ رئيسي إلى الموانئ في سوريا وتشارك أساطيلها بمناورات متواصلة خارجها. كما أن مرتزقتها منخرطة في الصراع الدائر في ليبيا وهي تحاول جاهدةً زيادة مبيعاتها من الأسلحة وتحسين صورتها عموماً في مصر ودول أخرى. ومع ذلك، فبشكل عام لا يبدو على الأرجح أن جميع هذه الأنشطة ستهدد أو تقوّض العلاقات الأكثر استقراراً التي تحظى بالأولوية حالياً من قبل القوى في المنطقة.

وينطبق الأمر نفسه تقريباً على الصين، التي تعزز وجودها وتُحسن صورتها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة شرق المتوسط، من مصر وصولاً إلى المغرب. فشرق المتوسط، بشكل خاص، هو محطة أساسية في «مبادرة الحزام والطريق» التي أصبحت مركزية لسياسة الصين الخارجية. ولا يزال قسم كبير من دوافعها، بخلاف حالة روسيا، يرتبط بالمجالات التجارية والثقافية وبالبنية التحتية/الاستثمار، وليس بالمجال العسكري. وعلى أي حال، تحاول الصين عموماً (وتنجح في) تجنّب التورّط في الخلافات الإقليمية من خلال عدم الانحياز إلى أي طرف. ولهذه الأسباب، لا يمكن منطقياً في الوقت الراهن اعتبار توسع الصين على طول البحر المتوسط عاملاً مزعزعاً للاستقرار على الرغم من ضرورة مراقبته عن كثب.

الخاتمة

تبقى الصورة الإجمالية المتغيّرة للعوامل الجيوسياسية لشرق المتوسط على المسار الأكثر استقراراً الذي تمّ رسمه للمرة الأولى منذ أكثر من عام. ومع ذلك، فإن ما يحدث ليس انتقالاً جذرياً نحو تعاون عملي دائم أو شامل. ومن المفارقات أن المساهمات الاقتصادية والفنية والبيئية الضرورية للتعاون أصبحت أكثر تقييداً، فقط عندما تمّ تذليل كافة العقبات السياسية. وما زاد الطين بلة في النهاية هو أن عدم اليقين الاقتصادي هذا والحذر البيئي، إلى جانب الاضطرابات السياسية في قارات أخرى، جميعها عوامل ساهمت في الواقع في تراجع الاستثمارات وارتفاع أسعار الطاقة من جديد إلى مستويات عالية في الأشهر الأخيرة.

ولو كانت الظروف مختلفة، لكان عدم اليقين الاقتصادي والحذر البيئي قد عززا احتمال إنشاء مشاريع كبيرة جديدة في شرق المتوسط في مجال النفط والغاز، بما فيها مشاريع مشتركة مبتكرة بين خصوم إقليميين سابقين أو شركات متنافسة، وجعلتها تبدو أكثر ربحية. لكن الهدوء الحالي الذي تشهده المنطقة لم يكن متوقعاً عموماً، كما أنه لا يمكن التعويل فعلياً على استمراره. ونتيجةً لذلك، صحيح أن أسوأ سيناريوهات الصراعات الكبيرة التي سادت قبل سنوات قليلة لم تتبلور، إلا أن تلك القائمة على التعاون التحويلي لا تزال بعيدة المنال أيضاً.

*ديفيد بولوك هو «زميل برنشتاين» في معهد واشنطن، ومدير «مشروع فكرة». وقد نُشر هذا المقال في الأصل على موقع «منبر القدس الاستراتيجي».

وليد عبد الحي :

الحكام العرب وتغييب الإرادة العامة

الغريب أن الحاكم العربي يقدم قراراته على أنها «لصالح الشعب» رغم انه لم يسأل الشعب عن رأيه في الموضوع!

هناك جدار عال بين المجتمع والحاكم فلا يرى أي منهما الآخر، ويزداد هذا الجدار ارتفاعا بمقدار ما يكون الموضوع المطروح أكثر استراتيجية.

المعيار المركزي في العلاقة بين الحاكم والمجتمع درجة احترام الإرادة العامة ولعل المقياس الأهم لاحترام الإرادة العامة هو استخدام «الاستفتاءات الشعبية».

يتعالى حكام العرب على شعوبهم بحجة «الجهل وعدم الوعي» أو عدم جاهزية الشعب للديمقراطية مع أن بعض الحكام العرب لا يحسن القراءة والكتابة.

هل هناك حاكم عربي اعترف بإسرائيل وأقام علاقات دبلوماسية أو طبَّع معها استفتى شعبه في الموضوع؟ لا أحد رغم أن الموضوع له ظلال اقتصادية وسياسية وقيمية.

هل هناك حاكم عربي سال شعبه عن أي موضوع استراتيجي في الاقتصاد أو السياسة بينما حكام آخرون في العالم يسألون شعوبهم إنْ كانوا يريدون التساحق؟

يستوجب الاستفتاء إدارة نزيهة، ونتائج ملزمة، دون منع من لا يرضى عن النتائج عن الاستمرار في طرح وجهة نظره المخالفة للنتائج شريطة التزامه باحترام إرادة الأغلبية.

هل هناك حاكم عربي احتكم لشعبه ليسأله مثلا: هل نفصل الدين عن الدولة أو نحدد دين

> الحاكم العربي يقدم قراراته على أنها «لصالح الشعب» وهو لم يسأل الشعب عن رأيه

الدولة أو نحدد طبيعة العلاقة بين الدين والدولة؟ رغم أن الموضوع يشغلنا منذ سقيفة بني ساعدة؟

❊ ❊ ❊

سؤالي في هذه المقالة : كيف يتم قياس احترام الحاكم لشعبه ؟

ابدأ إجابتي باستبعاد الوعود والإفراط في التودد اللفظي للشعب، واستبعاد المشاركات الوجدانية المغرضة وتوظيف منظومة العادات والتقاليد والأعراف لخلق الانطباع بالمسافة القريبة بين الحاكم والمجتمع، لكني أرى أن المعيار المركزي في العلاقة بين الحاكم والمجتمع هو درجة احترامه للإرادة العامة، ولعل المقياس الأهم لاحترام الإرادة العامة هو استخدام « الاستفتاءات الشعبية عند وضع التوجهات « الاستراتيجية» للدولة او عند مواجهة الدولة خيارا جديدا ، وترك ما يتفرع عن ذلك للسلطة التشريعية.

لا أريد الدخول في جدل أكاديمي حول الفرق بين Plebiscite وReferendum، سواء من حيث طبيعة الموضوعات او الجهة التي تبادر بطلب الاستفتاء (أو الاستطلاع)، لكني أود الإشارة إلى أن أول استفتاء في العالم (بالمعنى المعاصر) كان عام ١٦٤٠، وبلغ عدد الاستفتاءات في العالم حتى ٢٠١٠ ما مجموعه ١٤٣٠ استفتاء، بمعدل ٣/٩ استفتاء سنويا، كان ٦٥٪ منها في الدول الغربية، بينما كانت المنطقة العربية هي الأقل عالميا وأسوأ حالا من إفريقيا التي جرى فيها ٩٢ استفتاء.

والملفت للنظر في موضوعات هذه الاستفتاءات أن بعضا منها حول قضايا ليست بالهامة بالمقياس الاستراتيجي للدول، فمثلا بعض الدول تجري استفتاء على ممارسة السحاق أو الشذوذ أو التعامل مع أقلية معينة أو عرض فيلم معين، وصولا لاستفتاءات على الانفصال أو تعديل الدستور أو التحول من نظام سياسي إلى نمط جديد من الأنظمة إلى الدخول في حلف أو الانسحاب منه.

الاستفتاء سواء كان بمبادرة حكومية أو من قوى سياسية مجتمعية أو من قوائم من النخب أو شرائح اجتماعية فانه يعني الطلب من المجتمع تحديد الاختيار الأنسب لمواجهة قضية معينة، ونظرا للتعقيدات وتكاليف إجراء هذا النمط من الديمقراطية المباشرة، فإن

> هناك جدار عال بين المجتمع والحاكم فلا يرى أي منهما الآخر

المجتمعات الحية تمارس هذه الآلية الديمقراطية غالبا في الموضوعات الاستراتيجية وتحترم نتائج الاستفتاء، وعند ذلك تتجسد الإرادة العامة.

أعود للعالم العربي وأقول إن هناك جدارا عاليا بين المجتمع والحاكم فلا يرى اي منهما الآخر، ويزداد هذا الجدار ارتفاعا بمقدار ما يكون الموضوع المطروح اكثر استراتيجية، فمثلا هل هناك حاكم عربي ممن اعترف وأقام علاقات دبلوماسية أو طبَّع مع إسرائيل استفتى شعبه في الموضوع؟

لا أحد رغم أن الموضوع له ظلال على اقتصادياتنا وسياستنا وقيمنا وعلاقتنا الدولية وصولا لعلاقاتنا الثقافية مع العالم، وهل هناك حاكم عربي احتكم لشعبه ليسأله مثلا هل نفصل الدين عن الدولة أو نحدد دين الدولة أو نحدد طبيعة العلاقة بين الدين والدولة؟ رغم أن هذا هو الموضوع الذي يشغلنا منذ سقيفة بني ساعدة؟

وهل هناك حاكم عربي سال شعبه عن أي موضوع استراتيجي في الاقتصاد او السياسة بينما حكام آخرون في العالم يسألون شعوبهم إنْ كانوا يريدون التساحق أم لا؟ والغريب أن الحاكم العربي يقدم قراراته على أنها «لصالح الشعب» رغم انه لم يسأل الشعب عن رأيه في الموضوع.

ويستوجب الاستفتاء أدارة نزيهة، ونتائج ملزمة،دون منع من لا يرضى عن النتائج عن الاستمرار في طرح وجهة نظره المخالفة للنتائج شريطة التزامه باحترام إرادة الأغلبية.

ذلك يعني أن قياس وتقييم أي حاكم يجب أن يتم على أساس عدد مرات عودة الحاكم لشعبه ليسأله عن رأيه في موضوع استراتيجي ، ومدى التزامه بنتائج وإجابات الشعب أو التزامه بالإرادة العامة.

حكام العرب يتعالون على شعوبهم بحجة « الجهل وعدم الوعي» أو بحجة عدم جاهزية الشعب للديمقراطية، مع أن بعض الحكام العرب بالكاد يستطيع القراءة والكتابة.

إني أطالب باستفتاء على قضايا كثيرة أولها الصراع العربي الإسرائيلي، وسأكون أول المدافعين عن أي نتيجة مخالفة لرأيي إذا كانت تمثل الإرادة العامة وبشهادة فريق مراقبة محايد ومشهود بنزاهته لا بشهادة «المتنبي».

* د. وليد عبد الحي أستاذ العلاقات الدولية بجامعة اليرموك، باحث في المستقبليات والاستشراف.
*الخليج الجديد

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk